جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية-

كلية الحقوق والعلوم الس.ياس.ية

قسم القانون العام

حاضنا ت الأعمال و دورها في تطوير ا لمقاولاتية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص القانون العام الاقتصادي

من ,اعداد الطالبتين

- يوسفي جيدة
- عيشوشن سعيدة

تحت ,اشراف ا ألس.تاذ

أ عسالي عبد الكريـــم

أعضاء لجنة المناقشة

ا الأستاذ الرئيسي:بن هلال نديـــر ---------- رئيسا

ا ألس.تاذ: د/عسالي عبد الكريم، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية---------- مشرفا ومقررا

ا ألس.تاذ/ة/: عبدلي حميـــــدة ---------- متحنا/ة/

السنة الجامعية 2025/2024

" و وصينا الإنسان بوالديه حسنا وإن جاهداك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما إلى مرجعكم فأنبئكم بما كنتم تعلمون "

العنكبوت: 80

شكر وتقدير

نشكر الله س.بحانه وتعالى أأولا ونحمده كثيرا على أأن ي رسّ لنا أأمرنا في القيام بهذا العمل.

كما نتقدم بأأسمى أآيات الشكر وا ,لامتنان والتقدير ,الى الذين مللوا رسا ة الع م والمعرفة

ولا يسعنا في هذا المقام ,ا رلا أأن نتوجه بالشكر الجزيل وا ,لامتنان الكبير ,الى ا ألس.تاذ المشرف "عسالي عبد الكريم" عن تولريه ا ,لاشراف على هذه المذكرة وعلى كل ملاحظاته القيرمة

وجزاه الله عن ذلك كل خير

كما لا يفوتنا في هذا المقام أأن نتقدم بالشكر الخاص ,الى ا ألساتذة الكرام بشكل عام خاصة "يوسفي حسينة"

ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير ألعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول فحص وتدقيق هذه المذكرة.

و,الى كل من ساهم في ,انجاز هذا العمل وكل من ساعدنا على ,اتمامه، و,الى كل من خ رصنا بنصيحة أأو دعاء.

نسأأل الله أأن يحفظهم وأأن يجازيهم خيًرا.

- يوسفي جيدة & عيشوش سعيدة -

الإهداء

إلى من قال فيهم المولى تبارك وتعالى، وبعد بسم الله الرحمان الرحيم:"ووصينا الإنسان

بوالديه حسنا..."

سورة العنكبوت الآية 08

إلى مصدر فخري وإعتزازي أمي وأبي حفضهما الله، إلى أختي

ملينا أخوتي مهدي وأمين،

إلى جدتي أطال الله في عمرها

إلى أخوالي خاصة سمير، وخالاتي خاصة سوهيلة إلى كل

أصدقائي الذين كانوا سندا لي،

إلى كل من وسعهم قلبي ولم أذكرهم أهديهم هذا العمل

- يوسفي جيدة -

الإهداء

إلى كل من يقطنون مملكتي الصغيرة أمي...
أبي... أخي
أحيا معهم الحاضر... وأستشرف بهم المس.تقبل
إلى من كانوا ملاذي وملجئي، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أحبائي
وأصدقائي
إلى من لم أعرفهم... ولم يعرفوني
إلى من سأفتقدهم وأتمنى... أن يفتقدونني إلى من
أتمنى أن أذكرهم... إذا ذكروني
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم... في عيوني أهدي
عملي هذا.

- عيشوشن سعيدة -

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. **ج:**

جزء.

د.ب.ن: دون بلد النشر.

د.س.ن: دون سنة النشر.

د.ط: دون طبعة.

ط: طبعة.

ص.ص: من الصفحة إلى الصفحة. **ص:**

صفحة.

ق.إ.ج.ج: قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

ق.ح.م.ج: قانون الحالة المدنية الجزائري. **ق.م.ج:**

القانون المدني الجزائري.

ثانيا: باللغة الفرنسية

AAPI: Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement

ANADE: Agence Nationale d'Appui au Développement de l'Entrepreneuriat

ANGEM: Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit

BMC: Business Model Canvas

CATI: Centre d'Appui Technologique et d'Innovation

Ibid: Même **R**éférence **P**récédent **C**ite**.**

INAPI: Institut National Algérien de la Propriété Industrielle

J.O.R.F: Journal **O**fficiel de la **R**épublique **F**rançaise.

N°: Numéro.

NBIA: National Business Incubation Association.

NESDA: Network for Environment and Sustainable Development in Africa

ONDA: Office National des Droits d'Auteur et des Droits Voisins

Op-Cit: Ouvrage **P**récédemment **C**ite.

P: Page.

PP: de **P**age à la **P**age.

مقدمة

مقدمة

اعتمدت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إنشاء حاضنات الأعمال كأداة استراتيجية للنهوض بالمشاريع الاقتصادية الناشئة، وذلك في إطار سعيها إلى تنمية روح المبادرة وتطوير آليات الابتكار داخل البيئة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، والتي تتسم بالتغير السريع وتعدد التحديات التي تواجه أصحاب المبادرات الفردية والجماعية في مراحل الانطلاق الأولى لمشاريعهم.

انطلقت فكرة حاضنات الأعمال لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر خمسينيات القرن الماضي، حين تم تأسيس أول حاضنة في ولاية نيويورك سنة **1959**، لتمتد التجربة بعدها إلى أوروبا وآسيا، متخذة أشكالا تنظيمية مختلفة ومتعددة تبعا للبيئة الاقتصادية والقانونية السائدة في كل دولة، ثم تم تبني هذه الآلية تدريجيا في الدول النامية التي سعت إلى معالجة أزمات البطالة والهشاشة الاقتصادية عبر تشجيع الابتكار ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة[1].

تمثلت وظيفة الحاضنات في البداية بتوفير فضاء عمل وتسهيلات مادية للناشطين الجدد، ثم تطورت لتشمل الدعم الإداري والتقني والقانوني والمالي، مع مرافقة مهنية دائمة تهدف إلى تقليص نسبة فشل المشاريع الناشئة وتمكينها من التموقع في السوق، وتُعَدّ الحاضنات اليوم وسيلة حيوية في إنشاء بيئة مقاولاتية مرنة تستقطب الأفكار المبدعة وتحولها إلى منتجات أو خدمات قابلة للاستغلال التجاري والاقتصادي.

انتهجت الجزائر خلال العقدين الأخيرين سياسة عمومية تهدف إلى تعزيز المقاولاتية وتنويع الاقتصاد الوطني، خاصة بعد التراجع الملحوظ في العائدات النفطية، وهو ما دفع السلطات إلى تبني إصلاحات اقتصادية وإصدار نصوص قانونية تواكب هذا التحول، مع إعطاء أهمية خاصة لحاضنات الأعمال كمؤسسات وسيطة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، فأنشأت الحكومة

الجزائرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم **20-254**[2] لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، حيث حدد هذا النص التنظيمي مهام اللجنة وتشكيلها وسيرها، في خطوة تهدف إلى وضع إطار قانوني واضح لتمييز المؤسسات الناشئة والمبتكرة ومنحها صفة قانونية خاصة تتيح لها الاستفادة من التسهيلات والإعفاءات والدعم التقني والمالي.

دعمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هذا التوجه عبر القرار الوزاري رقم **1275**[3] الذي نص على كيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية "مؤسسة ناشئة"، وهو ما يُعدّ خطوة غير مسبوقة تهدف إلى ربط البحث الأكاديمي بالمحيط الاقتصادي وتحفيز الطلبة الجامعيين على ولوج عالم الأعمال من خلال مشاريع مبتكرة ترافقها حاضنات جامعية ومؤسسات دعم متخصصة.

فعّلت الجزائر دور وكالات الدعم العمومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبتكرة، حيث أصدر المشرع المرسوم التنفيذي رقم **18-170**[4] الذي أعاد تحديد مهام والكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، ونظم سيرها الإداري والمالي، في سياق رؤية جديدة قائمة على التحول الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة، كما تم بموجب القانون رقم **22-18**[5] المتعلق بالاستثمار إعادة هيكلة منظومة الاستثمار العمومي، عبر استحداث الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار المنصوص عليها في المادة **23** منه، ما يعكس إرادة الدولة في تعزيز البيئة الحاضنة للمشاريع الاستثمارية عموما والمقاولاتية على وجه الخصوص.

---

[2]- مرسوم تنفيذي رقم **20-254**، مؤرخ في **15** سبتمبر **2020**، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح عالمة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد **55**، صادر في **21** سبتمبر **2020**.

[3]- قرار وزاري رقم **1275**، مؤرخ في **27** سبتمبر **2022**، يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .

[4]- مرسوم تنفيذي رقم **18-170**، مؤرخ في **4** جويلية **2018**، يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد **39**، صادر في **26** جوان **2018** المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم **25-331**، مؤرخ في **22** نوفمبر **2020**، ج.ر.ج.ج، عدد **70**، صادر في **25** نوفمبر **2020**.

[5]- أنظر المادة **23** من القانون رقم **22-18**، مؤرخ في **24** جويلية **2022**، يتعلق بالاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد **50**، صادر في **28** جويلية **2022**.

تميزت التجربة الجزائرية بتنوع الفاعلين في ميدان الحاضنات، حيث شملت الحاضنات الجامعية والتابعة للقطاع العمومي والخاص وحتى حاضنات المجتمع المدني، كما تم إشراك حاضنات التكنولوجيا في إطار التعاون مع المؤسسات الأجنبية، مع دعمها عبر آليات تمويل موجهة خصيصا للمشاريع الناشئة، بما في ذلك الصندوق الوطني للاستثمار وصندوق تمويل المؤسسات الناشئة الذي تم الإعلان عنه في ملتقى الجزائر للمؤسسات الناشئة.

أظهرت حاضنات الأعمال فعاليتها من خلال تمكين عدد معتبر من الشباب الجامعي وخريجي التكوين المهني من إطلاق مشاريعهم في بيئة تنظيمية ومادية ملائمة، حيث وفرت لهم الحاضنات مساحات عمل مشتركة ومرافقة إدارية وقانونية وتقنية، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى التمويل والتسويق، مما ساعد على تقليص نسب فشل المشاريع في مراحلها التأسيسية وساهم في دمجها التدريجي في النسيج الاقتصادي الوطني[6].

ساهم اعتماد الحاضنات أيضا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقليص نسب البطالة ودعم الاقتصاد المحلي وتطوير قطاع الخدمات الموجهة للمجتمع، كما ساهمت في ربط الجامعة بسوق الشغل وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي والمعرفي، وهو ما يُعدّ أحد التحديات الكبرى التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة والتحولات التكنولوجية المتسارعة.

اقتضى التوسع في استخدام الحاضنات القانونية والتنظيمية في الجزائر تطوير منظومة التشريع المواكب للمقاولاتية، بحيث يتكامل مع البرامج العمومية ويشجع الاستثمار في رأس المال البشري، لا سيما من خلال إدماج الجامعات ومراكز البحث في الديناميكية الاقتصادية، وتوجيه برامج التكوين والبحث نحو إنشاء القيمة الاقتصادية والاجتماعية المضافة.

فرضت الظروف الاقتصادية الراهنة تبني آليات جديدة لدفع الاقتصاد الوطني، من بينها تطوير نظام حاضنات الأعمال باعتباره ركيزة أساسية في منظومة دعم المقاولاتية، وقد أصبحت هذه الحاضنات أداة فعالة لتحفيز الإبداع والابتكار، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والمعطيات

الرقمية، من خلال احتضان الأفكار وتوفير البيئة اللازمة لتحولها إلى مشاريع ذات جدوى واستدامة.

تتجه الجزائر اليوم نحو توسيع هذا النموذج ليشمل مختلف جهات الوطن، مع التركيز على المناطق الداخلية والجنوبية لتقليص الفوارق الجغرافية في الوصول إلى خدمات الدعم المقاولاتي، كما تسعى إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء حاضنات ذات طابع متخصص (رقمية، بيئية، زراعية)، وذلك في إطار رؤية اقتصادية شاملة تهدف إلى خلق مناصب شغل دائمة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة.

يهدف هذا الموضوع إلى التعرف على الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال، كآلية جديدة لدعم وتطوير المشاريع المقاولاتية، مع التعرف على مختلف التجارب العالمية، ودراسة الإطار القانوني لهذه الحاضنات.

وعلى ضوء ذلك ونظرا لأهمية موضوع دور حاضنات الأعمال في تطوير المقاولاتية، نتوصل إلى طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية ؟**

للإجابة على الإشكالية، تم الإعتماد على كل من المنهج الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي هو الملائم للتعرف على الحقائق وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع وفهم مكونات الموضوع، وأما المنهج التحليلي تم الإعتماد عليه لإجراء الدراسة الدقيقة للموضوع، وتحليل أبعاده وروابطه المختلفة، مع الدراسة القانونية للموضوع.

للإجابة على الإشكالية، والإحاطة بجوانب الموضوع، سنعمد إلى تحديد الإطار القانوني لحاضنات الأعمال لتطوير المقاولاتية **(الفصل الأول)**، وكما تطرقنا إلى دراسة حاضنات الأعمال كآلية لتنمية المشاريع المقاولاتية **(الفصل الثاني)**.

الفصل الأول

الإطار القانوني لحاضنات الأعمال كآلية في تطوير المقاولاتية

تُعدّ حاضنات الأعمال من الآليات المعتمدة عالمياً لدعم المقاولاتية وتعزيز ديناميكية الإبداع الاقتصادي، حيث تلعب دوراً محورياً في مرافقة المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة عبر توفير بيئة مناسبة تحتضن رواد الأعمال وتتيح لهم تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتطوير والنمو، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف بفعالية وضمان استدامة هذا النمط من الدعم، بات من الضروري وجود إطار قانوني متكامل وواضح ينظم عمل الحاضنات ويحدد طبيعتها القانونية، والشروط الواجب توفرها لإنشائها، وكذا العلاقات التعاقدية التي تربطها برواد الأعمال، بما في ذلك حقوق والتزامات كل طرف.

ويشمل الإطار القانوني لحاضنات الأعمال كذلك الأحكام المتعلقة بالحوافز الجبائية والمالية التي يمكن أن تستفيد منها هذه المؤسسات، إلى جانب آليات الرقابة والمتابعة لضمان التزامها بأهدافها التنموية وعدم انحرافها عن مهامها الأصلية، وكما ينبغي أن يُراعي هذا الإطار خصوصية النشاط المقاولاتي وما يفرضه من مرونة وتشجيع على الابتكار، دون الإخلال بالمتطلبات التنظيمية التي تفرضها قواعد حماية الاستثمار والمنافسة المشروعة.

وفي هذا السياق، فإنّ الدول الساعية إلى بناء اقتصاد مبني على المعرفة والتكنولوجيا تجد نفسها مدفوعة نحو تبني تشريعات متقدمة تُعنى بحاضنات الأعمال، سواء من خلال قوانين خاصة أو عبر تضمين أحكام ذات صلة ضمن قوانين الاستثمار أو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن الجدير بالذكر أن هذه الأطر القانونية لا تُنظم فقط الجوانب الشكلية لإنشاء الحاضنات، بل تمتد إلى تحديد طبيعة الدعم المقدم، كخدمات التكوين، والاستشارة، والتوجيه، وتوفير فضاءات العمل، فضلًا عن تسهيل الولوج إلى التمويل والشراكات.

وعليه، فإنّ بناء إطار قانوني فعّال لحاضنات الأعمال يُعدّ خطوة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، انظرً لدوره في تحفيز الابتكار، وخلق مناصب شغل، وتمكين الشباب من تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع ضمن بيئة حاضنة وآمنة قانونياً.

لذا سنتطرق إلى دراسة الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال **(المبحث الأول)**، ثم نبرز آليات تنظيمها وفقا للقانون الجزائري **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال

إن مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي قد تم تكريسها على المستوى الدولي، دفع الدول على تبني إستراتيجيات ترتكز على آليات الاقتصاد الحر، مما أدى إلى وجود نمط جديد في مجال الأعمال وهو القطاع المؤسساتي من مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات ناشئة، وذلك بغية تحرير الأسواق جراء العولمة ولذلك كانت هناك حاجة إلى إنشاء منظومة عمل تتمثل وظيفتها في تطوير وتحديث ودعم هذه المؤسسات، وهو ما يعرف بحاضنات الأعمال ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى نشأة حاضنات الأعمال **(المطلب الأول)** والمفهوم القانوني لحاضنات الأعمال في **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

نشأة حاضنات الأعمال

تعود أصل فكرة حاضنات الأعمال (Buriness incubateur) إلى حاضنات الأطفال الصحية المستعملة في المستشفيات إذ تنظر حاضنات الأعمال إلى كل مشروع صغير وكأنه ولد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والإهتمام الشامل، إذ يحتاج إلى حاضنة من أجل حمايته من المخاطر التي تحيط به وتمده بالطاقة الإستمرارية، وتدفع به تدريجيا ليصبح بعد ذلك قويا قادرا على النمو ومؤهلا للمستقبل ومزودا بفعالية النجاح.

ومن هنا سنبين نبذت تاريخية عن حاضنات الأعمال **(الفرع الأول)**، وظهور حاضنات الأعمال في القانون الجزائري **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

نبذة تاريخية عن حاضنات الأعمال

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى التي كرست فكرة حاضنات الأعمال، حيث ظهرت لأول مرة سنة **1959** في المركز الصناعي (BATAVIA)، وقد كان ذلك عندما قامت أحد الشركات الأمريكية بالتوقف عن العمل وتحويل مقر عملها إلى مركز للأعمال يتم تأجير إلى الأفراد الراغبين في إقامة مشروع، كأنه مركز أعمال لإحتضان المؤسسات الناشئة مع تقديم الإستشارات المتنوعة لها وتزويدها بالمعلومات وقد حققت هذه الفكرة نجاحا مبهرا في تخريج وتكوين عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، وخاصة أن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريبا من مناطق تسويق ومطاعم وقد تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة منذ عام **1959** الذي يعمل حتى الأن تحت إسم (Batavia Industiel Centre)، وقد مرت فكرة حاضنات الأعمال بثلاث مراحل[7]:

أولا: حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1970-1985

إن هذه المرحلة تمثل التطور الأساسي في و.م.أ التي قد إمتدت منذ السبعينات حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي، وقد تميزت حاضنات الأعمال المرحلة الأولى بتعدد الغرض وبإرتباطها بالجامعات ومراكز البحوث الحكومية، أو ما يعرف بتسهيلات البحوث الصناعية بينما بدأ البعض كمؤسسات تجديد إقليمي لإعادة إحياء المجتمعات التي تعاني من أزمة إقتصادية[8].

---

[7]- نور الهدى بوزنادة، نعماء عجال، دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم مشاريع المؤسسات الناشئة للطلبة الجامعين "دراسة ميدانية بحاضنة جامعة تبسة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشهيد العربي التبسي، تبسة، **2024**، ص.**27**

[8]- بوضياف علاء الدين، زبير محمد، "حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر"، **مجلة شعاع للد ارسات الاقتصادية**، مجلد **4**، عدد **1**، كلية الحقوق، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، **2020**، ص**91.**

ثانيا: توسع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية بعد 1985

فبعد ترسيخ نماذج الحاضنات المتخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنه قد نالت هذه الفكرة إعجابا وإهتمام العديد من الشركات وقاموا بتقليدها وذلك بإنشاء حاضنات جديدة، وكانت هذه الحاضنات الأداة الأكثر طلبا في معظم القطاعات وأصبح من الواضح أن الإبتكار وتوظيف التكنولوجيا حجر الزاوية لنمو الاقتصاد[9].

ففي سنة **1985** تأسست الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA)، يهدف تنظيم هذه الحاضنات ومنه كان هناك إنتشار ملفت للنظر في أمريكا والدول الأخرى[10]، وقد إقتصر الإتجاه خلال تلك لك السنوات على توفير المساحة ومشاركة المعدات والأدوات بأسعار معقولة للمقاولين وغيرهم.

ثالثا: الحاضنات الافت ارضية ونموذج الدعم الدولي في الدول النامية

وقد إمتدت من أواخر عام **1999** لغاية الأن بعد أن ظهرت حاضنات الأنترنيت أو حاضنات (DOT.COM) وتدعى أيضا بالحاضنات الإفتراضية أو حاضنات دون جدران، وهي منظمة تساعد مؤسسات الأنترنيت والبرمجيات الناشئة على النمو والوصول لمرحلة النضج، إلّا أنّها في نفس الوقت إمتازت بمستويات عالية من المخاطرة وإرتفاع معدلات الفشل ويقدم هذا النوع من الحاضنات جميع خدمات الإحتضان المعتادة بإستثناء وجود الموقع المادي الذي يتوافر في الأنواع الأخرى من الحاضنات ويتركز نشاطها في تطوير أو إستشارة لعمل تقني ما[11].

وقد تزايدت مؤخرا حاضنات الأعمال في الدول النامية بمساعدة بعض المنظمات الدولية من بينها برنامج البنك الدولي لدعم وإنشاء حاضنات الأعمال.

---

[9]- كروشة ايمان، صباغ رفيقة، "حاضنات الأعمال تجارب عالمية رائدة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، **مجلة المالية والأسواق**، مجلد **9**، عدد **2**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، **2022**، ص**353**.

[10]- بعوش سعيد، النظام القانوني لحاضنات الأعمال، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العام الاقتصادي، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، **2023**، ص.**16**.

[11]- بوزنادة نور الهدى، نغماء عجال، مرجع سابق، ص.**28**.

الفرع الثاني

ظهور فكرة حاضنات الأعمال في القانون الج ازئري

تعد الجزائر من الدول التي سعت إلى سن قوانين ووضع أطر لخلق بيئة مناسبة لتأسيس حاضنات الأعمال التي قد أبرزت التجارة الدولية نجاعتها، وقد إهتمت الجزائر بهذا القطاع وقد واصلت جهودها للنهوض به، وبالتالي قد قسمنا هذه القوانين إلى فترتين: الفترة ما قبل **2020**، والفترة ما بعد **2020**.

أولا: الفترة ما قبل 2020

حاولت الجزائر تأسيس حاضنات الأعمال وفق الإطار القانوني التشريعي والتنظيمي على شكل محاضن ومشاتل المؤسسات وذلك عملا بما إستقر عليه المشرع الفرنسي، ونظرا للنجاح الملحوظ الذي حققته هذه الأخيرة في العديد من الدول فقد سارعت الجزائر إلى إعتمادها أيضا وذلك يهدف تنمية ثقافة العمل الحر وترقية قطاع المشاريع المقاولاتية[12].

إن أول إجراء قانوني هام جاء به القانون رقم **18-01**[13]، تمثل في تكريس دعم صريح وواضح لهذه الفئة من المؤسسات، بما يعكس إرادة الدولة في تعزيز نسيجها الاقتصادي وتوفير بيئة مشجعة للمبادرة والاستثمار، وفي هذا السياق جاءت المادة **12** من ذات القانون لتكرس لأول مرة في التشريع الجزائري مفهوم **"مشاتل المؤسسات"**، باعتبارها آلية من آليات المرافقة والدعم، تُعنى باحتضان المشاريع الناشئة ومساعدتها على تخطي المراحل الأولى التي غالبًا ما تتسم بالصعوبات المالية والتنظيمية، ويمثل إدراج هذا المصطلح ضمن الإطار القانوني دليلًا على

---

[12]- بوعافية حكيم، صالحي عبد الرقيب، لحيو عبد الكريم، النظام القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر (دراسة حالة الحاضنات الجامعية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، **2024**، ص.**61**.

[13]- أنظر المادة **12** من القانون رقم **18-01**، مؤرخ في **12** ديسمبر **2001**، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج عدد **77**، صادر في **12** ديسمبر **2001**، المعدل والمتمم بالقانون رقم **17- 02**، مؤرخ في **10** جانفي **2017**، ج.ر.ج.ج عدد **02**، صادر في **10** جانفي **2017**.

التحول النوعي في السياسة العمومية تجاه المقاولاتية، من خلال تبني أدوات حديثة تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتطبيقا لما جاء به القانون رقم **18-01**[14]، جاء المرسوم التنفيذي رقم **03-78**[15] المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وقد أخذ المشرع الجزائري بمصطلح مشاتل المؤسسات بدل حاضنات الأعمال.

في حين اعتُبرت "المحضنة" شكلًا من أشكال مشاتل المؤسسات، فإنّ نشاطها اقتصر على احتضان مشاريع الخدمات دون سواها، مما حد من نطاق تدخلها، وقد تأخر تبني هذا النموذج في الجزائر نتيجة جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت تلك المرحلة، فضلًا عن غياب رؤية سياسية واقتصادية واضحة تدعم هذا التوجه، وهذا التأخر يعود أيضاً إلى ضعف الوعي بأهمية دعم المبادرة المقاولاتية كرافد لتنمية الاقتصاد الوطني، غير أن صدور المرسوم التنفيذي رقم **03-78**[16] شكّل بداية لتقنين هذه الآلية وتوسيع نطاقها ضمن إطار قانوني أكثر وضوحا، بحيث تكون المشاتل في الأشكال التالية:

- **المحتضنة:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات وهذا على خلاف بقية دول العالم، حيث أن الحاضنات تدعم كل القطاعات وليس قطاع الخدمات فقط، كما أنها هيكل تدعم حاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل ويرافق أصحاب المشاريع اللذين ينتمون إلى ميدان البحث، إن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي ينتمي إليه، فالمحاضن تخص بالمؤسسات العاملة في قطاع الخدمات.

---

[14]- قانون رقم **18-01**، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

[15]- مرسوم تنفيذي رقم **03-78**، مؤرخ في **25** فيفري **2003**، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ج.ر.ج.ج عدد **13**، صادر في **26** فيفري **2002** **(ملغى)**.

[16]- أنظر المادة **02** من المرسوم التنفيذي رقم **03-78**، مرجع نفسه .

- **نزل المؤسسات:** "يتكفل بالمؤسسات المهتمة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن مفهومها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجدها تشمل جميع أنواع القطاعات وتتجه بشكل أكبر لميدان البحث العلمي والتكنولوجيا[17].

ويحدد عدد المؤسسات الصغيرة في الحاضنة الواحدة ما بين **20** إلى **50** مؤسسة، وفقا للمادة **11** من المرسوم التنفيذي رقم **12-293**[18] فهنا نجد أن تنظم الهياكل خارج المقر في شكل أقسام وأقسام فرعية ومراكز مراقبة وحراسة، تكلف بالمراقبة والحراسة والتوجيه ومتابعة النشاطات والعمليات ذات الصلة بمجال تخصصه.

إذن فحسب هذا النص فالحاضنة كهيكل لإستقبال ومساندة مشروع إبتكاري ذي الصلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب المشروع في مجال التكوين والإستشارة والتموين مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء مؤسسة[19].

كما يوجد في الجزائر **12** مشتلة مؤسسة منها **4** تم إنشائها في سنة **2009** وهي في كل من وهران، عنابة، برج بوعريريج، غرداية، أما الباقي فقد تم إنشائها في سنة **2013** في كل من باتنة، بسكرة، خنشلة، أم البواقي، ميلة، أدرار، سيدي بلعباس[20]، وفي سنة **2017** ألغى القانون رقم **18-01** المذكور أعلاه بالقانون رقم **17-02**[21] يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[17]- تواتي حسام، أراميس محمد، دور حاضنات الاعمال في مرافقة المؤسسات (دراسة حالة حاضنة جامعة بومرداس)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، **2022**، **ص.14.**

[18]- أنظر المادة **11** من المرسوم التنفيذي رقم **12-293**، مؤرخ في **21** جويلية **2012**، مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجيا وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد **44**، صادر في **29** جويلية **2012**.

[19]- بوخيرة حسين، التموين الإستثماري البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، **2007**، ص**77**.

[20]- بوزنادة نور الهدى، عجال نغماء، مرجع سابق، ص.**51**.

[21]- قانون رقم **17-02**، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

وتهدف هذه المراكز بدورها إلى تطوير ثقافة المقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك، كالعمل على توفير شباك يسهر على تلبية إحتياجات المقاولين وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص أجال إنشاء المؤسسات وإقامة مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارية المركزية أو المحلية، بحيث أصبحت مشاتل المؤسسات هياكل تابعة للوكالة تمثلها محليا وذلك بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم **03-78**[22].

ثانيا: الفترة ما بعد 2020

لقد تطور إهتمام الدولة الجزائرية بالحاضنات مع إصدار أول قرار وزاري بتحويل وصاية الوكالة الوطنية لترقية الحظائر والتكنولوجيا وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة بعد أن كانت تابعة لوزارة البريد والمواصلات[23].

وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها هيكل تابع للقطاع العام أو الخاص، أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الإستشارة والتمويل[24].

وقد جاء المرسوم التنفيذي رقم **20-254**[25]، بأحكام جديدة لتنظيم حاضنات الأعمال، وترجمت إهتمام المشرع المتزايد بالمؤسسات الناشئة كإحدى الركائز الاقتصادية الحديثة من أجل دعم التنمية الاقتصادية، وقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، وتم إستحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

---

[22]- مرسوم تنفيذي رقم **03-78**، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، مرجع سابق.

[23]- JAAFARI Abdelmoumen & BELAÏBA Ahmed, Le régime juridique des incubateurs d'entreprises en Algérie, Mémoire de Master, Université de Bordj Bou Arréridj, **2023**, pp**34-35**.

[24]- تواتي حسام، أراميس محمد، مرجع سابق، ص**15**.

[25]- مرسوم تنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

حيث تم إستحداث علامة حاضنة أعمال وهي العلامة التي جاءت في أحكام المرسوم التنفيذي رقم **20-254**[26] تمنحها اللجنة الوطنية لكل هيكل عام أو خاص أو بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، يقدم دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة، لتصبح كيانات قانونية متخصصة في إحتضان المؤسسات الناشئة والمشاريع الإبتكارية، كما تم السماح للقطاع الخاص أن يقتحم هذا النشاط وإبعاد فكرة الخدمة العمومية على مهام الحاضنات مع تعزيز مبادئ الشراكة العمومية الخاصة في ظل تزايد أعباء النفقات العمومية وضعف أداء المرفق العام[27].

المطلب الثاني مفهوم

حاضنات الأعمال

إن إستحداث مثل هذه المؤسسات خاصة في المراحل الأولى، كانت بحاجة لرعاية وذلك بكونها تفتقد إلى العديد من المقومات التي تفتح لها المجال للنمو بصورة طبيعية، ذلك لأن العديد من المؤسسات تفشل مبكرا، وذلك نتيجة لإنعدام المقومات الأساسية التي تساعدها على الإستمرار، ومن هنا جاءت فكرة حاضنات الأعمال، يهدف دعم ودفع المؤسسات الناشئة نحو النجاح والإستمرار على أرض الواقع، وفي هذا المطلب سنقوم بتحديد المقصود بحاضنات الأعمال **(الفرع الأول)** وأنواع حاضنات الأعمال **(الفر ع الثاني)**، إضافة إلى الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال **(الفرع الثالث)**.

---

[26]- مرسوم تنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

[27]- بعوش سعيد، مرجع سابق، ص.**54**.

الفرع الأول المقصود

بحاضنات الأعمال

لقد تعددت التعاريف والتسميات لحاضنات الأعمال فهناك من الدول كفرنسا والجزائر إستخدمت مصطلح مشاتل المؤسسات بدل حاضنات الأعمال، إلا أن لها نفس الأهداف والغاية، ومن أجل الإحاطة بتعريف حاضنات الأعمال سنبين كل من التعريف اللغوي والتعريف الإصطلاحي **(أولا)** وخصائص حاضنات الأعمال **(ثانيا)**.

أولا: تعريف حاضنات الأعمال

لإنعدام تعريف مشترك وموحد لحاضنات الأعمال، كما هو الحال في العديد من المفاهيم الحديثة، لذلك تحتوي المراجع العلمية على التعريفات المختلفة والمتنوعة.

1. التعريف اللغوي لحاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال مستمدة في تعريفها اللغوي من كلمة حاضنة، وتسمى باللغة الفرنسية (La couveuse) أين يوضع الطفل حديث الولادة لحمايته من الظروف الخارجية لفترة معينة إلى غاية تجميع قواه وتمكينه من النمو الطبيعي، ولا يغادر الطفل الحديث الولادة للحاضنة إلا بعد تأكد الإخصائي (الطبيب) من قدرته على النمو وسط البيئة الخارجية بكل سلام، وكما تنسب كلمة الحاضنة إلى حضن الأم التي تحضن ولدها وتقدم له الرعاية النفسين والطمأنينة حتة ينمو في بيئة سليمة ومتوازنة[28].

كما أنه قد تم دراسة حاضنات الأعمال في تسميات متعددة مثل: "مراكز الأعمال" و"حدائق البحوث" و"حدائق العلوم" و"حدائق المعرفة" و"البساتين" و"الحدائق الصناعية" و"الحاضنات"

[28]- سالمي عبد الحكيم، شهري مراد، النظام القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر، دار الموج الأخضر للنشر، تلمسان، د.س.ن، ص.8.

وبغض النظر عن التسمية المستخدمة فإنّ حاضنات الأعمال في الإقتصاديات الناشئة قد شكلت أداة حاسمة في تشريع التنمية الاقتصادية الإقليمية[29].

أما بالنسبة لتسمية المشاتل فيرى أنصار هذه التسمية التقارب بين عمل الحاضنة الأعمال من عمل المشاتل (Les pépinières) التي يتم فيها زراعة النباتات والبذور إلى غاية نموها وتأقلمها مع المحيط الخارجي، ثم يقوم بتحويلها إلى المساحات الفلاحية الكبرى وهذا ما يشبه مجال الأعمال في إحتضان الشركات[30].

وفي الأخير نشير إلى أنه مهما إختلفت التسميات اللغوية، إلا أن الغاية والهدف المنتظر واحد، ففلسفة الحاضنات تقوم على توفير آليات الدعم والموافقة والإيواء للمشاريع في بدايتها وتحويلها إلى مشاريع أكثر صلابة.

2. التعريف الإصطلاحي

مصطلح حاضنة الأعمال، "مشتق من المعنى الأساسي مصطلح رعاية (Murturing)

الذي هو تطوير الشركات الصغيرة في بيئة محمية ويتم إدارة الحاضنات من قبل متخصصين صناعيين من المنظمات الحكومية والخاصة وأحيانا من قبل الجامعات التي تقوم بوضع مخططات حاضنة أعمال[31]، ولقد تعددت التعاريف الواردة على حاضنات الأعمال من أهمها:

أ. الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال

هي هيئات تساعد على تسارع تنمية وتطوير المشاريع الحديثة النشأة التي يؤسسها صغار المستثمرين، حيث توفر لهم محيط متكامل من الخدمات والمساعدات والتسهيلات المتنوعة لكي تتخطى أعباء المرحلة، الأولى للإنطلاق، وذلك يهدف مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال

---

[29]- بن عيسى خضرة، "أثر المرافقة المقاولاتية لحاضنات الأعمال على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، **مجلة التكامل**، مجلد **3**، عدد **6**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، **2019**، ص.**59**.

[30]- سالمي عبد الحكيم، شهري مراد، مرجع سابق، ص.**9**.

الأعمال الجدد، وتوفير لهم كل الوسائل والدعم اللازمين لتخطي أعباء ومراحل الإنطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات[32].

فالمؤسسات التي تنشأ في الحاضنات قادرة على خلق فرص العمل، وتساهم في تنمية الاقتصاد المحلي وكذلك تسويق التكنولوجيات الجديدة الأساسية كما أنها تساهم في تعزيز الفرصة للإستفادة من الإستشارات والتوجيهات، عادة ما توفر الحاضنات للمؤسسات وخدمات الدعم التكنولوجيا وتساعدها في الحصول على الأموال اللازمة لتطوير المؤسسات.

ب. تعريف الهيئة الأوروبية للأعمال وم ارزز الإبتكار الحاضنات

عرفتها على أنها منظمات رسمية معروفة لدعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال وتعمل من أجل تحقيق المصلحة والمنفعة العامة، أنشأت من طرف الأعوان الإقتصاديين المهمين في الإقليم أو المنطقة من أجل تقديم حزمة من خدمات التوجيه، والدعم المتكامل للمشاريع التي تنفذ من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإبتكارية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والإقليمية[33].

ج. تعريف القانون الج ازئري لحاضنات الأعمال

بالنسبة للمشرع الجزائري فقد أطلق على حاضنات الأعمال إسم مشاتل المؤسسات إقتداء بالمشرع الفرنسي، حيث نص في المادة **02** من المرسوم التنفيذي رقم **03-78**[34]، الملغى بموجب المرسوم التنفيذي رقم **18-170**[35] الذي يحدد مهام وكالة تطوير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار وتنظيمها وسيرها، يعرف حاضنات الأعمال عل أنها: "مشاتل

---

[32]- بعوش سعيد، مرجع سابق، ص.**22**.

[33]- أراشيش سارة، حاضنات الأعمال في القانون الجزائري ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، **2021**، ص.**9**.

[34]- أنظر المادة **03** من المرسوم التنفيذي رقم**03-78**، مرجع سابق.

[35]- مرسوم تنفيذي رقم **18-170**، يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار وتنظيمها وسيرها، مرجع سابق.

المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوي والإستقلال المالي وتدعى في صلب الموضوع المشاتل.

إذن أن المشرع الجزائري قد أضفى الطابع الصناعي والتجاري على مشاتل المؤسسات بالإضافة إلى أنها مؤسسات عمومية، تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، كما أن المشرع حدد عدة أشكال لمشاتل المؤسسات وهي المحضنة وتتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات ورشة الربط تتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية، تزال المؤسسات تتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث[36].

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم **20-254** قدم بصريح العبارة تعريفا لحاضنات الأعمال بالجزائر، حيث عرفها بأنها كل هيكل تابع للقطاع العام أو الخاص أو بالشراكة بين القطاعين، تتمثل مهمته في تقديم الدعم للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يتعلق بالإيواء والتكوين وتقديم الإستشارة والتمويل وفي مقابل ذلك تتحصل على فوائد كثيرة خاصة في مجال الإعفاء الجبائي وتسهيلات في التمويل والسداد.

تبين المادة **21** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**[37] بأن علامة حاضنة الأعمال تمنح لكل من يكون مؤهلا، إذ يستوفي لكل الشروط القانونية، سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص أو بالشراكة بين القطاعين، وتعرض تقديم خدمات متكاملة لدعم المشاريع الناشئة والمبتكرة، فيما يخص بالإيواء والتكوين وتقديم الإستشارة والتمويل.

إلا أن هذا التعريف قد جاء واسعا إذ شمل جميع الأجهزة الداعمة للمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة العمومية مثلا "المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة

---

[36]- سالمي عبد الحكيم، شهري مراد، مرجع سابق، ص**.12.**

[37]- أنظر نص المادة **21** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

والمتوسطة وترقيتها وتنظيمها وسيرها وكل الشركات التجارية التي من مهامها تقديم الدعم والإيواء والتكوين وتقديم الإستشارة والتمويل للمؤسسات الناشئة والجمعيات المهنية ومراكز البحث[38].

إذن فحاضنات الأعمال تقوم بإحتضان المؤسسات حديثة النشأة حتى تصل إلى مرحلة النضج والإستقرار، وتقوم بتوفير جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها هذه المؤسسات من خدمات إدارية وتمويلية والحرص على المتابعة والمرافقة.

ثانيا: خصائص حاضنات الأعمال

من خلال التعاريف المتعددة لحاضنات الأعمال، الرئيسية، نجد أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص والتي يمكن تلخيصها في:

- حاضنات الأعمال عبارة عن هيكل قانوني أي مؤسسة عامة أو خاصة أو مختلطة، أو جمعية يقترح دعما للمؤسسات الناشئة.
- من جانب عمل الحاضنة فهي ترتكز على دعم المشروعات الصغيرة التي تنطوي على الأفكار الإبداعية، والقابلة للتجديد والتطور.
- للحاضنة مكان رسمي في الواقع، لكن ومع التطور التكنولوجي أصبح من الممكن أن يكون لها مقر إفتراضي لتقديم خدماتها إلكترونية.
- تقدم حاضنات الأعمال الدعم لمدة محددة ترتبط بمدة محددة تبدأ منذ دخول مشروع الحاضنة إلى أن يصل مرحلة النضج والتخرج منها.
- يمكن أن تكون مستقلة كما يمكن أن تكون تابعة لمؤسسات أخرى.
- يمكن أن تكون حاضنات الأعمال تهدف إلى تحقيق الأرباح، أو تكون غير ربحية تحاول توفير خدمات وإستثمارات داعمة.

[38]- سالمي عبد الحكيم، شهري مراد، مرجع سابق، ص**14**.

الفرع الثاني أنواع

حاضنات الأعمال

إن فكرة حاضنات الأعمال لا تمنع من وجود أصناف أخرى، حيث أنها تختلف وتصنف وفق لمعايير متنوعة ومتعددة سواء من حيث ملكيتها حيث أنواع **(أولا)** أو من حيث طبيعتها **(ثانيا)**، أو من المشاريع المحتضنة **(ثالثا)**.

أولا: حاصنات الأعمال من حيث ملكيتها

تصنف حاضنات الأعمال وفق لهذا المعيار حسب ملكيتها أي حسب الجهة المكلفة برعاية الحاضنة والجهة التابعة لها.

بحيث يمكن أن تكون حاضنات أعمال عامة، كما يمكن أن تكون كذلك مرتبطة بالقطاع الخاص، وتأخذ كذلك صفة حاضنات أعمال مختلطة (عامة، خاصة)، وحاضنات أعمال مرتبطة بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية دون أن تنسى حاضنات الأعمال المرتبطة بالمؤسسات الكبيرة.

1. حاضنات الأعمال العامة

يعتبر هذا النوع من الحاضنات الغير الهادفة إلى الربح (Non profit incubators) تعود ملكية هذه الحاضنات إلى الحكومة أو إلى المنظمات الحكومية التي تخضع لسلطة ووصاية الدولة، بحيث تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية في الأقاليم والمناطق التي تنشط بها[39].

2. حاضنات الأعمال الخاصة

إن هذا النوع من الحاضنات يتولى تمويلها جهات خاصة أو مستثمرين أو مجموعة من الشركات الصناعية، فمثل هذه الحاضنات تحقق الربح من خلال المساهمة بنسبة معينة في رأس

(1) عبد الرشيد مليكاوي، مرجع سابق،

مال المؤسسة المصاحبة، وبالنظر إلى كون مواردها المتأتية من هذا المصدر قد تكون غير كافية لذا تلجأ أحيانا لممارسة النشاط المقاولاتي[40].

3. حاضنات الأعمال المختلطة (عامة-خاصة)

تعود ملكية هذه الحاضنات إلى الحكومة أو المنظمات الحكومية بالشراكة مع القطاع الخاص وتهدف هذه الحاضنة إلى دعم التنمية الاقتصادية في القطاعات التي تنشط بها.

إذن حاضنات بالشراكة على القطاع الخاص، "فقد تم إطلاق برنامج رسمي بالشراكة بين كل من الوكالة الوطنية لتطوير المنشآت ومتعامل الهاتف النقال أوريدو في **14** ماي **2014** والهدف من هذا البرنامج هو لتحفيز المشاريع وتطوير روح المبادرة سادعت هذه الهياكل على إنشاء المنشآت من خلال توفير الدعم المالي والتقني، وقد ساهم هذا البرنامج في الحكم المالي والتقني وساهم البرنامج في دعم **29** مؤسسة تكنولوجي، ناشئة وتكوين **5400** شاب وخلق **20** نموذج للأجهزة المتصلة في مخبر الإبتكار الخاص بها [41].

حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر جسور بين العالم الأكاديمي والقطاع الاقتصادي، حيث تعزز التعاون بين الجامعات والشركات والمؤسسات الحكومية يتم توفير برامج التدريب وورش العمل والفعاليات التي تعزز روح الإبتكار والزيادة وتساهم في تطوير المهارات اللازمة لزيادة
الأعمال، بالإضافة إلى ذلك تساهم في تعزيز البحث والتطوير والإبتكار في الجامعات، مما يعزز التنافسية والدعم الاقتصادي في البلاد.

إذن فهي تشرك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة من حيث الأهداف، فهي ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص وذات توجه تكنولوجي متخصص مثل التكنولوجية الحيوية

---

[40]- بن قطاف أحمد، مدى فعالية حاضنات الأعمال في الدول النامية "حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إستراتيجية السوق في ظل إقتصاد تنافسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، **2016**، ص.**150**.

[41]- تواتي حسام، أراميس محمد، مرجع سابق، ص.**18**.

وتكنولوجيا المعلومات أما نجاحها مرتبط بقدرة ربط البحوث المبتكرة مع متطلبات سوق العمل وإحتياجاته وتعزيز روح المبادرة من طرف المبتكرين وحكم أبحاثهم وتسويقها.

4. حاضنات الأعمال المرتبطة بالمؤسسات الكبيرة

"هذا النوع من الحاضنات يعد وسيلة لمساعدة المؤسسات الكبيرة في صون سمعتها والحفاظ عليها من المخاطرة، ترتكز هذه النوعية من الحاضنات في إنجاز مشاريع بحثية أو إنتاجية أو إستحداث تكنولوجيات من خلال الشراكة بين بعض المؤسسات والمؤسسات الكبيرة وأصحاب الأفكار والمشاريع الصغيرة القادرة على خدمة هذه المؤسسات، إذ أن المؤسسات عند رغبتها في تطوير سلع جديدة وطرحها للسوق عن طريق هذه الحاضنات، فإنها تنسب وعند إثبات هذه السلطة فعاليتها للمؤسسات الكبيرة[42].

ثانيا: حاضنات الأعمال من حيث طبيعتها

حسب هذا المعيار نجد أن حاضنات الأعمال، يمكن أن تكون حاضنات أعمال ذات طابع إقليمي وحاضنات أعمال ذات طابع دولي.

1. حاضنات الأعمال ذات طابع إقليمي

هي نوع من الحاضنات التي تقدم الخدمات لمنطقة جغرافية معينة يهدف تنميتها "كما تعمل على إستخدام الموارد المحلية من الخدمات وإستثمار الطاقات الشبانية العاطلة في هذه المنطقة، أو لخدمة أقليات معينة أو شريحة معينة من المجتمع مثل النساء[43].

إذ أن هذا النوع من الحاضنات هي التي تملك القدرة على فهم وحل المشاكل الخاصة بتلك المنطقة الجغرافية كما تقوم بجمع معلومات كافية لرسم ووضع إستراتيجية الأداء للمنطقة.

---

[42]- بعوش سعيد، مرجع سابق، ص.45.

[43]- رحالية بلال، جابر مهدي، "حاضنات الأعمال كإستراتيجية إقتصادية للدعم المشاريع المقاولاتية -دراسة حالة سوق أهراس"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، مجلد 11، عدد 3، كلية الإقتصاد، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2023، ص.409.

2. حاضنات أعمال ذات طابع دولي

تمتلك هذه الحاضنات أهمية بالغة، فهي ترتكز على "التعاون الدولي والمالي والتكنولوجيا يهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية وتطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والإتجاه إلى الأسواق الخارجية، وقد تم إبتكار هذا النموذج من الحاضنات من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية ونتائج التوسيع التجارة الدولية وإزالة الحواجز بين الأسواق[44].

كما وجد هذا النوع من الحاضنات قصد متابعة وملاحقة التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي الدولي، مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية والتصدير للخارج، إذ يمكن أن تشمل هذه الحاضنات الدولية كل من، الإستشارات القانونية التجارية، الدعم المالي، الوصول إلى شبكات عالمية، التوسع الدولي.

ثالثا: حاضنات الأعمال من حيث المشاريع المحتضنة

تنقسم حاضنات الأعمال وفقا لهذا المعيار وحاضنات إلى عدة أقسام هي حاضنات إختصاصية متعددة الإختصاص.

1. حاضنات إختصاصية

إن هذا النوع من الحاضنات ينقسم بدوره إلى العديد من الأقسام وهي كما يلي:

- **الحاضنة التصنيعية:** وهي الحاضنات التي "تنشأ لتقديم الخدمات والملتزمات الإنتاجية المادية الصناعات الصغيرة ولا إلى سيما في بداية نشوئها للإرتقاء بها في مرحلة العمل التجاري إذ تقدم

مختلف الخدمات التي تحتاجها الوحدات الصناعية الصغيرة إبتداءا من دراسات الجدوى والتسهيلات الخدمية والتسويقية والصناعة... إلخ[45].

- **الحاضنات التكنولوجيا:** تمثل مكانا تتجمع فيه المشاريع لحديثة بقصد النهوض بها ونموها، ولقد تم إستحداث هذه الحاضنات موجب المرسوم التنفيذي رقم **04-91**، من طرف الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية بوصاية من وزارة البريد وتكنولوجيات الإتصال، حيث تحتضن

---

[44]- أراشيش سارة، مرجع سابق، ص.**22**.

[45]- بوعافية حكيم، صالحي عبد الرقيب، لحيو عبد الكريم، مرجع سابق، ص.**31**.

المؤسسات ذات الطابع التكنولوجي تحفيزا ودعما للمشاريع القائمة على الإبتكار والإبداع والجوانب التكنولوجية، وكذا تشجيع وترقية الإبتكار والإبداع، وحرصا منها على تعزيز روح المبادرة لدى المؤسسات الناشئة وإيواء هذه المؤسسات الصغيرة والناشئة الراغبة في توسيع نشاطها والرقي بها[46].

- **الحاضنات البحثية:** إذن فإنّ الحاضنات البحثية في برامج أو مؤسسات تهدف إلى دعم وتعزيز المشاريع البحثية والإبتكارات العلمية توفر هذه الحاضنات سيئة ملائمة للباحث أو خرق البحث من خلال تقديم التوجيه والإستشارات، وكذلك المساعدة في تسويق النتائج أو المشاريع إلى السوق، وتتمثل الحاضنات البحثية عادة العديد من الخدمات كالدعم المالي، التوجيه والإرشاد.

- **الحاضنات الإختصاصية في مجال الخدمات:** هي تلك الحاضنات التي تتعامل مع المشروعات الصغيرة ذات التخصصات الخدماتية، وتركز في جذب مشروعات الأعمال ذات الطابع الخدماتي (سياحة ترفيهية إعلامية)، من أجل سد حاجيات السوق المحلية بالدرجة الأساسية، كحاضنات الأعمال المكتبية، وحاضنات الأعمال المتخصصة في أعمال المرأة، أو في مجال الأنترنت.

2. حاضنات متعددة الإختصاص

يمكن تقسيم هذا النوع إلى قسمين:

- **الحاضنات ذات الخدمات المتكاملة:** فهي حاضنات تقدم حزمة متكاملة من الخدمات التقنية والإقتصادية والإدارية بواسطة هيئات إستشارية وبالتشاور مع المؤسسات المتخصصة. إن هذه الحاضنات تقدم تسهيلات للمشاريع المحتضنة سواء كانت مالية، تسويقية أو إستشارية وحتى توفير المكان لإقامة مشروع داخل الحاضنة الاقتصادية ويتم إختيار المشاريع[47]، في هذا النوع من الحاضنات بناءا على مجموعة من الدراسات.

---

[46]- بعوش سعيد، مرجع سابق، ص.**40-41**.

[47]- كرماني هدى، " حاضنات الأعمال كآلية لدعم المقاولاتية تجارب إفريقية رائدة"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والد ارسات**، مجلد **12**، عدد **02**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص.**173**.

- **الحاضنات الإفت ارضية (المجازية):** هذه الحاضنات مفتوحة أو بدون جدران لعدم إحتوائها على بناية خاصة بها كما في الأنواع السابقة، وتعد مراكز تنمية المنشآت الصغيرة بالغرفة التجارية والصناعية مثلا جيدا للحاضنات الإفتراضية، وتقوم بتنمية وتطوير الوحدات الاقتصادية القائمة بالفعل إذ تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لدعم المشروعات المحيطة.

وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة أنشطة حاضنات المشروعات التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشروعات والمراكز البحثية والجهات الإدارية والحكومية والجهات المالية، وتوفير الدعم التسويقي والفني والإداري مع تقديم الإستشارات اللازمة لنمو المشروعات[48].

الفرع الثالث

مهام حاضنات الأعمال

تأتي الخدمات التي تقدمها الحاضنات على شكل حزمة متكاملة ومترابطة من الخدمات المتنوعة والمتعددة والتي قد تختلف من حاضنات إلى أخرى، وهذا نتيجة لإختلاف النشاطات والإهتمامات.

ونستعرض أبرز هذه الخدمات، الخدمات الإستشارية **(أولا)**، الخدمات المعلوماتية والسكرتارية **(ثانيا)**، خدمات التمويه **(ثالثا)**، والخدمات العامة **(اربعا)**.

أولا: الخدمات الإستشارية

إن حاضنات الأعمال تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات الإستشارية التي تهدف إلى دع م

المشاريع الناشئة وتساعد على تطويرها وزيادة فرص نجاحها، "وتشمل هذه الخدمات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وتنفيذ إستشارات الجودة الشاملة والتي عادة ما تعاني منها المشاريع المقاولاتية، هذا بالإضافة إلى الإستشارات التسويقية وإدارة الأعمال الفنية والمالية الإدارية

[48]- أراشيش سارة، مرجع سابق، ص.**21**.

والمحاسبية للمشروع، كما تتبعها الإستشارات القانونية وحماية الملكية الفكرية[49]، وتظهر هذه الخدمات الإستشارية في كل من:

- **الإرشاد المالي:** إن حاضنات الأعمال تقدم الإرشاد المالي لرواد الأعمال، إذ تبين لهم كيفية الحصول على التمويل، والتخطيط للميزانية، فهي لهم كيف على التمويل والتخطيط للميزانية، فهي تساعد رواد الإعمال على تعزيز الكفاءات المالية والتقليل من المخاطر وتحسين لفرص النجاح.
- **التخطيط الإست ارتيجي:** تقوم حاضنات الأعمال بخدمات إستيراتيجية ويظهر ذلك في مساعدة الشركات الناشئة في وضع خطط إستيراتيجية للعمل، وتوفير شاشات عرض، وإعداد إستيراتيجيات تسويقية وتمويلية وملكية فكرية.
- **التسويق والعلاقات العامة:** من بين الخدمات الإستشارية لحاضنات الأعمال وتقديم الإستشارة في مجال التسويق الرقمي والتقليدي مع تبيان كيفية بناء العلاقات التجارية وتطوير إستيراتيجية العلاقات العامة.
- **التوجيه القانوني والفني:** إن حاضنات الأعمال تقدم خدمات إستيشارية قانونية في كل من التراخيص وحقوق الملكية الفكري والعقود، وغيرها من المسائل القانونية التي يواجهها رواد الأعمال، كما تقوم بالتوجيه في الجوانب التقنية المتعلقة بتطوير المنتجات والخدمات بما في ذلك تطوير البرمجيات وإختيار التقنيات المناسبة.

ثانيا: الخدمات المعلوماتية والسكرتارية

إن حاضنات الأعمال تقوم بتوفير الخدمات الإدارية، بإعتبارها جزء من مهام الحاضنة حيث تقوم بتدريب العناصر الإدارية اللازمة وخدمات أعمال التصوير والطباعة والهاتف والفاكس والأنترنيت[50].

---

[49]- سعيدي وفاء، بن منصور ليليا، "حاضنات الأعمال كآلية لإستدامة المشاريع المقاولاتية، دراسة حالة مشتلة المؤسسات "محضنة خنشلة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، مجلد **3**، عدد **46**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2017**، ص.**513**.

[50]- الوكيل نعمة، "حاضنات الأعمال لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعوقات والحلول"، **مجلة علمية للحوار الاقتصادي**، مجلد **02**، عدد **01**، معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات وتنظيم المعلومات، مصر، **2023**، ص.**8**.

إذن فإنّ هذه الخدمات هي خدمات أساسية تهدف إلى دعم وتسهيل العمليات اليومية للمشروعات الناشئة والشركات الصغيرة داخل الحاضنات هذه الخدمات تساهم في تسريع نمو الشركات وتحسين كفاءتها، فيما يلي بعض الأمثلة على هذه الخدمات:

1. الخدمات المعلوماتية

تقدم حاضنات الأعمال مجموعة من الخدمات، المتعلقة بالجانب المعلوماتي، وذلك بتوفير الدعم الفني والتقني، والمعلومات اللازمة والدقيقة لتسهيل أعمالها، كما توفر وراشات عمل ودورات تدريبية.

2. الخدمات السكرتارية

إن حاضنات الأعمال تقوم بالعديد من الخدمات السكريتارية، إذ أنها تنظم المراسلات الإدارية مع تحديدها للمواعيد، كتوثيق وتنسيق الأحداث الداخلية والخارجية، كما تقدم الدعم الإداري الإجتماعات والقرارات.

ثالثا: الخدمات التنموية

فالخدمات التنموية لحاضنات الأعمال هي مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى تطوير وتعزيز قدرات الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة على المدى الطويل، هذه الخدمات ترتكز على دعم النمو المستدام وتزويد المشاريع بالأدوات والموارد اللازمة لتحقيق النجاح، وتتمثل أبرز الخدمات التنموية التي تقدمها حاضنات الأعمال في كل من: التدريب والتطوير المهني، والتوسع في الأسواق، التوسع في الأسواق، الدعم المالي والتمويلي، التشبيك أو بناء العلاقات الإستشارات القانونية والتنظيمية، البحث والتطوير[51].

[51]- بن عطية حورية، مياح عادل، ""دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة حاضنة أعمال جامعة المسيلة"، **مجلة السلام للعلوم الإنسانية والإجتماعية**، مجلد **06**، عدد **05**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2022**، ص.**64**.

من هنا نستنتج أن الخدمات التنموية، تساهم حاضنات الأعمال في دعم وزيادة الأعمال وتوفير بيئة مواتية لنمو الشركات الناشئة على جميع الأصعدة مما يساهم في تعزيز الإبتكار وزيادة فرص النجاح والإستدامة على المدى الطويل.

رابعا: الخدمات العامة

هي الخدمات التي تتمثل في توفير المكاتب والأماكن التخزين ونظام آلية العلاقات العامة والمشاركة في المؤتمرات والمعارض العالمية، "وتوفير خدمات الصيانة، وكذلك المساعدة في الحصول على التمويل المناسب وبناء على التنسيق مع بعض الجهات المهتمة بهذا النوع من المشروعات[52].

فحاضنات الأعمال تلعب دورا محوريا في دعم الشركات الناشئة وتحفيز الإبتكار، ومن خلال توفير بيئة مناسبة للنمو والتطور، فإنها تساعد هذه الشركات على التغلب على التحديات التي قد تواجهها في بداية رحلتها[53].

[52]- زغبي علي فلاح، عبد الله العنزي عادل، الأسس والأصول العلمية في إدارة الأعمال، د.ط، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، **2017**، ص.**135**.

[53]- سعيدي وفاء، بن منصور ليليا، مرجع سابق، ص.**514**.

المبحث الثاني

تنظيم حاضنات الأعمال وفقا للقانون الج ازئري

إن الجزائر قد سعت إلى سن قواعد قانونية، ووضع بيئة ملائمة لتأسيس حاضنات الأعمال التي أبرزت التجارب الدولية نجاحها بحيث أن الجزائر قد أولت إهتماما كبيرا بحاضنات الأعمال، لما لها من أثر كبير على الإقتصاد الوطني من توفير لمناصب الشغل وتشجيع روح المقاولاتية في أوساط الشباب خاصة الجامعيين منهم وأصحاب الأفكار الجديدة.

بما أن القانون هو أساس في كل هذه التغيرات التي تطرأ في المجال الاقتصادي وعلى المستوى الوطني فقد وضع القانون الجزائري سبل دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة الصغيرة منها والمتوسطة، وتتمثل هذه السبل في حاضنات الأعمال، وذلك بموجب مجموعة من النصوص القانونية منها قانون المالية **(المطلب الأول)**.

ولقد توالت مجموعة من النصوص التنظيمية التي قد أنشئت من خلالها مجموعة من الأجهزة للدعم والمرافقة الإدارية، وتبيان السبل والطرق اللازمة لقيام المشاريع مع توفير للخدمات اللازمة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

تنظيم قانون المالية لحاضنات الأعمال

تنظيم قانون المالية لحاضنات الأعمال يعد من المواضيع الحيوية التي تساهم في دعم وتنمية قطاع اقتصادي معين، وزيادة الأعمال ويعتبر قانون المالية أداة هامة في تحديد كيفية تخصيص الموارد المالية على المستوى الوطني وله تأثير مباشر على البيئة الاقتصادية والإبتكارية خاصة بالنسبة للمشاريع الناشئة وتنظيم قانون المالية لحاضنات الأعمال يشمل مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى خلق بيئة تشريعية ملائمة لهذه الحاضنات، وذلك بتوفير التمويل اللازم **(الفرع الأول)**، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول تمويل

المشاريع الناشئة

يُعد تمويل المشاريع الناشئة في قانون المالية من الآليات الجوهرية التي تعتمدها الدولة لتجسيد سياستها الاقتصادية الرامية إلى دعم روح المبادرة وتشجيع خلق الثروة ومناصب الشغل من خلال توفير مصادر تمويل تتناسب مع طبيعة هذه المشاريع ومخاطرها.

وقد كرّس المشرّع هذا التوجه من خلال إدراج تدابير مالية سنوية ضمن قوانين المالية، تتيح تقديم إعانات مباشرة وتخفيضات ضريبية وتسهيلات ائتمانية لفائدة حاملي المشاريع المبتكرة، ويُعد هذا التمويل أداة استراتيجية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني، من خلال مرافقة المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى، بما يضمن ديمومتها وقدرتها التنافسية في السوق.

يخصص قانون المالية سنويا ميزانيات للدعم في زيادة المشاريع الناشئة سواء كان ذلك من خلال التكامل التمويلي **(لأولا)** أو عن طريق المراكز والحاضنات الحكومية **(ثانيا)**.

أولا: التكامل التمويلي لدعم المشاريع

1. توفير الدعم الحكومي

إنّ الدعم الحكومي للمؤسسات الناشئة، يعتبر أحد الآليات الأساسية التي تعتمد عليها الكثير من الحكومات في دعم الإبتكار والنمو الاقتصادي، بحيث أنه قد تم إنشاء حساب خاص بعنوان صندوق دعم وتطوير المنظومة الإقتصادية للمؤسسات الناشئة، وذلك وفقا لنص المادة **131** من قانون المالية رقم **19-14**[54]، وتختلف أنواع الدعم الحكومي، لكن يمكن تلخيص أبرز أشكالها فيما يلي:

[54]- أنظر المادة **131** من القانون رقم **19-14**، مؤرخ في **11** ديسمبر **2019**، يتضمن قانون المالية لسنة **2020**، ج.ر.ج.ج، عدد **81**، صادر في **11** ديسمبر **2019**.

أ. التمويل المباشر

- **القروض الميسرة:** بحيث تقدم بعض الحكومات قروضا للمؤسسات الناشئة بفوائد منخفضة، أو بدون فوائد، كما قد يكون طويل الأمد أو متوسط أو قصير، وذلك لسد حاجياتها التمويلية وفي المقابل يكون ذلك وفق شروط وضمانات يتم الاتفاق عليها[55]، فحسب نص المادة **131** من نفس القانون، نجد أن الحكومة الجزائرية تضمن تمويل القروض البنكية لفائدة المؤسسات الناشئة (Start Up)، ووضع نسب تحفيزية للقروض البنكية.
- **المستثمرون الحكوميون:** تشارك الحكومة بشكل مباشر في تمويل المؤسسات الناشئة من خلال صناديق الإستثمار الحكومي أو من خلال إستثمارات إستراتيجية في قطاع معين، إذ أن الحكومة قد تعتمد بشكل متفاوت على شراء الأسهم، بحيث نقوم بذلك خاصة في حالة الأزمات والطوارئ تجنبا لوقوع الشركات في الإفلاس، وحالات أخرى تقوم الحكومة بتسديد ديونها كما تقوم بشراء الأسهم، وذلك وفق قانون المالية لسنة **2015**، إذ أن نص المادة **62** منه[56] على: **"تبين أن الدولة كمستثمر حكومي تنجز عمليات ش ارزة عن طريق فتح أرسمالها الإجتماعي لفائدة المساهمة الوطنية مع الإحتفاظ بنسبة لا تقل عن 34 من مجموع الأسهم أو الحصص الاجتماعية".**

ب. المرازز والحاضنات الحكومية

تدير الحكومة العديد من الحاضنات التي توفر دعما تقنيا وإداريا، بالإضافة إلى المساحات المدعومة، فقد تشمل هذه الحاضنات توفر التدريب والإرشاد، والشبكات مع مستثمرين ورواد أعمال أخرين، "وتوفر لهم أجهزة سمعية بصرية تسهيلا لجميع أعمال هذه المؤسسة. فقد تم تخصيص العديد من المواد القانونية لدعم الحاضنات الحكومية ومراكز دعم الإبتكار، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز الضريبية، ويظهر ذلك في نص المادة **01** من قانون المالية لسنة

---

[55]- عبيد لعرج عماد الدين، بن جواد عادل، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، **2023**، ص.**53**.

[56]- أنظر المادة **62** من القانون رقم **14-10**، مؤرخ في **11** ديسمبر **2014**، يتضمن قانون المالية لسنة **2015**، ج.ر.ج.ج، عدد **78**، صادر في **30** ديسمبر **2014**.

2025[57] إذ أنها تقدم حوافز ضريبية للمستثمرين في أنشطة البحث والتطوير، أو تشارك في برامج الإبتكار المفتوحة، بالتعاون مع الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال.

ج. الشراكة والتعاون بين القطاع الخاص والحكومة

إنّ الحكومة قد تساعد المؤسسات الناشئة من خلال تشكيل شراكات مع شركات كبيرة أو تقديم فرص تسويقية لها في أسواق معينة، إذ تقوم حاضنات الأعمال بتسويق العمل الذي تقدمه المؤسسات الناشئة وهذا من خلال إقامت معارض وندوات محلية وأيام مفتوحة وهذا بغرض إستقطاب الممولين لدعمهم، فالحكومة تتعاون مع القطاع الخاص في إطار شراكة لدعم المؤسسات الناشئة، فالمادة **09** من قانون المالية لسنة **2024**[58]، تبين أنه قد تم إعفاء الشركات التي أنشأت في ظل شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومع الأجنبية من إلزام إعادة إستثمار الفوائد الضريبية.

د. البحث والتطوير

كما تقدم الحكومة دعما ماليا لأبحاث تطوير المنتوجات الجديدة من خلال تمويل المشاريع البحثية أو تقديم المنح البحثية، ويشمل الدعم الحكومي أيضا التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية لتحقيق التطوير التكنولوجي للمؤسسات الناشئة، وإن الدعم الحكومي للمؤسسات الناشئة يعد عنصرا جاسما في تسريع النمو الاقتصادي والإبتكار، ويساعد على توفير بيئة مناسبة لزيادة الاعمال، وحدها السياسة الحكومية من لديها القدرة على خلق بيئة متطورة جيدة للمؤسسات الناشئة، وتكون مناسبة مع سياسة الصناعة الوطنية والإبتكار[59].

---

[57]- أنظر المادة **10** من القانون رقم **24-08**، مؤرخ في **24** نوفمبر **2024**، يتضمن قانون المالية لسنة **2025**، ج.ر.ج.ج، عدد **84**، صادر في**26** ديسمبر **2024**.

[58]- أنظر المادة **09** من القانون رقم **23-22**، مؤرخ في **24** نوفمبر **2023**، يتضمن قانون المالية لسنة **2024**، ج.ر.ج.ج، عدد **86**، صادر في **31** ديسمبر **2023**.

[59]- يحياوي شهيرة، يحياوي أمال، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، **2023**، ص.**37**.

2. الحصول على دعم السوق المالي

يعتبر السوق المالية قناة تمويلية مباشرة للمؤسسات الناشئة، لقدرتها على توفير إحتياجات تمويلية مختلفة[60]، سواء كان ذلك عن طريق تجهيز السوق للمؤسسات الناشئة أو بإستخدام سوق السندات للحصول على التمويل.

أ. تجهيز السوق للمؤسسات الناشئة

يمكن الحصول على دعم سوق مالي لمؤسسات الناشئة من خلال إنشاء سوق مخصص لها، وفقا لقانون المالية عبر عدة خطوات وإجراءات تهدف إلى تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى التمويل وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية المناسبة إذ يتم ذلك عن طريق[61]:

- إنشاء سوق مخصص للمؤسسات الناشئة: يجب إنشاء سوق مالي خاص بالشركات الناشئة، مثل "سوق الأوراق المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" أو "سوق الأسهم للمؤسسات الناشئة"، حيث يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة ببيع أسهمها أو أدواتها المالية لجذب الإستثمارات.
- التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية: تشجيع التعاون بين البنوك والمؤسسات المحلية والدولية لدعم الشركات الناشئة من خلال تمويل المشروعات أو تقديم قروض ميسرة.
- تشجيع المستثمرين الأجانب: يمكن أن تشمل السياسة المالية تسهيلات للمستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق، مما يساهم في جذب الإستثمارات من الخارج ورفع مستوى دعم السوق.
- دعم الإبتكار وزيادة الأعمال: إن حاضنات الأعمال تعمل على دعم أسلوب الإبتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وذلك من خلال تقديم الموارد التكنولوجية والعملية لها، ومن هنا نتجلى أهميتها في دعم أسلوب الإبتكار والإيداع بإعتبار تلك العوامل هي مدخلات النشاط، حيث تتبع الحاضنة عدة أساليب للقيام بذلك بإعتبارها من الآليات التي تدعم إدارة الإبتكار والإبداع.

---

[60]- يحياوي شهيرة، مرجع سابق، ص.38.

[61]- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، "دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، **حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية**، مجلد 8، عدد 1، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، **2021**، ص.71.

- فحاضنات الأعمال تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة وأساليب والإبتكار، وعلية يعتبر هذا الأخير من بين الأدوات التي تساعد على التعامل مع البيئة الخارجية من أجل الدخول للأسواق والتكييف معها[62].

ب. إستخدام سوق السندات للحصول على التمويل

وفقا لقانون المالية الجزائري للمؤسسات الناشئة الحصول على التمويل من خلال سوق السندات، يتبع هذا القانون للجهات الحكومية والشركات إصدار سندات لتوفير رأس المال من خلال جذب الإستثمارات من الأفراد والمؤسسات المالية، ويتم الحصول على التمويل عبر سوق السندات عن طريق[63]:

- إصدار السندات: يمكن للمؤسسات إصدار سندات في السوق المالي الجزائري، بحيث تكون هذه السندات أدوات حيث تستخدم للحصول على تمويل من المستثمرين، ويتم تحديد شروط الإصدار مثل الفائدة تاريخ الإستحقاق والمخاطر المرتبطة بالسندات وذلك وفق المادة.
- التمويل المحلي: بإستخام سوق السندات يمكن تمويل المؤسسات الناشئة وبالتالي تمويل مشاريع إقتصادية وتنموية في الجزائر، مما يعزز من الاستقرار ويقلل من الإعتماد على التمويل الخارجي.
- السندات الحكومية: يمكن للحكومة إصدار سندات للتمويل العام، إذ يمكن للمؤسسات الناشئة الإستفادة من هذه الأداة للحصول على التمويل اللازم ولتوسيع أنشطتها أو تنفيذ مشاريع جديدة وبالتالي يتم تطوير وتسمية المشاريع المقاولاتية.

---

[62]- سعيدة أيمن، لعلو خليل، دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت، **2018**، **ص.71.**

[63]- زنادي إبتسام، قنالة عيسى، قويني شاوي، "خطوات إنشاء إستراتيجية مالية ناجحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، مجلد **16**، عدد **2**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، **2023**، ص**11**.

ثانيا: المراكز و الحاضنات الحكومية

1. تطوير الوظيفة المالية

تعتبر قناة تمويل مباشرة بين المؤسسة والبنوك التجارية أو البنوك المتوجهة لتمويل هذا النوع من المؤسسات والتي يمكن أن تلبي طلبها المادي، ويمكن الإعتماد على عدة وسائل تمويلية جديدة الإئتمان التجاري، التمويل التأميني، التمويل اللوجيستي، ضمان قانون وإئتمان آمن[64].

فتطوير الوظيفة المالية في هذه الحاضنات يمكن أن يلعب دورا كبيرا في تمويل هذه المؤسسات، إذ يساعد المؤسسات الناشئة في إعداد خطط مالية وموازنات دقيقة تساعدها على فهم إحتاجاتها المالية وتحديد المصادر المتاحة للحصول على التمويل إذا نقوم بتوجيه هذه المؤسسات في بناء شبكة العلاقات المالية مع المستثمرين والممولين، التمويل اللازم وهذا ما يساعد هذه المؤسسات للحصول ولتحقيق النجاح والنمو المستدام.

2. التمويل عن طريق رأس مال المخاطر

عبارة عن أسلوب وتقنية لتمويل المشاريع الإستثمارية بواسطة شركات رأس مال المخاطر أو ما يسمى بالشركات الإستثمارية وهي بدورها تقنية لا تقوم على تقديم سيولة نقدية فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله إذ في هذا النوع من التمويل يتحمل المستثمر كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول[65].

ومن هذا المنطلق يمكن إدراك المزايا والتحديات التي يواجهها هذا الأسلوب التمويلي الذي يعتمد على إستثمار مبلغ التمويل في الشركات الناشئة ذات النمو المرتفع والمخاطر العالية.

---

[64]- يحياوي شهيرة، يحياوي أمال، مرجع سابق، ص.38.

[65]- شهرزاد أمال، " رهانات التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر"، **مجلة أبعاد الاقتصاد**، مجلد 7، عدد 1، كلية الإقتصاد، جامعة

أ. مزايا التمويل عن طريق أرس مال المخاطر

يتمتع هذا الأسلوب بالعديد من المزايا أبرزها[66]:

- تمويل مرن: يقدم رأس مال المخاطر تمويلا بديلا عن القروض التقليدية، حيث ل يتم دفع المبالغ المقررة لفترة طويلة وقد لا يتطلب ضمانات.
- إرشاد وتوجيه: بجانب التمويل تقدم حاضنات الأعمال التوجيه الإستراتيجي والإداري، مما يساعد الشركات الناشئة في تجنب الأخطاء الشائعة.
- دعم في النمو والتوسع: توفر هذه الحاضنات بيئة داعمة تساعد الشركات الناشئة على التوسع والنمو في الأسواق المختلفة.

ب. التحديات التمويل عن طريق أرس مال المخاطر

وفي المقابل تواجه العديد من المخاطر من أبرزها[67]:

- المخاطر العالية: تعتبر الشركات الناشئة أكثر عرضة للفشل مما يجعل إستثمار رأس المال المخاطر محفوظا بالمخاطر (مهددا).
- التخلي عن جزء من الملكية: عادة ما يتطلب المستثمرون في رأس المال المخاطر الحصول على حصة من ملكية الشركة، مما يعني أن أصحاب المشاريع قد يفتقدون بعض السيطرة على أعمالهم.

فإن هذا النوع من التمويل يعد مناسبا للمؤسسات الناشئة التي لديها فكرة مبتكرة ولديها القدرة على تحمل المخاطر العالية من أجل الحصول على دعم كبير يساعد في تحقيق النمو والتوسع.

---

[66]- الأغا تغريد، حشماوي محمد، "أهمية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة-دراسة حالة الجزائر"، **مجلة المدير**، مجلد **3**، عدد **1**، المدرسة العليا للتسيير والإقتصاد الرقمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، **2016**، ص11 .

[67]- يحياوي شهيرة، يحياوي أمال، مرجع سابق، ص.**38-39**.

الفرع الثاني

الإعفاءات الضريبية

تقوم حاضنات الأعمال على دعم المؤسسات الناشئة والمشاريع الابتكارية، وهذا عن طريق فرض مجموعة من الالتزامات التي تهدف إلى دعم ومرافقة هذه المؤسسات قصد تشجيع حاضنات الأعمال على أداء مهامها، لذلك عمل المشرع إلى توفير بيئة ملائمة لأداء مهامها، وذلك بتقرير مجموعة من الإعفاءات الضريبية **(أولا)**، لكن تواجه حاضنات الأعمال العديد من التحديات لتفعيل هذه الإعفاءات الضريبية **(ثانيا)**، كما أن هذه الإعفاءات الضريبية لها أثار على استدامة حاضنات الأعمال **(ثالثا)**.

أولا: الإعفاءات الضريبية لحاضنات الأعمال في القانون المالي الجزائري

لقد أدرك المشرع الجزائري أهمية حاضنات الأعمال، للنهوض بالاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق جاء القانون المالي الجزائري حاملا جملة من الإعفاءات الضريبية، التي تهدف إلى تمكين حاضنات الأعمال من أداء مهامها بفعالية واستدامة.

ومن ناحية أخرى صدور هذه الإعفاءات الضريبية ضمن القانون المالي الجزائري بوضع مدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني، والتغيرات المستمرة وتعديل أحكام المواد في كل مرة يتم فيها تعديل القانون المالي، دليل لحرص المشرع على تهيئة البيئة القانونية الملائمة لنمو واستمرار هذه المؤسسات. وتتمثل الضرائب التي تمسها الإعفاءات:

1. الاعفاء الضريبي على الدخل الإجمالي وعلى أرباح الشركة

فحسب نص المادة **142** من قانون المالية لسنة **2025**[68] نجد أن المشرع قد أعفى هذه المؤسسات من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وقد تم تخفيف هذا العبء لمدة سنتين ابتداء من تاريخ الحصول على علامة الحاضنة، ويمكن التجديد لمدة سنة وهذا يدخل ضمن سياسة الدولة لتشجيع الإطار المؤسساتي، ولكن قد تم استثناء مجموعة من

[68]- أنظر المادة **124** من القانون رقم **04-08**، مؤرخ في **14** أوت **2014**، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **52**، صادر في **14** أوت **2014**.

الأشخاص بالاستفادة من تخفيض بنسبة **50%** من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وذلك لمدة **5** سنوات ابتداء من أول جانفي سنة **2025**.[69]

2. الإعفاء من حقوق نقل الملكية العقارية

تمنح إعفاءات ضريبية من الرسوم العقارية وحقوق نقل الملكية عند قيام حاضنات الأعمال باقتناء العقارات المخصصة لها قصد انشاء نشاطات صناعية، وذلك وفقا لما ورد في نص المادة **39** من قانون المالية **2025**[70].

3. الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس الشركات الناشئة

كما يتم كذلك الاعفاء من رسوم التسجيل على عقود تأسيس الشركات الناشئة من قبل أصحاب المشاريع المبتكرة المؤهلين للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل التي تشيرها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. وهذا حسب نص المادة **41** من القانون السالف الذكر[71]، كما يهدف هذا الاعفاء الضريبي إلى دعم الشباب على تحويل مشاريعهم الابتكارية إلى شركات رسمية.

---

[69]- سامي شناتين "التحفيزات الجبائية للمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة في الجزائر -دراسة مقارنة-"، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، مجلد **9**، عدد **2**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، **2024**، ص**51**.

[70]- أنظر المواد **39**، من القانون رقم **24-08**، يتضمن قانون المالية لسنة **2025**، مرجع سابق.

[71]- أنظر المادة **41** من القانون رقم **04-08**، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، مرجع سابق.

4. الاعفاء من الضريبة الجزافية

فقد بينت لنا المادة **86** من قانون الملكية السالف الذكر[72] أن الشركات الناشئة، لا تخضع للضريبة الجزافية الوحيدة، إلا ابتداء من أول جانفي للسنة التي تلي سنة بدئ بنشاطهم، لكن بشرط ممارستهم لنشاطهم لمدة **3** أشهر على الأقل، لكن في حالة عدم ممارستهم لنشاطهم لا يخضعون لهذا النظام إلا غاية وصول الأول جانفي للسنة الثانية لنشاطهم.

ثانيا: تحديات تفعيل الإعفاءات الضريبية لحاضنات الأعمال

يعاني النظام الضريبي العديد من التحديات فيما يخص بتكريس الإعفاءات الضريبية المقررة لتحقيق التنمية، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل التي قد أثرت سلبا على سياسة الاعفاء الضريبي وحاولت دون تحقيق الأهداف المنتظرة منها، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني الجزائري[73].

1. التحديات القانونية

يتميز قانون المالي الجزائري بعدم الاستقرار، حيث يتم تعديل مختلف القوانين المالية، بصفة مستمرة كل سنة، ومثل هذه التعديلات المستمرة، تساهم في تعزيز حالة عدم اليقين في أوساط الأعمال بالسياسة الضريبية المعمول بها، خاصة سياسة الإعفاءات الضريبية، وغموض المصطلحات القانونية كنص المادة **86** من قانون المالية **2025** التي تنص على: **"لا يخضع المكلفون بالضريبة الجدد للضريبة الجزافية الوحيدة..."**[74].

فمصطلح المكلفون بالضريبة الجدد فهو مصطلح عام دون تحديد دقيق للمعنيين بالاعفاءات الضريبية، مع نقص النصوص التنظيمية التفصيلية.

---

[72]- أنظر المادة **86** من القانون رقم **04-08**، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، مرجع سابق.

[73]- تلوخ سعيدة، خدير نسيمة، ""تفعيل حاضنات الاعمال في الجزائر (الأطر والتحديات)، **مجلة الإدارة والتنظيمات والاست ارتيجية**، مجلد **4**، عدد **1**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، **2022**، ص**123**.

[74]- أنظر المادة **124** من القانون رقم **04-08**، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، مرجع سابق.

2. نقص إمكانيات لإدارة الضريبية

تعاني الإدارة الضريبية من نقص فادح من الإمكانيات سواء كانت إمكانيات مادية أو بشرية كنقص الأجهزة أو الموظفين، وهذا يؤدي إلى ضعف متابعة المشاريع الاستثمارية التي استفادت من الاعاقات الضريبية[75].

3. أسباب متعلقة بطبيعة الإعفاءات الضريبية

إن سياسة الاعفاء الضريبي يشوبها العديد من العيوب مما يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المنتظرة منها خاصة في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، كمشكلة تحديد تاريخ الاعفاء فهل تحسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أو من تاريخ بدئ الإنتاج.

إضافة إلى تعدد الهيئات التي تسير هذه الإعفاءات الضريبية كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في حالة المؤسسات الصغيرة، وإدارة الضرائب مما يخلق مشكل ثقل الإجراءات، وصعوبة فهم شروط الاستفادة منها بسبب عدم تناسق هذه الهيئات في تسييرها[76].

ثالثا: الانعكاسات السلبية المترتبة عن نقص فعالية سياسة الإعفاءات الضريبية في تحقيق استدامة حاضنات الأعمال

يوجد ارتباط وثيق بين نقص فعالية الإعفاءات الضريبية، وتفشي العديد من الجرائم الاقتصادية التي لها أثر سلبي على الاقتصاد الوطني عامة، واستدامة حاضنات الأعمال خاصة.

---

[75]- زايدي صفاء، قوفي سعاد، "الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة -دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية-"، **مجلة الأصلية للبحوث الاقتصادية والإدارية**، مجلد **06**، عدد **02**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، **2022**، ص**171**. [76]- زايدي صفاء، قوفي سعاد، مرجع سابق، ص**176**.

1. تراجع نسبة الاستثمارات

تعتبر الإعفاءات الضريبية من العوامل التي تساهم في زيادة نسبة الاستثمارات في حاضنات الأعمال، ونقص هذه الإعفاءات قد يؤدي إلى تراجع الاستثمارات في حاضنات الأعمال، وبالتالي نجد صعوبة الحصول على التمويل اللازم لاستدامة حاضنات الأعمال[77].

2. عدم القدرة على جذب المشاريع الناشئة

فعدم القدرة على جذب المشاريع الناشئة من بين الأثار السلبية لنقص فعالية سياسة الإعفاءات الضريبية، وهذا يؤدي إلى نقص التنوع والابتكار في بيئة الأعمال الناشئة.

3. إنتشار الجرائم المالية

تعد الإعفاءات الضريبية غير المبررة من بين العوامل التي ساهمت في تفشي العديد من الجرائم كجريمة الغش وتبييض الأموال، وجريمة الرشوة.

المطلب الثاني

حاضنات الأعمال وفقا للنصوص التنظيمية

لقد أولت الجزائر عناية وإهتمام كبيرين لهذا الموضوع، ويتجلى ذلك في تنفيذ العديد من الخطط والبرامج الرامية لتشجيع الحاضنات وتنميتها، حيث سنت قوانين ووضعت العديد من المراسيم التي تنظمها كالمرسوم التنفيذي رقم **20-254** **(الفرع الأول)** إضافة إلى مجموعة من القرارات الوزارية **(الفرع الثاني)**.

---

[77]- علام ليلة، شكلاط رحمة، "أثر نقص فعالية سياسة الإعفاءات الضريبية في تحقيق التنمية على الاقتصاد الوطني"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، مجلد **15**، عدد **01**، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، **2022**، ص**105**.

الفرع الأول

حاضنات الأعمال وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 20-254

مواصلة للجهود التي تبذلها السلطات العمومية يهدف دعم وتشجيع رواد الأعمال والمشاريع الناشئة، وتمكنهم من تحقيق نجاحاتهم وتطوير أفكارهم، أنشئت اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنات أعمال وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم **20-254**.

وتتولى هذه الهيئة تنظيم شروط وكيفية الإستفادة من العلامة وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، سنبين تنظيم اللجنة الوطنية المستحدثة **(أولا)**، إضافة إلى دور اللجنة في ترقية حاضنات الأعمال **(ثانيا)**.

أولا: تنظيم اللجنة الوطنية المستحدثة

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم **20-254**[78] المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنات أعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها الذي جاء بأحكام وتدابير لدعم وترقية المؤسسات الناشئة، وتشجيع على الإبتكار وبالتالي قد تم إستحداث جهاز يتكفل بمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنات أعمال لكل مؤسسة أو مشروع[79]، إذ يعتبر هذا المشروع ضرورة حاسمة في تطوير هذه المؤسسات مع مراعاة عدة جوانب تشكيلة اللجنة وسيرها ومهامها، إذ تنص المادة **1/01** من المرسوم السالف الذكر على: **"يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء لجنة وطنية لمنح "علامة" مؤسسة ناشئة" ومشروع مبتكر وحاضنات أعمال تدعى في صلب النص اللجنة الوطنية وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها".**

تنشأ اللجنة الوطنية لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، يحدد مقر اللجنة الوطنية في مدينة الجزائر.

---

[78]- مرسوم تنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

[79]- عبيد لعرج عماد الدين، بن رابح جواد عادل، مرجع سابق، ص.**35**.

1. تشكيلة اللجنة الوطنية

وفقا لنص المادة **03** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**[80] نجد أن اللجنة الوطنية يترأسها الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثليه، فنجد:

أ. أعضاء اللجنة الوطنية المانحة لعلامة حاضنة أعمال

فقد ورد في نص المادة **03** السالفة الذكر، أن الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة هو الذي يكون على رأس اللجنة الوطنية المكلفة بمنح العلامات أو ممثل عنه عند غيابه ويتواجد مقر هذه اللجنة في الجزائر العاصمة وتتكون هذه اللجنة الوطنية المانحة لعلامة حاضنة أعمال من ممثلي عدة وزارات يتم تعينهم بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، من الوزراء الذين وذلك بإقتراح يتبعون لهم لمدة **3** سنوات قابلة للتجديد.

ب. شروط التعيين

يُشترط، وفقاً لأحكام المادة **03** من المرسوم المشار إليه، أن يتمتع كل عضو من أعضاء اللجنة الوطنية بتجربة مهنية وخبرة عملية كافية في قطاعي الابتكار والتكنولوجيا الجديدة، وذلك لضمان الكفاءة والفعالية في أداء المهام المنوطة بهذه الهيئة، ويُعيَّن هؤلاء الأعضاء بقرار من الوزير المكلّف بالمؤسسات الناشئة، بناءً على اقتراح من السلطات المختصة، بما يضمن انتقاء أشخاص مؤهلين قادرين على الإسهام بفعالية في دعم منظومة الابتكار الوطنية.

كما تؤكد المادة **04** من ذات المرسوم على ضرورة أن يكون ممثل كل وزير ضمن اللجنة المذكورة متوفراً على تجربة مهنية كافية في نفس القطاعين، أي الابتكار والتكنولوجيا الجديدة، وذلك من أجل تحقيق انسجام في الرؤية وتكامل في الخبرات بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية، وتعزيز التنسيق المؤسساتي في مجال دعم المشاريع المبتكرة وتطوير التكنولوجيات الحديثة.

---

[80]- أنظر المادتين **03** و**04** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

ومن هنا نستنتج أن تشكيلة اللجنة، متكاملة من حيث القطاعات المشاركة، إذ يمكن للجنة أن تختار شخص أو هيئة أخرى غير دائمة ليساعدها في مهامها وفقا لقدراتهم ومهاراتهم، وذلك حسب نص المادة **05** من المرسوم السالف الذكر التي تبين بأنه يمكن للجنة الوطنية في إطار نشاطها، أن تستعين بكل شخص أو هيئة يمكن أن يساعدها في أشغالها.

لكن ما يعاب على هذه التشكيلة غياب ممثل وزارة الداخلية وممثل وزارة الدفاع، وهذا الإعطاء مرونة وسهولة في قرارات اللجنة الوطنية بالرغم إن كان الإبتكار أو المشروع المقدم يتعلق بقطاعات حساسة في الدولة يستوجب ترخيص مسبق من وزارة الدفاع أو الوزارة الداخلية.

2. سير عمل اللجنة

وفقا لما ورد خاصة في المواد **05** إلى **10** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**[81]، والتي قد بينت لنا كيفية عمل اللجنة الوطنية، فحسب نص المادة **05** نجد أن اللجنة الوطنية يمكن لها الإستعانة بكل شخص أو هيئة، وذلك في إطار ممارستها لنشاطها كما سبق ذكره، وكما أن اللجنة تجتمع مرتين على الأقل في الشهر، إذ أن هذه المدة يمكن أن تكون غير كافية.

كما لها أن تجتمع في دورة غير عادية بناءا على إستدعاء من رئيسها وهو بدوره المسؤول عن جدول الأعمال إضافة إلى تحديد تاريخ الإجتماعات، وذلك وفقا لما ورد في المادة **6** من المرسوم التنفيذي التي توضح أن اللجنة الوطنية تجتمع مرتين **2** على في الشهر، وكما يمكن أن تجتمع في دورة غير عادية بناءا على إستدعاء من رئيسها، فيعد رئيس اللجنة الوطنية جدول الأعمال، ويحدد تاريخ الإجتماعات[82].

كما لا تصح مداولات اللجنة الوطنية إلا بحضور نصف أعضائها على الأقل، لكن هناك حالات لا يتم إستكمال النصاب، فتقوم اللجنة بإستدعاء ثاني في حدود **8** أيام من تاريخ الاجتماع

---

[81]- أنظر المادة **05** من المرسوم تنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

[82]- أنظر المادة **06** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

الأول، وتتم المداولة دون النظر إلى عدد الأعضاء الحاضرين وتتخذ قراراتها بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون فيها صوت الرئيس مرجحا، وذلك وفقا لنص المادة **09** من المرسوم السالف الذكر[83].

وفي حالة عدم إستكمال النصاب، تجتمع اللجنة بعد استدعاء ثان، في ظرف ثمانية (**8**) أيام وتتداول حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين، وتتخذ قرارات اللجنة الوطنية بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا.

كما يجب تدوين كل مداولات اللجنة، في سجل ويكون بدوره مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس اللجنة، واشغال اللجنة تتم من قبل المصالح التابعة للوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، وهذا حسب نص المادة **10** من المرسوم السالف الذكر[84].

كما تبين نص المادة **7**[85] لكن منه، أن النظام الداخلي للجنة الوطنية يتم المصادقة عليه من خلال إجتماعها الأول، ولكن نلاحظ أن نص المادة السالفة الذكر لم تحدد الجهة التي تعد النظام الداخلي، وإنما بينت فقط الجهة التي تصادق عليه.

3. مهام اللجنة الوطنية

إنّ الجزائر كغيرها من الدول، توجهت نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تنوع الإقتصاد الوطني والتخلي التدرجي عن إقتصاد الريع (النفط) هذا التوجه تولد في إطاره إهتماما أخر أكثر دقة وتخصص وهو ترقية المؤسسات الناشئة والإبتكار ودعم الأنشطة الإبداعية
للمساهمة في إستقطاب الأدمغة والحد من هجرتها نحو الخارج الشيئ الذي يستلزم ضرورة تسحين

---

[83]- أنظر المادة **09** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

[84]- أنظر المادة **10** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، مرجع نفسه ..

[85]- أنظر المادة **07** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، مرجع نفسه .

مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

بيئة هذه المؤسسات والمشاريع وترقيتها[86]، ولهذا فاللجنة الوطنية تكلف بالعديد من المهام، وذلك وفقا لنص المادة **01** و**02** من المرسوم التنفيذي، والتي تتمثل في:

- منح علامة "مؤسسة ناشئة".
- منح علامة "حاضنة أعمال".
- المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها. - المشاركة في ترقية النظم البيئة للمؤسسات الناشئة.

إضافة إلى نص المادة **08** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**[87] التي تبين أن اللجنة الوطنية تتداول بدافع، منح علامة "مشروع مبتكر" لأصحاب المشاريع المبتكرة الذين لم ينشؤا مؤسسة بعد، وعلامة "حاضنات أعمال"، مع دراسة الطلبات المودعة بعد رفض منح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنات أعمال إذ نجد أن نص المادة **08** السالف الذكر بين مهام اللجنة على سبيل الحصر.

ثانيا: دور اللجنة الوطنية في ترقية حاضنات الأعمال

يتمثل دور اللجنة الوطنية في ترقية حاضنات الأعمال في مهمتين أساسيتين:

1. منح علامة حاضنة أعمال

من أجل الحصول على إطار تنظيمي مخصص لحاضنات الأعمال أو السماح لها بالوصول إلى المرافق المالية والشبه المالية وغيرها[88]، تم إنشاء علامة "حاضنات الأعمال" وتم تحديد شروط منح تسمية حاضنات أعمال وذلك في المرسوم التنفيذي رقم **20-254**.

---

[86]- بعوش دليلة، "دراسة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي رقم **20-254** المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال"، **مجلة ميلاف للبحوث والد ارسات**، مجلد **09**، عدد **01**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بولصوف، ميلة، **2022**، ص.**235**.

[87]- أنظر المواد **01**، **02** و**08** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

[88]- علي فلاح الزغبي عادل عبد الله العنتري، الأسس والأصول العلمية في إدارة الاعمال، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، **2017**، ص.**95**.

أ. شروط منح علامة حاضنة أعمال

لا تمنح علامة حاضنة أعمال لطالب العلامة إلا بإلتزام طالب العلامة بتقديم الطلب للجنة مرفق بمجموعة من الوثائق التي قد نص عليها المشرع في المادة **22** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**[89] فطلبات الحصول على علامة "حاضنة أعمال" تقدم لدى اللجنة الوطنية عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفق بالوثائق الآتية:

- مخطط تهيئة مفصل لحاضنة الأعمال.
- قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسة الناشئة التي يتم إحتضانها. - تقديم مختلف الخدمات التي توفرها حاضنة الأعمال للمؤسسات الناشئة.
- تقديم مختلف برامج التكوين والتأطير التي تقترحها حاضنات الأعمال. - السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنات الأعمال والمكونين والمؤطرين.
- قائمة المؤسسات الناشئة التي قد تم إحتضانها إن وجدت.

إضافة إلى ما ورد في ظل نص المادة **22**، تضيف نص المادة **23** من المرسوم السالف الذكر[90] مجموعة من الشروط والتي تتمثل في كل من:

- نسخة من القانون الأساسي للشراكة.
- شهادة الإنخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة إسمية للأجراء.
- نسخة من الكشوف المالية للسنة التجارية.

كما يجب على الراغبين في الحصول على علامة حاضنة الأعمال أن يكون لديهم مجموعة من المؤهلات المطلوبة أو الخبرة المهنية الكافية لدى مستخدميهم وذلك وفقا لما ورد في نص المادة **24** من المرسوم السالف الذكر.

[89]- أنظر المادة **22** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

[90]- أنظر المادة **23** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، مرجع نفسه .

إذ يجب على الراغبين في الحصول على علامة حاضنة أعمال، تقديم طلب للحصول على ملصقة حاضنة أعمال مرفق بكل الوثائق الواجبة.

ب. الاجراءات والمواعيد النهائية لمنح وسحب علامة "الشركة الناشئة"

للحصول على علامة حاضنة أعمال يتطلب من المترشح، إتباع مجموعة من الإجراءات وفقا لنص المادة **22** السالف الذكر، نجد أن طلب الحصول على علامة حاضنات الأعمال يقدم عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، وحسب نص المادة **27** من المرسوم السالف الذكر[91]، إذ نجد أن اللجنة الوطنية تمنح علامة حاضنة أعمال لمدة محددة وهي **5** سنوات، لكنها قابلة للتجديد وفق نفس أشكال تقديم طلب منح العلامة نفس الإجراءات والشروط، كما يتم الرد على الطلب في مدة أقصاها **30** يوما من يوم تقديم الطلب.

أما في حالة الرفض، يجب على اللجنة الوطنية تقديم تبرير قرار الرفض، وفي هذه الحالة يمكن لصاحب الطلب أن يقدم طلب آخر للجنة من أجل إعادة النظر في قرار الرفض، بناء على أسباب مبررة من صاحب الطلب. وعلى اللجنة الرد في أجل **30** يوما من تاريخ إيداع الطلب.

كما أن قرارات اللجنة تنشر على البوابة الإلكترونية الوطنية للشركات الناشئة وذلك وفا لما ورد في نص المادة **28** من المرسوم السالف الذكر[92].

مراقبة عمل حاضنات الأعمال

كما تلتزم حاضنات الأعمال بتنفيذ مهامها وإلتزاماتها تحت رقابة اللجنة الوطنية المانحة للعلامة، وفقا لنص المادة **25** من المرسوم السالف الذكر، أين نجد أن الحاضنة عند إخلالها بإلتزاماتها، يترتب فيها على اللجنة الوطنية المانحة للعلامة سحب أو تجميد العلامة، وفي هذه الحالة تقوم اللجنة اللجنة بإخطار الحاضنة إلكترونيا.

[91]- أنظر المادة **27** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

[92]- أنظر المادة **28** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، مرجع نفسه .

كما قد أعطى المنظم الجزائري للحاضنة المعنية بالقرار إمكانية طلب إعادة النظر في القرار من اللجنة الوطنية بعد تصحيح وضعها، وترد اللجنة على الطلب إلكترونيا في أجل **30** يوما من تاريخ تقديم الطلب.

الفرع الثاني

حاضنات الأعمال وفق للق ار ارت الو ازرية

لقد تم إصدار العديد من القرارات الوزارية والمؤثرة على نشاط حاضنات الأعمال، وخاصة بالنسبة للحاضنات الجامعية إذ تم إستحداث اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجامعية وفق للقرار رقم **1244** **(أولا)**، والقرار رقم **1275** المتعلق بشهادة جامعية لمؤسسة ناشئة **(ثانيا)**، إضافة إلى القرار رقم **1438** المتعلق بتسهيل إنشاء الحاضنات الجامعية **(ثالثا)**.

أولا: إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجامعية

لقد تم إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجامعية بموجب القرار الوزاري رقم **1244** بحيث (تعمل اللجنة تحت الوصايا المباشرة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي)[93]، كما أن تشكيلتها تشكيلة جماعية وتكلف على الخصوص بالعديد من المهام.

تشكيلة اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجامعية

إن اللجنة تتشكل من مجموعة من الأعضاء إذ أن تشكيلتها تشكيلة جماعية، وذلك وفقا لنص المادة **3** من القرار السالف الذكر[94].

[93]- زيغم عبد الجليل، دور حاضنات الأعمال في مرافقة المشاريع المقاولاتية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة **8** ماي **1945**، قالمة، **2023**، ص.**90**.

[94]- أنظر المادة **03** من القرار رقم **1244**، مؤرخ في **25** سبتمبر **2022**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال، المتوفر على الموقع : https://www.mesrs.dz، تم الإطلاع عليه يوم **10** ماي **2025**.

كما قد تم إضافة مجموعة من الأعضاء والخبراء، ويظهر ذلك في نص المادة **01** من القرار رقم **1410**.

كما تهدف اللجنة إلى إستثمار مخرجات التكوين والبحث الجامعين وتوظيفهما في خدمة التنمية الاقتصادية والإجتماعية وخلق جيل من رواد الأعمال الجامعين من ذوي المبادرات الخلاقة والمبدعة للمساهمة في تشغيل خريجي مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والحد من البطالة.

مهام اللجنة

لقد تم تحديد مهام هذه اللجنة بإعتبارها هيئة إستشارية وتنسيقية لمتابعة ومرفقة حاضنات الاعمال ومراكز الدعم التكنولوجي والإبتكار ويظهر ذلك في المادة **02** من القرار الوزاري رقم **1244**[95] التي تصرح على أن اللجنة تكلف على الخصوص بمجموعة من المهام والتي تتمثل في:

- العمل على بناء سياسة قطاعية لترقية الإبتكار والتحويل التكنولوجي.
- الإشراف على ربط الواجهات التابعة للمؤسسات الجامعية والبحثية مع المحيط الاقتصادي والإقتصادي.
- تقيم عمل حاضنات الأعمال ورفع تقاريرها للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي. - توفير البيئة الملائمة للطلبة الجامعين المبتكرين لوضع إبتكاراتهم حيز التطبيق.
- تحقيق مبتغى الدولة لإعطاء الحوافز اللازمة للشباب الجامعين حاملي المشاريع لإنجاز مشاريعهم.
- المساهمة في إنشاء حاضنات الأعمال على مستوى المؤسسات الجامعية وتثمين دورها.
- وضع روابط تنظيمية وتقنية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المبتكرة للطلبة الجامعين الحاصلين على وسم "لابل".

[95]- أنظر المادة **02** من القرار رقم **1244**، مرجع سابق.

- خلق روابط بين آليات الدعم العمومي الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة والوكالة الوطنية لدعم الإبتكار وترقية المقاولاتية والتي من شأنها تسهيل تمويل المشاريع المبتكرة للطلبة الجامعين.

لقد باشرت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجامعية عملها فور تنصيبها، ووضعت على عاتقها مسؤولية لإنشاء جيل مبتكر يعزز الاقتصاد المحلي والوطني وعمدت إلى دعم وترسيخ الفكر الريادي وحب الإبتكار والإبداع لدى الطلبة ومحاولة توجيه المشاريع والأفكار نحو مواكبة التطورات التكنولوجية والتحولات الرقمية في مواجهة الأزمات كما قد ركز على دعم وتشجيع خلق المؤسسات الخاصة بالطلبة وفق ميولاتهم الشخصية والعلمية لولوج عالم المال والأعمال وخلق مناصب الشغل للحد من البطالة الجامعية[96].

ثانيا: الق ارر رقم 1275 المتعلق بشهادة جامعية مؤسسة ناشئة

لقد تم إصدار القرار الذي يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي ويهدف في الأساس إلى خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو زيادة الأعمال الإبتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلافة للثروة ومناصب العمل.

إعداد فريق عمل

وفقا لنص المادة الأولى من القرار وقم **1275**[97]، نجد أن مشروع مذكرة التخرج يهدف إلى الحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة في الأساس إلى خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو زيادة الأعمال الإبتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلاقة للثروة ومناصب شغل والتي تعد عملا مريحا يقوم على أسس ودعائم الإبتكار والتكنولوجيا يهدف إلى إيجاد حلا تقنيا أو تكنولوجيا أو رقميا لمؤسسات قائمة أو مؤسسات مستقلة بذاتها.

[96]- زيغم عبد الجليل، مرجع سابق، ص.**91**.

[97]- قرار وزاري رقم **1275**، مؤرخ في **27** سبتمبر **2022**، يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

يجب إنشاء فريق العمل والذي يتكون من عدد الطلبة المشاركين في المشروع حيث يمكن أن يكون هناك عدة من الخيارات:

- يمكن أن تحتوي اللجنة على العدد من **2** إلى **6** طلبة من نفس التخصص.
- يمكن أن تحتوي اللجنة على العدد من **2** إلى **6** طلبة من تخصصات مختلفة.- يمكن للطالب الواحدات أن يقوم بإعداد مشروعه بشرط إمتلاك القدرة على ذلك.

إعداد مذكرة تخرج

يتم إعداد مذكرة تخرج وفقا للخيارات التالية:

- الطريقة المتعارف عليها في إعداد مذكرة التخرج بالإضافة إلى ملحق متنقل يتعلق ب (BMC)، والبطاقة الفنية في حدود **30** صفحة.
- الطريقة الجديدة يتوجه مباشرة إلى المشروع، فيباشر في إعداد نموذج مخطط أعمال (BMC) يكون بمثابة دراسة حقيقية للجدوى الاقتصادية من المشروع (تضم دراسة السوق، وبطاقة تقنية إقتصادية للمشروع)، ويتكون المشروع من العناصر التالية:

- وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها. -

الجوانب الإبتكارية للمشروع.

- صحة نموذج العمل التجاري (BMC). - الوصول

إلى النموذج الأول[98].

الإشراف على مذكرة التخرج

يمكن أن تتكون لجنة الإشراف من:

- مشرف واحد يكون متخصص في الموضوع الأساسي للمشروع.
- مشرف رئيسي يكون متخصص في الموضوع الأساسي للمشروع مع مشرف مساعد متخصص في الجوانب الداعمة للمشروع يمكن أن يكون مدربي حاضنة الأعمال أو دار المقاولاتية.

[98]- عبيد لعرج عماد الدين، بن رابح جواد عادل، مرجع سابق، ص.**41**.

- مشرفين رئيسيين إذا إحتاجت الفكرة إلى تكامل تخصصين مختلفين مع مشرف مساعد متخصص في الجوانب الداعمة للمشروع يمكن أن يكون من مدربي حاضنة الاعمال أو دار المقاولاتية.

لجنة مناقشة مذكرة التخرج

يمكن أن تتكون لجنة المناقشة من: -

المشرف أو فريق الإشراف.

- أستاذ مناقش متخصص في الفكرة الأساسية للموضوع. - أستاذ متخصص في مخطط الأعمال (BMC).

- ضرورة الإستعانة بخبير من خارج الجامعة متخصص في موضوع المشروع يجب أن يكون من الشركاء الإقتصاديين والإجتماعين لمؤسسة التعليم العالي.

محتوى المذكرة

يمكن إعداد مذكرة التخرج بإحدى الطريقتين:

- **الحالة الأولى:** يتم إعداد المذكرة بالطريقة المتعارف عليها بالإضافة إلى ملحق مستقل يتعلق ب (BMC) والبطاقة الفنية للمشروع في حدود **30** صفحة.

- **الحالة الثانية:** يتم إعداد مذكرة التخرج في شكل مخطط أعمال مفصل مباشرة يشمل الدراسة التقنية والإقتصادية للمشروع بما فيها دراسة الجدوى (يكلف مسؤول الحاضنة بمساعدة الطلبة في إعداد مخطط الأعمال ودراسة الجدوى الاقتصادية)[99].

معايير تقييم مذكرة التخرج

يتم الإعتماد على مجموعة من المعايير لتقييم مذكرة التخرج، وذلك بالنظر إلى وضوح الفكرة الأساسية وسلامتها بنسبة **20**، إضافة إلى الجوانب الإبتكارية للمشروع بنسبة **25**، وتفحص نموذج العمل التجاري بنسبة **30** (BMC)، والوصول إلى النموذج الأولي.

---

[99]- عبيد لعرج عماد الدين، بن رابح جواد عادل، مرجع سابق، ص.**42**.

كما تجدر الملاحظة إلى أن حصول المشروع على وسم لابل مشروع مبتكر يعني حصول الفريق على مجموعة من النقاط التقيمية الأربعة **100**%، كما أنه لا يتم عرض المشروع للمناقشة قبل حصوله على ترخيص من المركز التكنولوجي والإبتكار (CATI)، وحصوله على رقم الإيداع في الجهات المعنية بالحماية قائم أو (INAPI ONDA) للتعرف على المشروع إن كان فيه تعين لمنتج إبتكار جديد[100].

الشهادة الممنوحة

يتم الحفاظ على نمط الشهادة الأساسية ليسانس، ماستر، دكتوراه مع (تقديم شهادة فرعية تكون على شكل، شهادة مؤسسة ناشئة، وملحق بالشهادة مفصل يشرح تكوين الطالب في مشروع تخرجه مع براءة الإختراع[101].

ولقد أثر نشاط اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، ومساهمتها في ترسيخ أبعاد الاقتصاد الجديدة المبنية على المعرفة، إذ أنها إنعكست بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال الأرقام والإحصائيات، حيث وحسب نفس اللجنة تم إستحداث **52** حاضنة أعمال جامعية في ظرف قياسي لا يتجاوز أربعة أشهر، لينتقل عدد الحاضنات الجامعية من **42** حاضنة إلى **94** حاضنة أعمال، وهذا العدد بالرغم من أنه لا يغطي كل الجامعات الجزائرية إلا أنه يحقق نسبة تغطية كبيرة تقدر ب**85**[102].

ثالثا: القرار رقم 1438 المتعلق بتسهيل إنشاء الحاضنات الجامعية وعملها

صدر هذا القرار من أجل تسهيل إنشاء الحاضنات الجامعية وعملها، إذ أنه موجه رؤساء الندوات الجهوية للجامعات، ومديري مؤسسات التعليم العالي، بإقرار كل التسهيلات الممكنة

[100]- https// inst-va, univ-batma-dz/images/**1275** pdf. Consultè le **16** AVRIL**2025** a **22** /**12**pm.

[101]- عبيد لعرج عماد الدين، بن رابح جواد عادل، مرجع سابق، ص.**42**

[102]- أمرار نصر الدين، فكة سفيان، " حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز إقتصاد المعرفة في الجزائر –دراسة على ضوء القرار الوزاري **1275**-"، **مجلة السياسة العالمية**، مجلد **07**، عدد **02**، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، **2023**، ص**795**.

والملائمة لفائدة مسؤولي حاضنات الاعمال الجامعية المنشأة على مستوى مؤسساتهم ووضع تحت تصرفهم الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتمكنهم من أداء مهامهم[103].

كما يتعين على مديري مؤسسات التعليم العالي، التي لم تباشر بعد إجراءات إنشاء حاضنة الأعمال على مستواها إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإتمام العملية في أقرب الآجال، ويطلب منهم التجاوب مع جهود اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجامعية بما يسمح لها بأداء دورها وتحقيق أهدافها[104].

وذلك بإتباع مجموعة من الخطوات وفقا لنص المادة **22** السالفة الذكر[105]، نجد أن طلب الحصول على علامة حاضنة الاعمال يقدم عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة وحسب نص المادة **27** من المرسوم السالف الذكر[106] نجد أن اللجنة الوطنية تمنح علامة "حاضنة أعمال" لصاحب الطلب لمدة خمس (**5**) سنوات قابلة للتجديد".

[103]- قرار وزاري رقم **1438**، مؤرخ **01** أكتوبر **2022**، يتضمن تسهيل إنشاء الحاضنات الجامعية وعملها، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المتوفر على الموقع : https://www.mesrs.dz، تم الإطلاع عليه يوم **18** ماي **2025**.

[104]- زيغم عبد الجليل، مرجع سابق، ص.**92**.

[105]- أنظر المادة **22** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

[106]- أنظر نص المادة **27** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، مرجع نفسه .

خلاصة الفصل

يُعد الإطار القانوني لحاضنات الأعمال من الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام دعم المقاولاتية في الجزائر، حيث ساهم في إرساء منظومة تشريعية متكاملة تهدف إلى مرافقة المشاريع الناشئة وتحفيز روح الابتكار وريادة الأعمال، وقد بدأ هذا التأسيس القانوني مع القانون التوجيهي رقم **18-01** المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي كرس لأول مرة مفهوم **"مشاتل المؤسسات"** كآلية لاحتضان ودعم المشاريع الجديدة، تواصل تعزيز هذا الإطار بصدور المرسوم التنفيذي رقم **03-78**، الذي نظم إنشاء وتسيير هذه المشاتل، مركّزًا على المشاريع ذات الطابع الخدماتي والصناعات الصغيرة.

تبنّت الجزائر نموذج "حاضنات الأعمال" بصيغته الحديثة، مستلهمةً التجربة الدولية، لاسيما الأمريكية، التي انطلقت منذ خمسينيات القرن الماضي، وقد تجلى ذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم **20-254** الذي وضع تعريفًا دقيقًا للحاضنات، وحدد شروط منح علامة **"حاضنة أعمال"**، وأسس لجنة وطنية مختصة بمنح هذه العلامة ومتابعة أداء الحاضنات، وكما نصّ القانون على مجموعة من الآليات التحفيزية، أبرزها ما تضمنه قانون المالية رقم **19-14** من إعفاءات ضريبية وجبائية لصالح المؤسسات الناشئة، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، لتخفيف الأعباء المالية خلال مرحلة الانطلاق، فساهمت النصوص التنظيمية، خاصة القرارات الوزارية كقرار رقم **1244**، في خلق حاضنات جامعية تعزز الربط بين مخرجات البحث العلمي ومتطلبات السوق، مما فتح آفاقًا جديدة أمام الطلبة والخريجين لتجسيد أفكارهم في مشاريع اقتصادية واقعية.

ومن ثم، فإنّ الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر يمثل رافعة حقيقية لتطوير المقاولاتية، بفضل تضافر الجهود التشريعية والتنظيمية التي وفرت بيئة ملائمة لتأسيس المشاريع، ورافقت التحولات الاقتصادية الوطنية، وهذا ما يُمهّد للانتقال إلى دراسة الجانب العملي لحاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشاريع المقاولاتية، الذي توفره من خلال استعراض آليات الدعم والتأطير الميداني هذه المؤسسات في **الفصل الثاني**.

.

الفصل الثاني

حاضنة الأعمال كآلية لتنمية

مشاريع المقاولاتية

تعد المشاريع المقاولاتية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما توفره من فرص عمل وتعزيز الابتكار وتحفيز النمو المحلي، وفي هذا الإطار ظهرت حاضنة الأعمال كآلية فعالة لدعم أصحاب المشاريع الناشئة، من خلال توفير بيئة مناسبة لاحتضان أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع قائمة قابلة للاستمرار والتوسيع.

تجسد حاضنات الأعمال نموذجا متكاملا للمرافقة، حيث توفر للمقاولين الجدد جملة من الخدمات كالإرشاد والتكوين، الاستشارات القانونية والمالية، إضافة إلى تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل والشركاء المحتملين، وهذا الدور يجعل من الحاضنات فضاء حيويا لتجسيد الأفكار المبتكرة وتحويلها إلى مشاريع مقاولاتية **(المبحث الأول)**، أما في الجزائر فقد عرفت تجربة حاضنات الأعمال تطورا ملحوظا، خاصة مع توجه الدولة نحو دعم روح المبادرة، وتشجيع الشباب نحو خلق مؤسسات خاصة، وهذا ما ساعد في ظهور عدة حاضنات أعمال حققت نجاحا ونتائج مرضية، يمكن أخذها كنموذج فعال ساعد في تطوير هذا المجال في الجزائر **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

تجسيد حاضنات الأعمال للمشاريع المقاولاتية

أصبحت حاضنات الأعمال من الآليات الحيوية لدعم المشاريع المقاولاتية إذ تلعب دوراً محورياً في تمكين رواد الأعمال، من إطلاق مشاريعهم وتطويرها ضمن بيئة محفزة على الابتكار والنمو. ويقصد بتجسيد حاضنات الأعمال إنشاء وتفعيل فضاءات مهيأة لتقديم الدعم المتكامل للمقاولين الجدد، من خلال توفير الموارد الأساسية مثل المرافقة التقنية والإدارية، التكوين، تسهيلات التمويل وربطهم بشبكات الشركاء والمستثمرين.

تتأثر حاضنات الأعمال بعدة عوامل تؤثر على مدى نجاحها وفشلها **(المطلب الأول)**، كما أن تجسيد حاضنات الأعمال للمشاريع المقاولات يظهر في مدى فعالية أداء حاضنات الأعمال **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في نشاط حاضنات الأعمال

تعد حاضنات الأعمال من الأدوات الأساسية لدعم زيادة الأعمال وتعزيز المشاريع الناشئة، إذ توفر بيئة مناسبة لاحتضان الأفكار، وتحويلها إلى مشاريع واقعية قابلة للنمو، لكن نجاح هذه الحاضنات لا يتحقق تلقائيا، بل يتوقف على مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في نشاطها. إما كعوامل نجاح ترفع من فعاليتها **(الفرع الأول)**، أو معوقات قد تحد من تأثيرها وتؤدي إلى فشلها في تحقيق أهدافها **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

عوامل نجاح حاضنات الأعمال

تلعب حاضنات الأعمال دورا محوريا في رواد الأعمال والشركات الناشئة، من خلال توفير بيئة ملائمة للنمو والتطور، سواء عبر تقديم الدعم الفني والإداري، أو تسهيل الوصول إلى الموارد المالية والخبرات السوقية، ومع تزايد أهمية زيادة الأعمال في تعزيز الاقتصاد وخلق فرص العمل أصبح نجاح حاضنات الأعمال عاملًا حاسماً في تحفيز الابتكار والاستثمار.

وتتعدد العوامل التي تساهم في نجاح حاضنة الأعمال، بدءاً من دراسة مناخ ابتكار الأعمال في المجتمع **(أولا)**، والانتقاء الجيد للمؤسسات الناشئة **(ثانيا)**، وجود خطة مالية سليمة **(ثالثاً)**، السعي نحو تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي **(اربعاً)**، وخلق بيئة أعمال مناسبة داخل الحاضنة **(خامساً).**

أولًا: د ارسة مناخ ابتكار الأعمال في المجتمع

إن الحاضنات الأكثر نجاحاً هي التي تستطيع الاستجابة لحاجات رجال الأعمال المبتكرين، ولمعرفة الاحتياجات الخاصة بإنشاء الأعمال في مجتمع ما، يلزم القيام بدراسة الجدوى، للتعرف على رواد الأعمال والمشاريع الناشئة التي يباشرونها، وهذه المعلومات تساعد على تحديد الحجم الأمثل والموقع المناسب وغاية البرنامج، أو يخدم بالتنبؤ بأي المشاريع التي ليست لها فرصة في النجاح، ومن الممكن للحاضنات أن تلعب دوراً حيوياً في جهود تنمية وبناء الاقتصاد المحلي[110].

إذ يتم فهم البيئة المحلية بحيث تساعد الدراسة على فهم ما إذا كانت البيئة مشجعة على الابتكار وزيادة الأعمال مثل توفير الدعم الحكومي، الثقافة الاجتماعية والبنية التحتية والتقنية ومستوى التعليم، كما يتم تصميم برامج مخصصة، تتناسب مع احتياجات السوق المحلي والبيئة المحيطة، وهذا يزيد من فعالية البرامج ويعزز من فرص نجاح الشركات الناشئة، ووجود المسابقة

[110]- يحياوي شهيرة، يحياوي أمال، مرجع سابق، ص**28.**

الابتكارية وانتشار ثقافة العمل الحر، يمكن فيها قياس مدى جاهزية المجتمع لتقبل وتبني الأفكار الجديدة، وهو مؤشر مهم للحاضنات لتقديم مستوى الدعم المطلوب.

ثانياً: الانتقاء الجيد للمؤسسة الناشئة

هناك مجموعة من الشروط تضعها الحاضنة أمام المؤسسات التي تتقدم للانضمام إليها، إذ تقوم الحاضنة من خلال ذلك بانتقاء المؤسسات التي تملك القدرة على النمو السريع والمرتبط بالتقنيات المتقدمة، لضمان عدم تقادم هذه التقنيات مع تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة تتضمن الأفكار الجديدة التي تتقدم بها المؤسسة[111].

يعد الإنتقاء الجيد للمؤسسات الناشئة من أبرز العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على كفاءة وفعالية حاضنات الأعمال. فالحاضنة ليست مجرد مكان يوفر الموارد والدعم، بل هي بيئة تهدف إلى تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع ناجحة ومستدامة. ومن هذا المنطلق فإن جودة المشاريع التي يتم اختيارها تمثل نقطة الانطلاق الحقيقية نحو تحقيق أهداف الحاضنة.

لهذا يجب توجيه الموارد بفعالية، كما يستلزم تعزيز سمعة الحاضنة وذلك بدافع جذب المستثمرين والشركاء المحتملين، مع خلق بيئة تنافسية تحفز على الإبتكار ورفع مستوى الأداء العام للمؤسسات المحتضنة، والتقليل من إحتمال فشل المشروع خلال فترة الإحتضان.

ثالثًا: وجود خطة مالية سليمة

منذ بداية إفتتاح الحاضنة يجب وضع خطة مالية قائمة على مصادر دعم المشروع، حتى يتاح لها الفرصة للنجاح على المدى الطويل[112]، فالخطة المالية هي وثيقة تحدد كيف سيتم تمويل الحاضنة، وأين سيتم صرف الأموال ويكون ذلك بتوزيع تلك الموارد المالية بطريقة مدروسة،

[111]- يحياوي شهيرة، يحياوي أمال، مرجع سابق، ص29.

[112]- فتحي بسمة، عوض برهوم، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في حل مشكلة البطالة لرواد الأعمال في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية الاقتصاد، جامعة فلسطين، 2014، ص84.

تجنبا للأزمات المالية، مع تطوير البرامج وجعلها أكثر فعالية، تعزيزا لمصداقية الحاضنة أمام الجهات المانحة والمستثمرين والشركاء المحتملين، ويكون عن طريق[113]:

- التخطيط: إذ تساعد الخطة المالية في توزيع الموارد بطريقة مدروسة مما يضمن التمويل الكافي لكل البرامج والخدمات والأنشطة التي تقدمها الحاضنة، إذ أن التخطيط يقلل من فشل المشروع.
- إدارة المصاريف بذكاء: إن وجود خطة مالية يجعل من إدارة المصاريف أكثر تنظيما، فصرف الأموال على الأولويات الداعمة لنجاح الشركات الناشئة، مع تجنب الأزمات المالية.
- تعزيز ثقة الشركاء والمستثمرين: إن الخطة المالية الواضحة والمنظمة، تعزز من مصداقية الحاضنة أمام الجهات المانحة، والمستثمرين والشركاء المحتملين.

اربعاً: السعي نحو تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي

تقوم حاضنات الأعمال بمساهمات بارزة في دعم ومرافقة المشاريع الجديدة والمؤسسات الناشئة، وذلك من خلال دعمها للتنمية الصناعية والتكنولوجية، برعاية تنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية وتطوير التكنولوجيا، وذلك لدعم رواد الأعمال لإقامة مشاريع ناجحة، وخلق فرص عمل، مع دعم التنمية الاقتصادية[114].

خامسا: خلق بيئة أعمال مناسبة داخل الحاضنة

المتوقع من الحاضنة أن تتوفر فيها بيئة عمل من نوع مختلف عن تجمعات المشاريع التي قد تكون متجاورة حيث يلزم على إدارة الحاضنة الوصول إلى الهدف المرجو، وهو خلق بيئة تسود فيها روح تعاون والصداقة بين مشاريع مختلفة، وتشجيع العلاقة أصحاب المشاريع المتشابهة،

[113]- بيرابح السعيد، "دور حاضنات الأعمال في تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، **مجلة الت ارث**، المجلد **13**، العدد **2**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، **2023**، ص**57**.

[114]- فتحي بسمة، عوض برهوم، مرجع سابق، ص**85**.

بوجود فرص للإحتكاك وتبادل المقابلات والحصول على الخدمات المشتركة، وتبادل اللآراء الإلتقاء بشكل دوري[115].

كما يجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة، مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات كما أن اختيار موقع المؤسسات له دور هام في نجاح الحاضنة، إذ يجب أن تكون قريبة من مجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحث، كما أن الرفع من أداء الحاضنة والمؤسسات المحتضنة من خلال تقديم تحفيزات، كالتحفيزات الضريبية، يعتبر من العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى نجاح حاضنات الأعمال والزيادة من قدرتها على تحقيق أهدافها الأساسية.

الفرع الثاني

الصعوبات المؤثرة في نجاح حاضنات الأعمال

بما أن حاضنات الأعمال مؤسسات اقتصادية لها أثر كبير على الاقتصاديات العالمية "حيث تهدف إلى إنشاء مؤسسات تعمل على تنمية المجتمع الذي تنتمي إليه وبالرغم من تلك الآثار الاقتصادية لحاضنات الأعمال إلّا أنّها تعاني من الكثير من المعوقات والتحديات والمشاكل التي تحدّ من كفاءتها وتؤثر على دورها"[116] وهذا احتمال "لفشل المشاريع الناشئة خاصة في السنوات الأولى حيث تكون عالية، فحسب إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص التي توقفت عن النشاط وتم شطبها بصفة نهائية خلال سنة **2016** إلى **34.741** مؤسسة منها **22.785** مؤسسة ذات شخص طبيعي و**11.680** مؤسسة ذات شخص معنوي"[117] وقد يعود ذلك لعوامل مختلفة سواء كانت عوامل داخلية **(أولا)** أو عوامل خارجية **(ثانيا)**.

[115]- أراشيش سارة، مرجع سابق، ص**52**.

[116]- زيغم عبد الجليل، مرجع سابق، ص**58**.

[117]- صافر مصطفاي فاطمة، دور نظام المقاولاتية في الحد من البطالة (بين النظرية والتطبيق)، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، **2019**، ص**159**.

أولًا: العوامل الداخلية المعيقة لإنشاء وتطوير حاضنات الأعمال

وهي المشاكل التي تعاني منها حاضنات الأعمال على مستوى الحاضنة نفسها سواء تعلقت بهيكل إدارة وخدمتها أو بالمؤسسات المنتسبة إليها[118]، لذا لابد من توفير بعض "السمات في شخصية صاحب المشروع وهي الجرأة والأقدمية ولكن ليس الطيش والمغامرة فجميع خطواته يجب أن تكون مدروسة[119] وفي نفس الوقت لابد من دراسة الأمور بكل تعقل وهنا نستنتج وجود عوامل تنتسب لصاحب المشروع، وعوامل أخرى متعلقة بمخالفة أحكام الالتزام.

العوامل المتعلقة بصاحب المشروع

كما أن هناك العديد من الأسباب المتعلقة بذات أو بشخصية صاحب المشروع، كنقص الخبر في العمل بإعتبارها الحد الفاصل بين نجاح وفشل المشروع، خاصة في حالة عدم القدرة على إتخاذ القرارات، إذ يفتقد فيها لمواصفات القيادة والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل، وكذلك في حالة الإفتقار إلى التخطيط الإستراتيجي، خاصة في حالة وضع خطة إستيراتيجية تمكن صاحب المشروع من تقدير إمكانيات عمله[120].

كما يفتقد إلى صفات رجل الأعمال الريادي، إذ يجب أن يتمتع بمجموعة من الصفات، كالطموح سعيا لتحقيق الأهداف، والإستقلالية بالقدرة على تسيير وقيادة المشروع، والواقعية في الخدمات التي يجب القيام بها، خاصة التقنية والإدارية والمالية، وإضافة إلى الإبتكار والإبداع بإعتبارهما جزء لا يتجزء من ثقافة المؤسسة، مع المخاطرة التي تنطوي على المخاطر المالية والمحسوبية[121].

[118]- زيغم عبد الجليل، مرجع سابق، ص58.

[119] صافر مصطفاي فاطمة، مرجع سابق، ص160.

[120]- زيمت الخير، حاضنات الأعمال أداة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للنشر، الجزائر، 2022، ص191

[121]- بوريش أحمد، شهيب سلمى، "دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الإبداعية والإبتكارية لمنظمات الأعمال وإنعكاساتها على التنمية المستدامة –تجارب ومقاربات "، **مجلة إقتصاد المال والأعمال**، مجلد04، عدد05، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص101.

إضافة إلى سوء الإدارة المالية، فعدم توفر رأس مال كافي للمباشرة في المشروع يعتبر خطأ قاتل في المشاريع الصغيرة كما أن سوء الإئتمان يؤدي إلى فشل المشروع، كما يستلزم التعرف على قواعد المحاسبة.

العوامل المتعلقة بمخالفة إلتزامات حاضنات الأعمال

يدخل القرض المسلم إلى الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة من حيث المعاملات في باب الأمانة، لذا يجب عليهم المحافظة عليها، وردها في الأجل المتفق عليه سواء بالنسبة للقارض بدون فوائد المسلم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو بالنسبة للبنك.

غير أن هناك من الشباب من قام بخيانة هذه الأمانة وتصرف في العتاد المرهون المسلم إليه بغرض إنشاء مؤسسة مصغرة والعمل فيها، إما بالبيع أو التبديد أو الإتلاف، وهذه التصرفات تدخل في نطاق خيانة الأمانة وهي من أبشع الجرائم التي تقع بين الأشخاص الطبيعيين أو بين
شخص طبيعي وشخص معنوي[122]، ويعاقب عليه قانون العقوبات حسب نص المادة إذ هو سلوك **376**[123] إجرامي.

ثانيا: العوامل الخارجية المعيقة لإنشاء وتطوير حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال تواجه مشاكل مستوحات من المجتمع الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بالمحيط العام للأعمال، أو ماله علاقة بالحالة العامة للإقتصاد الوطني.

عوامل تتعلق بالمحيط العام للأعمال

يعد المحيط العام للأعمال أحد الركائز الأساسية التي تؤثر على حاضنات الأعمال سواء من ناحية إنشائها أو تطويرها، فهو يشمل كل من المنطقة الجغرافية، إذ يجب إختيار موقع العمل بالدراسة والتخطيط أي بالمزج بين العلم والمعرفة.

[122]- فاطمة صاغر مصطفاي، مرجع سابق، ص**163**.

[123]- أنظر المادة **376** من الأمر رقم **66-156**، مؤرخ في **8** جويلية **1966**، الذي يتضمن قانون العقوبات، ج.ر.ج.ج، عدد (معدل ومتمم.)

إضافة إلى مشاكل التسويق، وصعوبة الحصول على عقود عمل من الحكومة، ومشكل التمويل مع ارتفاع نسبة الضرائب والفوائد البنكية والرسوم الجمروكية[124].

عوامل متعلقة بالحالة العامة للاقتصاد الوطني

إن الاقتصاد الوطني يؤثر بدوره على فترات نشأة ونمو المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بصفة خاصة، إذ ليس لها القدرة الكافية على تحمل المشاكل الاقتصادية خاصة المتعلقة بالإقتصاد الوطني، كالإعتماد على الزيادة من عوامل الإنتاج
المتمثلة في رأس مال الدولة، أو في حالة التضخم على أرباح المؤسسات، او وجود منافسة غير مشروعة وبإعتبار أن المنافسة هي المحرك الأساسي للسوق إذ تعطي للمنتج الدافع لرفع من مستوى إنتاجه، بإدخال التقنيات الحديثة ورفع من دوجة جودة السلع، وبموجب قانون المنافسة يتم حماية هذا المبدأ[125].

المطلب الثاني

فعالية أداء حاضنات الأعمال

تعد حاضنات الأعمال من الآليات الحديثة التي تهدف إلى دعم المشاريع الناشئة وتعزيز روح المبادرة والابتكار، وذلك من خلال توفير بيئة ملائمة لنمو وتطور هذه المشاريع، وقد أصبحت هذه الحاضنات جزءاً أساسياً من السياسة الاقتصادية في العديد من الدول، نظراً لدورها
المتزايد في دعم الاقتصاد المعرفي وتنمية قطاع ريادة الأعمال. إذ أن الحاضنات تمر بمراحل متعددة لتطورها **(الفرع الأول)**، تعكس التغيرات في أهدفها واستراتيجيتها تبعاً لمستوى نضجها وتجربتها العلمية، وهي بدورها تساعد في تقييم فعالية أداء الحاضنة **(الفرع الثاني)**.

[124]- عفاف بوعزة، أمال بوسمينة، " التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال كآلية من آليات دعم المؤسسات الناشئة، دراسة حاضنة (INNOEST COMPANY) نموذج"، **مجلة جديد الاقتصاد**، مجلد **18**، عدد **01**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، **2023**، ص**196**.

[125]- أمر رقم **03-03**، مؤرخ في **10** جويلية **2003**، يتضمن قانون المنافسة، ج.ر.ج.ج، عدد**03**، صادر**19** جويلية **2003**. (معدل ومتمم).

الفرع الأول

م ارحل نمو حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال تختلف عن هياكل الدعم الأخرى حيث توفر حزمة متكاملة، تساعد رواد الأعمال على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة من خلال تقديم خدمات مثل الإرشاد والاستشارة، وبالتالي فإن حاضنات الأعمال تمر بعدة مراحل في دورة حياتها، تبدأ من مرحلة التأسيس والبناء (أولا)، تليها مرحلة التطور (ثانيا)، وأخيراً مرحلة النجاح (ثالثاً).

أولًا: مرحلة التأسيس والبناء

تعتبر مرحلة التأسيس والبناء أولى مراحل نمو الحاضنات، "إذ تقوم الحاضنات بتحديد غرض وآلية العمل لديها، ومن ثم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية وتعيين طاقم التأسيس وأعضاء المنشأة وتحديد حجم رأس المال وأيضاً، تعيين حجم الموظفين[126].

إذ أن هذه المرحلة أهم مرحلة، تكونها تساعد على الفعالية والنجاح في تنفيذ البرامج المخططة لها، إضافة إلى خلق فرص جديدة، وتوفير مختلف الأدوات اللازمة لنجاح المشروع وتسطيرها لبرنامجهم على النحو التالي:

خلق فكرة المشروع

في هذه المرحلة يتم خلق فكرة المشروع، وتعرف كذلك باسم الفكرة الاستثمارية وهي عملية ابتكارية إبداعية، يتم من خلالها خلق وتوليد فكرة المشروع، وتعد الخطوة الأولى والحاسمة من مراحل حاضنات الأعمال، وفيها يتم تحديد مشكلة أو حاجة السوق، وذلك بإيجاد حل مبتكر تماما للمشكلة، أو يكون المشروع أداة لتلبية احتياج ما، ومن خلال تطوير حل قديم متواجد بالفعل مع
إعادة هيكلته أو بخلق أفكار بديلة أو تصغير المشكلة أو النظر إليها من زاوية مختلفة تماما أو تحسينها[127].

(126)- أراشيش سارة، مرجع سابق، ص27.

(127)- يحياوي شهيرة، يحياوي أمال، مرجع سابق، ص34.

تصميم نموذج العمل

عبارة عن عملية لتحديد الطريقة التي تنشأ من خلالها الحاضنة، وذلك بتحديد جوهر ما تقدمه من خدمات، وأهم العملاء المستفيدين من الحاضنة كالشركات، أو الطلاب الجامعيين، مع تبيان كيفية الوصول على العملاء وكيفية تقديم الخدمات، كالمواقع الإلكترونية وفعاليات تعريفية ومؤتمرات[128] .

كما تبين كيفية الحصول على التمويل والتشغيل الذاتي، وإظهار لوازمها لتبيان وتوضيح الأنشطة التي ستباشرها، مع تحديد التكاليف الأساسية لتشغيل الحاضنة، كمصاريف التسويق والترويج ورواتب الفريق الإداري.

إذا إن تصميم نموذج العمل دافع إلى ضمان وضوح الرؤية التشغيلية، وإختيار جدوى المشروع قبل الإطلاق فيه، كما تساعد على تحديد نقاط القوة والضعف المحتملة.

تصميم ب ارمج الاحتضان

تتولى هذه المرحلة تحدد وتخطيط المحتوى والأنشطة التدريبية والإرشادية اللوجيستية التي تقدمها الحاضنة للمستفيدين، مع صياغة الرؤية والأهداف الإستيراتيجية، وتحديد الفئة المستهدفة، وآليات التقييم والفترات الزمنية لكل مرحلة من مراحل الإحتضان.

تحديد أهدداف البرنامج والفئات المستهدفة

إذ يتم صياغة الرؤية والأهداف الإستيراتيجية، وذلك بتوضيح موضوع الحاضنة ودعمها، ظف إلى ذلك صياغة أهداف قابلة للقياس، والتأكد من مدى توافق هذه الأهداف مع الإستيراتيجية الوطنية والجهوية الموجودة، للحصول على دعم حكومي أو شركات خاصة.

كما يتم إختيار القطاعات والفئات المناسبة، إذ تحدد القطاعات التي تتمتع فيها الحاضنة بميزة تنافسية، وتوضيح معايير الفئة المستهدفة سواء بمستوى الخبرة التقنية أو حجم التمويل المطلوب.

[128] - أراشيش سارة، مرجع سابق، ص**27.**

ثانياً: مرحلة التطور والنمو

بعد تأسيس المشروع والتعاقد مع الحاضنة، وتخصيص له مكاناً وموقعا يتناسب مع نوع نشاطه وحجمه[129]، ويتم متابعة أداء المؤسسة أو المشروعات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية، ويكون ذلك وفق المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل

والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية[130]، الرؤية أكثر، نبين فيها وحتى تتضح كل من:

سمات مرحلة النمو والتطوير

بعد دخول المشروع إلى السوق، يتم التركيز على تحسين المنتوج بناءا على إحتياجات السوق، أما الخدمة فتكون وفقا للتطور المستمر في الوظائف والجودة، مع إختيار قنوات تسويقية متعددة وبناء علامة تجارية وهوية مميزة، بداية من الموقع الإلكتروني.

دور الحاضنة في هذه المرحلة

تلعب الحاضنة دورا محوريا في مرحلة التطور والنمو، حيث تنقل الشركة من مرحلة التأسيس إلى التوسع والاستدامة، وذلك بتوفير الدعم المالي والمستثمرين، مع توسيع شبكة العلاقات والنمو السريع، وتقديم إرشادات متخصصة في الإستيراتيجية التسويقية، والتوسع وإدارة العمليات لتجاوز التحديات.

[129]- سعودي عبد الصمد، حجاب عيسى، "تقييم دور حاضنات الأعمال في انشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر، باتنة المؤسسات محضنة مشكلة دراسة حالة"، **مجلة اقتصادي المال والأعمال (JFBE)**، مجلد، عدد **03**، جامعة المسيلة، **2017**، ص**105**.

[130]- أيمن سعيد، لحلو خليل، دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لولاية تيسمسيلت"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تسمسيلت، **2018**، ص**49**.

يمكن الإعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح هذه المرحلة ومن أهمها، تحديد نموذج العمل بوضوح وبناء شراكات إستيراتيجية، وتصميم حزمة الخدمات مع تعيين طاقم العمل الرئيسي، وتجهيز البنية التحتية، وإعداد السياسات ونموذج العمل، وإجراءات إختيار وإحتضان المشاريع وإستقطابها، وكما يتم إجراء مراجعة مستمرة للأداء والخدمات، للقدرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية[131].

لذا نجد أن هذه المرحلة هي المرحلة النهاية، فبعد تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الحاضنة وصاحب المشروع وتوسع نشاط المؤسسة الناشئة، ونموها وظهورها في عالم الأعمال، وتوسع سوقها وقدرتها على الإستمرار في النشاط دون أي مساعدة من طرف الحاضنة.

نشير إلى أن المنظم الجزائري لم يحدد مدة الحاضنة صراحة إلى أنه أشار إلى ذلك ضمنياً في المدة **27** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**[132]، التي تمنح علامة حاضنة أعمال لصاحب الطلب لمدة **5** سنوات قابلة للتجديد إذ أنه لا يشترط مدة زمنية للتخرج من الحاضنة بل يعود ذلك إلى طبيعة المشروع ومدى نضج المؤسسة الناشئة وقدرتها على ممارسة نشاطها خارج الحاضنة، ولا يعني التخرج الإنقطاع عن الحاضنة بشكل تام، بل يمكن الإستفادة من خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد التخرج[133].

[131]- لعقون صافية، سعودي خديجة، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، **2024**، ص**28**.

[132] أنظر المادة **27** من المرسوم التنفيذي رقم **20-254**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق .

[133]- سالمي عبد الحكيم، شهري مراد، مرجع سابق، ص**77**.

ثالثاً: مرحلة الحاضنة الناضجة

خلال هذه المرحلة، تكون الحاضنة قد اكتسبت تجربة وزبائن وسمعة تسمح لها بالحصول على الموارد المالية التي يمكنها من توسيع نشاطها وتقديم خدمات متنوعة للمؤسسات المحتضنة، (تمويل، إدارة، استشارات...)، وتسبب مراحل تطور الحاضنة في تغيير وتوسع وظائفها ومسؤوليتها[134].

تعتبر هذه المرحلة أنها المرحلة النهائية بالنسبة للمشاريع داخل الحاضنة وتتم عادة بعد مرور سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع، وذلك طبقا لمعايير محددة التخرج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة

بحجم أعمال أكب[135]، فمرحلة الحاضنة الناضجة تمثل تطور الحاضنة من كيان ناشئ إلى مؤسسة مستقرة وفعالة تقدم قيمة حقيقية للمشاريع المحتضنة. تظهر هذه المرحلة بوجود مجموعة من السمات الرئيسية للحاضنة الناضجة، والتي تشمل كل من[136]:

- **الاستدامة المالية:** قدرة الحاضنة على تمويل عملياتها ذاتيا من مصادر متعددة، (رسوم استثمار، شراكات)، مع التقليل من الاعتماد على الدعم الحكومي أو التبرعات.
- **التنوع والتطور في الخدمات:** بتقديم حزمة متكاملة من الخدمات عالية الجودة، (استشارات، تمويل، تسويق، تطوير المنتوجات) مع تخصيص الخدمات حسب نوع المشروع أو القطاع المستهدف.
- **الإدارة المحترفة والمؤسسة:** وجود هيكل تنظيمي واضح وفريق متخصص ذو خبرة، مع أنظمة عمل وإجراءات تشغيلية فعالة ومقننة.

[134]- زيغيم عبد الجليل، مرجع سابق، ص**48**.

[135]- قرود علي، كزيز نسرين، "دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية المحلية محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة نموذجا"، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، مجلد **3**، عدد **05**، جامعة أكلي أولحاج البويرة، **2018**، ص**76**.

[136]- Alberti, F. G., & Pizzurno, E. L'évolution des incubateurs d'entreprises : de l'hébergement à l'accompagnement stratégique. Revue Française de Gestion, n° **234**(**6**), Paris, **2013**, pp. **109-126**

الفرع الثاني

أماكن تواجد حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال تلعب دوراً حيوياً في خلق منظومة متكاملة الابتكار والإبداع، إذ أنها تجمع بين كل من المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث والجامعات والقطاعات الحكومية والمجتمع المدني.

"تتخذ حاضنات الأعمال أشكال مختلفة باختلاف البيئة التي تنشأ فيها، وتتواجد عادةً ضمن عدة أماكن مثل مدن علوم والتكنولوجيا **(أولا)**، وحدائق علوم وتكنولوجيا **(ثانيا)**، إضافة إلى مراكز الإيداع والتجديد (ثالثا)، والجامعات **(اربعاً)**[137].

أولًا: مدن العلوم والتكنولوجيا

هي كيانات واسعة تمتد على مناطق جغرافية كبيرة قد تشمل عدة مدن، ويتم فيها تسهيل ورعاية الأنشطة العلمية والصناعية عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات، كما تتيح مناخاً ملائماً ومشجعاً لتطوير ونمو المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجية الجديدة، عن طريق توفير إطار علاقة متفاعلة مع الشركات الكبيرة والجامعات ومراكز البحث والتطوير، إذ يتم فيها تسهيل ورعاية الأنشطة العلمية والصناعية، عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات[138].

كما تتيح مناخا ملائما ومشجعا لتطوير ونمو المؤسسات العاملة، في مجال التكنولوجيا الجديدة، بتوفير إطار علاقة متفاعلة مع الشركات الكبيرة والجامعات ومراكز البحث والتطوير. بما أن مدن العلوم والابتكار فضاء مخصص لتعزيز البحث العلمي إذ أنها تلعب دوراً هاماً في تعزيز الإبتكار والبحث العلمي وربطه بالحاجيات الاقتصادية، مع تسهيل إنشاء ونمو المؤسسات الناشئة

[137]- بن قطاف أحمد، مرجع سابق، ص**154.**

[138]- علي سيد إسماعيل، الوجيز في المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ، د.ط، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، **2020**، ص**147.**

إذ يتم تحويل نتائج الأبحاث وكل الإبتكارات والإبداعات العلمية الجديدة، إلى منتجات وخدمات اقتصادية لتسريع النمو الاقتصادي، وجلب الإستثمارات المحلية والأجنبية[139].

ثانياً: حدائق العلوم والتكنولوجيا

هي عبارة عن كيانات تشبه إلى حد ما النوع السابق من حيث الهدف والخدمة المقدمة، إلّا أنّها تكون ضمن نطاق جغرافي محدود، مجاور للجامعات ومراكز البحث، وتتوفر فيها مجموعة متكاملة من النشاطات، وتقوم بتقديم المساعدة والرعاية للمؤسسات الجديدة[140].

كما أنها تشجع على خلق المؤسسات الجديدة وتحفيز الإبتكار والإبداع مع التقليل من المخاطر القانونية والمالية، وتحويل الأفكار إلى مشاريع إقتصادية واقعية، ومع المساعدة على بناء بيئة تنظيمية، بإعتبار أن التنظيم الشرط الأساسي لازدهار الإبتكار والإستثمار، وهي من الركائز التي تبنى عليها الدولة إقتصاديا، معرفيا.

ثالثاً: مراكز الإيداع والتجديد

هي كيانات تنشأ في أماكن محدودة، وتهدف أساساً إلى مساعدة المؤسسات المبدعة على تجاوز أخطار مرحلة الانطلاق، عن طريق توفير الوسائل والأجهزة وتقديم الاقتراحات والاستشارات بالإضافة إلى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث[141]، فمركز الإبداع والتجديد، هيكل وظيفي يسعى إلى توفير الموارد الفكرية والتقنية ولتطوير الأفكار[142].

[139]- بوضياف علاء الدين، زبير محمد، "دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر"، **مجلة شعاع للد ارسات الاقتصادية**، مجلد **04**، عدد **01**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، مسيلة، **2020**، ص**93.**

[140]- زيمت الخير، مرجع سابق، ص**300.** [141]- بن قطاف أحمد، مرجع سابق، ص**154.**

[142]- كحيلي رحمة، خداش كاتية، حاضنات الأعمال كآلية لدعم الإبتكار في الجزائر، دراسة حالة حاضنة أعمال سيدي عبد الله ولاية الجزائر ما بين **2010-2019**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، **2023**، ص**22.**

إذ يهدف إلى دعم المخترعين والباحثين ورواد الأعمال، وذلك بتوفير الإمكانيات للوصول إلى معلومات وأفكار جديدة بجودة عالية، ومساعدتهم على استغلال إمكانياتهم الابتكارية بشكل كامل، وتحويلها إلى مشاريع إقتصادية ناجحة، وتطبيقات إقتصادية وتجارية داخل السوق، مع تعزيز التعاون بين الطلبة والباحثين والمقاولين، وحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم[143].

اربعًا: مراكز الأعمال داخل الجامعات

تمثل هياكل دعم مرتبطة بجامعة أو مدرسة عليا، أو معهد تقدم خدمات دعم ومساندة للطلاب والخرجين وأعضاء هيئة التدريس الراغبين في إطلاق المشاريع المقاولاتية خاصة بهم وتطويرها، بهدف تشجيع ودعم روح المبادرة والابتكار في المجتمع الأكاديمي[144]، إذا نجد أنها فضاءات جامعية تهدف إلى تحويل المعرفة والقدرات الفكرية إلى مشاريع اقتصادية، وذلك بربط الجامعة بالوسط الاقتصادي.

وهذا بهدف تمكين نقل الابتكار الناتجة عن الأبحاث العلمية إلى القطاع الاجتماعي والاقتصادي من خلال إنشاء شركات ناشئة تكنولوجية مستدامة أي مشاريع ذات جدوى اقتصادية وتستغرق عملية الحاضنة من 2 إلى 3 سنوات مع معدل انتقائي عالي في البداية لزيادة فرص النجاح[145].

[143]- طبيعة محمد سمير، " تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار الوزاري رقم 1275"، **مجلة إدارة الأعمال والد ارسات الاقتصادية**، مجلد 09، عدد 02، كلية الاقتصاد، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2024، ص26.

[144]- كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، الصناعات الصغيرة ودور حاضنا الأعمال لدعمها وتطويرها، د.ط، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص23.

[145]- يحياوي أحمد فوزي، آليات دعم المقاولاتية: العطلة الاستثنائية لإنشاء مؤسسة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون المؤسسات المالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2024، ص49.

المبحث الثاني

تجارب الدولة الجزائرية

لقد شرعت الجزائر تجسيد حاضنات الأعمال، من خلال تبني منظومة شاملة تستند إلى مجموعة من السياسات والمبادرات التي تهدف إلى تمكين رواد الأعمال من ولوج عالم الاستثمار بطريقة مأطرة ومنظمة. وتعد حاضنات إحدى الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية، إذ تم اعتمادها كمؤسسات وسيطة بين الفكر والسوق تضمن الدعم الإداري، المالي، التقني والقانوني لأصحاب المشاريع، وتوفر لهم البيئة المثلى للنمو والتطور.

وفي هذا السياق، قد تم تعزيز الشبكة الوطنية لحاضنات الأعمال من خلال تكريس استراتيجية مستخدمة لمرافقة عمل حاضنات الأعمال **(المطلب الأول)**، وإن التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال لا تزال في طريق النمو والتطور، خاصة ما له علاقة بالحاضنات الجامعية، من بينها نجد جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

الاستراتيجية المتبعة لمرافقة عمل المؤسسات الناشئة

كرست الجزائر توجها استراتيجيا واضحا نحو دعم حاضنات الأعمال باعتبارها كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق تم وضع مجموعة من السياسات والمبادرات التي تهدف إلى خلق بيئة محفزة لزيادة الأعمال، مع توفير آليات فعالة لتأطير وتمويل وتوجيه هذه المؤسسات في مراحلها الأولى، والتي تعرف بالوكالات الوطنية الداعمة للمؤسسات الناشئة **(الفرع الأول)**، ولهذه الوكالات أثار في دفع عجلة التنمية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

الوكالات الوطنية الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر

لبناء إقتصاد وطني قائم على الابتكار والابداع برزت فيه المؤسسات الناشئة كآلية فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل مستدامة، ولمواكبة التطورات الاقتصادية فقد تم انشاء مجموعة من الوكالات الوطنية المخصصة في المجال، كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

(ANGEM) **(أولا)**، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (CATI).

أولا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم انشاء هذه الوكالة (ANGEM) بموجب المرسوم التنفيذي رقم **04-19**[146]، المتعلق بتنظيم مهام الوكالة الوطنية للقرض المصغر، بهدف خلق مناصب شغل جديدة والتقليل من البطالة أو القضاء عليها، ومساعدة الأشخاص على الاستقلال بمشاريعهم الخاصة.

الخدمات المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تكلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمجموعة من الخدمات والتي يمكن تلخيصها في كل من الخدمات المالية والخدمات الغير المالية[147].

أ. الخدمات المالية

يمنح للجهاز صيغتين من التمويل والتي تتمثل في:

- الصيغة الأولى: قرض لشراء الموارد الأولية بدون فوائد، تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز **100.000**دج، وذلك بهدف تمويل الأشخاص الذين لديهم

[146]- مرسوم تنفيذي رقم **04-19**، مؤرخ في **22** جانفي **2004**، يحدد شروط الاعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر، ج.ر.ج.ج، عدد **06**، صادر في **25** جانفي **2004**.

[147]- زهواني عبد الرزاق، الأزهاري حاقة، شيبرو نذير، "واقع وتحديات التمويل المصغر في الجزائر، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نموذجا"، **مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة**، مجلد **4**، عدد **1**، كلية الإقتصاد، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، **2021**، ص.ص**260-261**.

معدات صغيرة وأدوات، ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو اطلاق نشاطها، وقد تصل قيمتها إلى **250.000**دج على مستوى، ولاية الجنوب وبينما مدة التسديد السلفة لا تتعدى **36** شهرا[148].

- الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة-بنك-مقاول): هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، وقد تصل تكلفة هذا النشاط إلى **1.000.000.00**دج التمويل يقدم كالتالي: قرض بنكي بنسبة **70%**، سلعة الوكالة بدون فوائد **29%** ومساهمة شخصية **1%**.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثمانية (**08**) سنوات مع فترة تأجيل التسديد، تقدر بثلاثة (**03**) سنوات بالنسبة للقرض البنكي[149].

ب. الخدمات غير المالية

إلى جانب الخدمات المالية، تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين، إذ توفر لهم مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط، مع توفير متابعة جوارية جدية لاستدامة الأنشطة التي تم انشاؤها، ودورات تكوينية لإنشاء أو لتسيير المؤسسات الجد مصغرة ووضع موقع في الأنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

شروط التأهيل للاستفادة من القرض المصغر عند الوكالة

من أجل الإستفادة من هذه القروض يجب توفر مجموعة من الشروط والتي تتمثل في:

- بلوغ سن **18** سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بمهارات مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما.

[148]- أقناروس محمد لمين، أحمدوش بيلال، "دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اندماج الشباب اجتماعيا"، **مجلة دولية للأداء الاقتصادي**، مجلد **4**، عدد **2**، كلية الاقتصاد، جامعة علي لونيسي، البليدة، **2021**، ص**261**.

[149]- أقناروس محمد، أحمدوش بيلال، مرجع سابق، ص**260**.

- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر بـ 1% من الكلفة الاجمالية للنشاط.
- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- الالتزام حسب جدول زمني محدد بتسديد (القرض للبنك ومبلغ السلعة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر).

ثانيا: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

لضمان وقيام المؤسسات الناشئة، تم استحداث هذه الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بموجب الأمر رقم **01-03**[150]، وهي تعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أعاد القانون رقم **22-18** المتعلق بالاستثمار تنظيمها وهيكلتها، ومنها تنمية جديدة وهي الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وذلك بموجب نص المادة **23** من القانون السالف الذكر[151]، كما أنها تتكفل بالعديد من المهام في مجال حاضنات الأعمال، حيث تسعى إلى دعم وتطوير هذه الحاضنات لتعزيز بيئة الأعمال والإبداع، وترقية وتثمين الإستثمار في الجزائر[152]، وتشمل هذه المهام كل من:

مهمة توليد الإستثمار

تعمل الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، على توليد الإستثمار للوصول مباشرة إلى المستثمرين المحتملين للحصول على المعلومات وخلق المشاريع في المجال الاقتصادي، والتواصل معهم عبر مختلف الهيئات التي تمثل الدولة.

(150)- أمر رقم **01-03**، مؤرخ في **20** أوت **2001**، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد **47**، صادر في **3** سبتمبر **2001** (ملغى).

(151)- أنظر المادة **23** من القانون رقم **22-18**، يتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

(152)- كوسام أمينة، "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في قانون الاستثمار الجديد **22-18**"، **مجلة وطنية للد ارسات العلمية الأزاديمية**، مجلد **05**، عدد **02**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، سطيف، **2022**، ص**119**.

مهمة الترويج للإستثمار

تضطلع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بدور محوري في تحفيز وتنشيط ديناميكية الاستثمار على الصعيد الوطني، من خلال العمل على تحسين صورة الجزائر كوجهة استثمارية جاذبة، وتسهر على تثمين فرص الاستثمار المتاحة والتعريف بالإمكانات الاقتصادية في مختلف القطاعات، عبر تنظيم الحملات الترويجية والملتقيات الاقتصادية المتخصصة، كما تتكامل جهودها مع الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج، التي تُعتبر فاعلًا مساعداً في استقطاب المستثمرين الأجانب، عبر تسويق مناخ الأعمال والإصلاحات التي عرفتها المنظومة القانونية ذات الصلة، وتندرج هذه المهمة ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للريع البترولي[153].

تسهيل الإجراءات الإدارية

تُسهم الوكالة بشكل فعّال في تيسير الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيس وتشغيل حاضنات الأعمال، من خلال تقليص التعقيدات البيروقراطية وتبسيط المساطر القانونية، وتعمل على مرافقة أصحاب المبادرات منذ المراحل الأولى، لاسيما في ما يخص استخراج التراخيص والتصاريح اللازمة لمباشرة النشاط، وكما تضمن التنسيق مع مختلف الهيئات الإدارية المعنية قصد تسريع الآجال القانونية وتوفير بيئة تنظيمية مشجعة، ويُعد هذا الدور من العوامل المحورية التي تعزز من جاذبية الحاضنات وتحفز على الاستثمار في قطاع المؤسسات الناشئة[154].

[153]- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية –دراسة تحليلية تقييمية-، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2003**، ص**31**.

[154]- أمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وآفاق: دراسة حالة (Canc, Angem, Ansej) لولاية باتنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، **2017**، ص.ص**149**.

إنشاء منصة رقمية للمستثمرين

أنشأت الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، منصة رقمية تسمح بتوفير كل المعلومات في مجال الإستثمار، على الخصوص حول فرص الإستثمار، والتحفيزات المالية والمزايا المرتبطة بالإستثمار، وكما توجه المستثمرين في إستثماراتهم، وتساعد على إستكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالإستثمار عبر الأنترنت، وتسمح بتكييف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الإستثمار ونوع الطلب.

الدعوى إلى تغيير السياسة العامة

تعتبر الدعوى إلى تغيير السياسة العامة، وظيفة هامة بإعتبارها تساهم في إنشاء وتعزيز سياسة الإستثمار من آراء المستثمرين، حول مناخ الإستثمار ومحاولة رصد الثغرات التي من شأنها عرقلة الإستثمار.

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تم إرساء الإطار القانوني لإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لأول مرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **96-296**[155]، حيث كانت تُعرف آنذاك باسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وقد أنيط بها حينها دعم ومرافقة الشباب في خلق مؤسساتهم المصغرة، كآلية من آليات مكافحة البطالة وتعزيز الإدماج الاقتصادي لفئة الشباب.

غير أنه، وبفعل التطورات الاقتصادية والانتقال نحو منطق المقاولاتية المستدامة، تم إدخال تعديل جوهري على الإطار التنظيمي للوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **20-329**، الذي نص على إعادة هيكلتها تحت تسمية جديدة هي: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، انسجامًا مع التوجهات الاقتصادية الجديدة التي تهدف إلى تنمية ثقافة المقاولة وتمكين الشباب من المساهمة الفعلية في النسيج الاقتصادي الوطني.

[155]- مرسوم تنفيذي رقم **96-296**، مؤرخ في **11** سبتمبر **1996**، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ج.ر.ج.ج، عدد **52**، صادر في **28** سبتمبر **1996**، معدل ومتمم، بموجب المرسوم التنفيذي رقم **20-329**، مؤرخ في **22** نوفمبر **2020**، ج.ر.ج.ج، عدد **70**، صادر في **25** نوفمبر **2020**.

وقد أُسندت إلى الوكالة مهام متعددة تتجاوز مجرد التمويل، لتشمل تشجيع ودعم مشاريع الشباب ضمن مسار متكامل للمرافقة المقاولاتية، بدءًا من مرحلة التكوين على ثقافة ريادة الأعمال، مرورًا بمساعدة أصحاب المبادرات على إعداد مشاريعهم الاستثمارية، ووصولًا إلى دعم تنفيذ هذه المشاريع على أرض الواقع، وفق مسارات قانونية وتنظيمية واضحة.

استحدث فيه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهي مكلفة بتشجيع ودعم مشاريع الشباب في إطار المرافقة المقاولاتية، وتطبيق بالعديد من المشاريع الاستثمارية الخاصة بهم، إذا إنها تكلف الوظائف منها نجد:

الامتيازات المالية والجبائية

تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إطار تأدية مهامها على دعم وتمويل أصحاب المشاريع الاستثمارية سواء بالاعانات والدعم المالي، أو التحفيزات الجبائية المقدمة عبر مختلف مراحل إنجاز المشروع الاستثماري أين تتنوع وترتبط بعوامل تؤثر على السياسة الجبائية المنتهجة[156].

دفع عجلة التنمية

إنّ الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنعاش الاقتصاد الوطني، ومن خلال كونها أحد الأجهزة الدائمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة باعتبارها كجهاز ومساندة، بالإضافة إلى خلق فرص عمل دائمة أو غير دائمة من خلال تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع[157].

[156]- جبلي مفيد، عزوز شهيناز، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة **8** ماي **1945**، قالمة، **2024**، ص**45**.

[157]- طلحي فطمة الزهراء، بسام سمير الرمدي، حاضنات الأعمال إطار مفاهيمي –كتاب جماعي دولي بعنوان حاضنات الأعمال سبيل للتطوير المؤسسات الناشئة، منشورات مخبر إقتصاد مالية وإدارة أعمال (ECOFIMA)، سكيكدة، **2020**، ص**121**.

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار

تمّ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **05-165**[158]، باعتبارها هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تُكلّف بتجسيد السياسة العمومية في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، وقد عرفت الوكالة إعادة تنظيم وتوسيع لمهامها بموجب المرسوم التنفيذي رقم **20-331**[159]، الذي نصّ على تعديل تسميتها لتُصبح :الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، بما يعكس التوجه الجديد نحو مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية وحاجات النسيج الإنتاجي الوطني.

وتُناط بهذه الوكالة مهمة وضع وتنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مرافقتها في مختلف مراحل دورة حياتها، بدءًا بمرحلة الإنشاء، مرورًا بمرحلة النمو، وصولًا إلى ضمان ديمومتها ومقاومتها للصدمات الاقتصادية، وتُمارس الوكالة هذه المهام بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية، في إطار تشاركي يستند إلى مبادئ النجاعة والفعالية[160].

كما تضطلع الوكالة بمهمة ترقية الابتكار والإبداع داخل المنظومة المقاولاتية، وذلك من خلال دعم القدرات التكنولوجية للمؤسسات، وتثمين إمكاناتها الإنتاجية عبر برامج وطنية متخصصة تهدف إلى تحسين الأداء، ورفع القدرة التنافسية، وتيسير النفاذ إلى الأسواق، وتُسند لها أيضاً مهام تقديم الدعم التقني والمادي للمؤسسات المستفيدة، لاسيما عبر أدوات التكوين، والمرافقة،

[158]- مرسوم تنفيذي رقم **05-165**، مؤرخ في **3** ماي **2005**، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، وتحديد تنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد **33**، صادرة في **3** ماي **2005** (ملغى). [159]- مرسوم تنفيذي رقم **20-331**، مؤرخ في **22** نوفمبر **2020**، وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار، ج.ر.ج.ج، عدد **70**، صادر في **25** نوفمبر **2020**.

[160]- لميسي سامي، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، **2015**، ص**175**.

والتحفيز الجبائي أو المالي عند الاقتضاء، بما يضمن تكافؤ الفرص وتوسيع قاعدة المؤسسات الناجحة ضمن الاقتصاد الوطني[161].

الفرع الثاني

دور الوكالات الوطنية في دفع عجلة التنمية لحاضنات الأعمال

تُشكل الوكالات الوطنية إحدى الركائز الأساسية في تنفيذ السياسات العمومية الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، حيث تُسهم من خلال مهامها في تحفيز النشاط المقاولاتي

وتطوير بيئة الأعمال على المستوى المحلي والوطني، ومن خلال آليات المرافقة، والدعم المالي

والتقني، تعمل هذه الوكالات على تمكين حاضنات الأعمال من أداء دورها في احتضان الأفكار المبتكرة، وتأطير رواد الأعمال، وتنمية روح المبادرة المقاولاتية لدى الشباب، مما يسمح بخلق نسيج اقتصادي جديد أكثر ديناميكية.

وقد أسفر تدخل هذه الوكالات في دعم المؤسسات الناشئة عن نتائج ملموسة، سواء بطريقة مباشرة عبر توفير التمويل والمرافقة الضرورية **(أولًا)**، أو بشكل غير مباشر من خلال تعزيز مكانة حاضنات الأعمال كفاعل اقتصادي استراتيجي في دفع عجلة التنمية وخلق الثروة **(ثانياً)**.

أولا: الأثار المباشرة لتدخل الوكالات الوطنية على حاضنات الأعمال

يساهم تدخل الوكالات الوطنية بشكل مباشر في تعزيز كفاءة حاضنات الأعمال، من خلال

دعم هياكلها التنظيمية وتطوير أنظمتها التشغيلية. وقد مكّن هذا الدعم الحاضنات من تحسين

جودة الخدمات الموجهة للمؤسسات الناشئة. وتُترجم هذه الآثار في رفع جاهزية الحاضنات لمواكبة متطلبات ريادة الأعمال[162].

[161]- سعيود محمد الطاهر، "المركز القانوني لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار"، **مركز قانوني لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار**، مجلد**08**، عدد**03**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، **2020**، ص**367**.

[162]- بلقاسم محمد، دور مؤسسات الدعم والمرافقة في ترقية المقاولاتية في الجزائر، ط**2**، دار الهدى، الجزائر، **2019**، ص **45**.

تحسين البنية التحتية لحاضنات الأعمال

يُعد تحسين البنية التحتية لحاضنات الأعمال عاملًا محوريًا في دعم المشاريع الناشئة، حيث يتطلب توفير فضاءات عمل ملائمة ومجهزة بالتقنيات الضرورية، وربطها بالخدمات الرقمية الحديثة لضمان فعالية الأداء، وكما يستوجب تسهيل ولوج رواد الأعمال إلى الموارد الأساسية كشبكات التمويل، والمعلومات السوقية، والخدمات الإدارية، بما يُعزز من استقرار مشاريعهم ونموّها في بيئة منظمة ومحفّزة[163].

وفي السياق ذاته، يُشكل تطوير برامج التكوين والتوجيه ركيزة أساسية في هذا التحسين، إذ تسمح ببناء قدرات المقاولين من حيث التسيير، والتخطيط، والابتكار، بما يمكنهم من مواجهة التحديات بكفاءة، وتُسهم هذه البرامج في رفع جاهزية الحاضنات لتأدية وظائفها الاستراتيجية في مجال احتضان الأفكار وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية مستدامة[164].

الرفع من قد ارت التأطير و المرافقة

وفرت الوكالات تكوينا مستمرة ومتخصصة لفائدة الحاضنات مما مكنهم من اكتساب مهارات عالية في مختلف المجالات مثل التسويق الرقمي، وقد انعكس ذلك مباشرة على مستوى المرافقة التي تقدمها الحاضنات، إذ أصبحت أكثر احترافية وشمولا، قادرة على تلبية احتياجات رواد الأعمال المختلفة[165].

(163)-AIT DAOUD El Djida, AMALOU Thafrara, Le rôle de l'incubateur dans le développement des startups, Cas de l'incubateur ABP SPACE Bejaïa, Mémoire en vue de l'obtention de diplôme master en sciences de gestion, Option Entrepreneuriat, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion Département des Sciences de Gestion, université de Béjaïa, **2022**, pp**41-42**

(164)- DJEFFAL, Samir. L'accompagnement entrepreneurial et le rôle des incubateurs dans le développement des startups, Éditions Universitaires Européennes, Paris, **2020**, p.**88**.

(165)- ولدقادة مختار، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر- بين الواقع والمأمول-، **مجلة قضايا معرفية**، مجلد **2**، عدد **2**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، **2022**، ص**181**.

زيادة عدد المؤسسات الناشئة

تلعب الوكالات الوطنية دورا حاسما في زيادة عدد المؤسسات الناشئة المحتضنة من خلال توفير الدعم والتمويل والارشادات اللازمة لرواد الأعمال في مراحل مختلفة من تطوير مشاريعهم توفر هذه الوكالات بيئة داعمة تساعد على تخفيض تكاليف التشغيل، وتأمين التمويل، والحصول على التوجيه الإداري وتأسيس شبكات التواصل الأساسية، إذ جعلت هذه الحاضنات أكثر جاذبية لحاملي الأفكار، خاصة من فئة الشباب الجامعيين، ما أدى إلى توسع في قاعدة المؤسسات الناشئة المحتضنة[166].

ثانيا: الآثار غير المباشرة لتدخل الوكالات الوطنية على حاضنات الأعمال

تشمل هذه الآثار غير المباشرة لتدخل الوكالات الوطنية على حاضنات الأعمال، كل من تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الابتكار وتنمية الوعي بزيادة الأعمال، ورفع مستوى تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص[167].

تحسين بيئة الأعمال

فتدخل الوكالات الوطنية يمكن أن يؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتقليل البيوقراطية، وتوفير الدعم المالي والفني اللازم لحاضنات الأعمال، مما يخلق بيئة أكثر جاذبية للمستثمرين والشركات الناشئة[168].

تعزيز الابتكار

لقد أحدث دعم الوكالات الوطنية لحاضنات الأعمال، دورا حيويا في دعم الابتكار، عبر أنشطة التوعية وورشات التكوين والمرافقة النفسية والتقنية، والتعاون بين الأفراد والشركات، حيث

(166)- سالمي عبد الحكيم، شهري مراد، مرجع سابق، ص**36**.

(167)- محمد علي الجودي، نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2015**، ص**141**.

(168)-Trif yamina,Ataouat Selma, The Role of Support and Escort bodies in Etablishing and Developing Small and Medium enterprises: The Algerian Experience as a Model , Journal of management , Organisations and Strategy , University of Kasdi Merbah, Vol.**4** No.**1**, Ouargla, **2022**, p**70**.

أصبح الفعل المقاولاتي ينظر إليه كمصدر فخر ونجاح، إذ أنه خلف بيئة أكثر جاذبية للمستثمرين والشركات[169].

رفع مستوى المنافسة بين المؤسسات الناشئة

ساهم تدخل الوكالات الوطنية في خلق بيئة تنافسية محفّزة داخل منظومة ريادة الأعمال، من خلال اعتماد برامج انتقائية تسمح للمؤسسات الناشئة بالاستفادة من آليات الدعم والتمويل وفق معايير دقيقة ترتكز على الابتكار وقابلية المشروع للنمو، وقد فتح هذا التوجه الباب أمام أصحاب المشاريع للتقدم بطلبات احتضان ومرافقة، مما ولّد حالة من التنافس المشروع بينهم، وفرض على كل مؤسسة ضرورة تحسين عروضها، وتطوير نماذج أعمالها بشكل مستمر للحفاظ على فرصها في الحصول على الدعم والتألق في السوق[170].

وأمام هذا الواقع الجديد، اضطرت المؤسسات الناشئة إلى تبني منهجيات حديثة في الإدارة والتسويق، والانفتاح على التجارب الدولية، والبحث عن حلول مبتكرة تعزز من قدرتها التنافسية، فساهم هذا التوجه في ترسيخ ثقافة التميز والابتكار، ودفع الفاعلين الاقتصاديين الجدد إلى تجاوز الحلول التقليدية نحو نماذج أكثر نجاعة واستدامة، الأمر الذي انعكس إيجابًا على جودة المشاريع المطروحة، وساهم في بناء نسيج اقتصادي أكثر ديناميكية وتنوعًا[171].

(169)- BENAMARA Rachid, Le rôle des agences nationales dans le développement de l'entrepreneuriat, **2**eme édition, Éditions El Maarifa, Alger, **2022**, p**74**.

(170)-BENYACOUB, Ahmed. Le rôle des agences nationales dans le développement de l'entrepreneuriat en Algérie, **2**eme éd., Éditions El Maarifa, Alger, **2021**, p**134**.

(171)- ساسب الزيتوني، دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، **2017**، ص**177**.

تعزيز الشرازة بين القطاعين العام والخاص

تساهم هذه الوكالات في خلق بيئة للتعاون بين الحاضنات والمؤسسات العمومية، والشركات الخاصة والمستثمرين، هذا الانفتاح مكن الحاضنات من الولوج إلى مصادر تمويل إضافية، وربط المؤسسات الناشئة بشبكات أعمال قوية، مما يزيد من فرص النجاح والنمو[172].

المطلب الثاني

د ارسة حالة لحاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

إن حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، تهدف إلى دعم رواد الأعمال من ذوي الكفاءات الجامعية، الطلبة والباحثين الذين يحملون أفكار إبداعية قابلة للتطبيق، في مشاريع ومؤسسات ناشئة (Star tups) .

وهنا يجب التعرف على حاضنة الأعمال لجامعة عبد الرحمان ميرة بجاية مدى فعالية **(الفرع الأول)**، مع تقييم حاضنات الأعمال بجامعة بجاية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

التعرف على حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

تم إنشاء حاضنة أعمال جامعة بجاية، في إطار التوجه الوطني لتعزيز ثقافة المقاولاتية والإبتكار الجامعي، كما أنها تتماشى مع السياسة الوطنية التي تهدف إلى دعم المؤسسات الناشئة والمشاريع الإبتكارية، وتعمل تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي هذا الإطار سنتطرق إلى دراسة نشأة الحاضنة **(أولا)**، وهيكلها التنظيمي **(ثانيا)**، وتحديد نشاط الأعمال **(ثالثا)** مع أهداف حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية **(اربعا)**.

[172]- سعيود محمد الطاهر، مرجع سابق، ص**368**.

أولا: نشأة حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

تعد حاضنة أعمال جامعة بجاية فضاءا جامعيا مبتكرا، يهدف إلى دعم ورح المقاولاتية لدى الطلبة والباحثين، ومرافقة حاملي الأفكار والمشاريع المبتكرة، لتحويلها إلى مؤسسات ناشئة فعالة وذات قيمة إقتصادية، بحث أنها تأسست في ظل السياسة الوطنية لترقية المؤسسات الناشئة والاقتصاد المبني على المعرفة، مستفيدا من الدعم القانوني الذي يضمنه المرسوم التنفيذي رقم **254-20**.[173]

قام وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بإنشاء حاضنة أعمال جامعة بجاية، وقد صرح بذلك في الملتقى الحاصل بتاريخ **16** فيفري **2023** في جامعة بجاية، ومن هنا قد سعت جامعة عبد الرحمان ميرة إلى إنجاح الفلسفة الجديدة للوزارة تحت شعار "طالب اليوم خالق مؤسسة ناشئة في الغد"، وقد سعت إلى تحسيس وتعبئة الجميع للإنخراط في القرار الوزاري **1275**، من خلال مرحلتين[174]:

- عقد لقاء بالندوات الجهوية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا بحضور كل من نواب مدراء مؤسسات التعليم العالي، ومدراء الحاضنات وكذا طلبة الشعب التقنية والتكنولوجيا.
- كان ذلك بموجب الشروع في توضيح آليات تنفيذ القرار والإجابة على مختلف إنشغالات الأسرة الجامعية، عبر مختلف ربوع الوطن لتقديم الدعم والتوجيه، ومختلف الإرشادات الهامة واللازمة لتجسيدها على أرض الواقع.

[173]- مرسوم تنفيذي رقم **254-20**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنات أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، مرجع سابق.

[174]- LAIFAOUI Abdelkrim, directeur de l'incubateur de l'université de Béjaïa, L'incubateur et le CDE (Centre de Développement de l'Entrepreneuriat) organisent une journée de sensibilisation le**28** février **2024** sur l'entrepreneuriat étudiant, Université Abderrahmne MIRA de béjaia, campus Aboudaou.Voir Web TV de l'université de Béjaïa.

فوزير التعليم العالي والبحث العلمي، بين أن جامعة بجاية تمثل فضاء هاما للإنشاء والإبداع، كما إستعرض هياكل البحث والتجهيزات والمعدات التقنية التي تضمنتها الأقطاب الجامعية في هذه الولاية[175].

ثانيا: الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

يتبع الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية النموذج المعتمد على المستوى الوطني، حيث يُعين مدير الحاضنة من بين الكفاءات الجامعية المتخصصة في مجال المقاولاتية والابتكار، ويُدعّم بطاقم إداري وبيداغوجي يتكون من أساتذة جامعيين وموظفين ذوي خبرة في مجالات التسيير والمتابعة[176]، ويضطلع هذا الفريق بمهمة تنفيذ البرامج، ومرافقة حاملي المشاريع، وضمان التنسيق بين مختلف الفاعلين داخل الجامعة وخارجها، بما يضمن فاعلية الأداء وتحقيق أهداف الحاضنة في دعم المؤسسات الناشئة.

- مدير الحاضنة الأستاذ لعيفاوي عبد الكريم.
- اللجنة العلمية والإستشارية.
- وحدات التكوين والمرافقة.
- وحدات الدعم القانوني والإداري.
- وحدة التواصل والعلاقات الخارجية.

ثالثا: نشاط حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

تُجسّد حاضنة الأعمال بجامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية تجربة متميزة في مجال دعم الابتكار وترقية المقاولاتية الجامعية، حيث تتولى هذه الحاضنة مرافقة حاملي المشاريع من طلبة، باحثين، أو فاعلين اقتصاديين، من أجل مساعدتهم على تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتطبيق، وتقوم الحاضنة بتهيئة بيئة مناسبة لاحتضان هذه المشاريع من خلال توفير التأطير،

[175]– webmaster.bejaia-univ-bejaia.dz. Consulter le **8** juin **2025**. a **11:00** .

[176]- LAIFAOUI Abdelkrim, Op-Cit.

التكوين، التوجيه، والإمكانيات التقنية اللازمة، بهدف تمكين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من الاستفادة من الفرص المتاحة، لاسيما في مجالات التكنولوجيا والابتكار[177].

كما تساهم الحاضنة في تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة وتحفيز روح المبادرة لدى الشباب الجامعي، من خلال برامج دعم تتماشى مع التوجهات الوطنية في خلق الثروة ومناصب الشغل، وتُعدّ هذه الديناميكية جزءًا من الدور المجتمعي للجامعة، إذ تعمل على تعزيز علاقتها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وتسعى إلى أن تكون رافدًا حقيقيًا للتنمية المحلية والوطني، ومن خلال هذه المبادرات، تسهم الحاضنة في مواجهة البطالة وتشجيع الاقتصاد المبني على المعرفة، مما يجعلها فاعلًا أساسياً في منظومة الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر.

رابعا: أهداف حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

أصبحت حاضنات الأعمال في الجامعات الجزائرية أداة فعالة لترقية المقاولاتية ودعم الابتكار في الأوساط الأكاديمية، حيث تلعب دورًا محوريًا في مرافقة حاملي المشاريع وتحويل أفكارهم إلى مؤسسات ناشئة، وتُعدّ حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية نموذجًا لهذه الديناميكية، لما توفره من موارد وتأطير ملائم، وانطلاقًا من ذلك، يمكن التطرق إلى ما يلي[178]:

- دعم وترسيخ الفكر الريادي لدى الطلبة وحب الإبتكار والإبداع.
- إنشاء جيل مبتكر يعزز الاقتصاد المحلي والوطني، وكذا على الصعيد الدولي.
- توجيه المشاريع والأفكار نحو مواكبة التطورات التكنولوجيا والتحولات الرقمية في مواجهة الأزمات.
- دعم وتشجيع خلق مؤسسات خاصة بالطلبة وفق ميولاتهم الشخصية والعلمية، لولوج عالم المال والأعمال، وخلق مناصب الشغل للحد من البطالة.

(177) -https://business-seed.mesrs.dz. Consulter le **8** juin **2025,** a **12**:**20**.

(178)- AMGHAR Malek, Emergence of university incubators in Algeria and their role in promoting university entrepreneurship: case of the incubator at the university of Bejaia,Journal of Economic Integration, Vol: **11**, N°: **5**, September **2023**, pp**168-187**.

الفرع الثاني

تقييم مدى فعالية أداء حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

إحتضنت حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة، العديد من المشاريع الناشئة في مختلف المجالات منها الصناعة الفلاحة، مشاريع تحويل المنتوجات الحيوانية، وتحويل الفواكه والخضروات والطاقة المتجددة، ومشاريع تطوير تطبيقات الذكاء الإصطناعي في مجال التعليم الصحة والخدمات.

وقد أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، خلال زيارته لجامعة بجاية في **25** أفريل **2024**، بين بأنها تمثل بفضل أدائها، لاسيما في مجال الإبداع وإنشاء المؤسسات نموذجا للنجاح[179]، بإعتبارها إحتضنت العديد من المشاريع، ومن بينها نجد مشروع شركة فاريا للدراسات المتخصصة في تقديم المرافقة القانونية **(أولا)** لكن في المقابل تراجع العديد من التحديات **(ثانيا)**.

أولا: مشروع شركة "فاريا" للد ارسات المتخصصة في تقديم المرافقة القانونية

يعكس مشروع شركة "فاريا" للدراسات المتخصصة في تقديم المرافقة القانونية حاجة ملحّة في السوق إلى خدمات قانونية مهنية تساعد الأفراد والمؤسسات على مواجهة التحديات التنظيمية والتشريعية. ويستلزم هذا المشروع تصميم هيكل تنظيمي فعّال يضمن التنسيق بين مختلف المصالح الداخلية، ووضع خطة عمل استراتيجية تواكب متطلبات التطور القانوني وتراعي خصوصية كل ملف أو حالة[180].

يعتمد نجاح شركة "فاريا" على قدرتها في تقديم استشارات قانونية دقيقة، سواء كانت شفوية أو كتابية، مما يسهم في الوقاية من النزاعات وحماية الحقوق، ويُعدّ تقديم المرافقة القانونية وسيلة

[179]- elerning.univ-bejaia.dz. Consulter le **8** juin **2025**, a **21 :00**.

[180]- عيسو نسرين، عيساوي صبرينة، إنشاء شركة للمرافقة القانونية، مذكرة في إطار القرار الوزاري **1275**، مؤرخ في **27**سبتمبر **2022**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مهن قانونية وقضائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، **2024**، ص**21**.

محورية لفهم القوانين المعقدة وتطبيقها بشكل صحيح، وهو ما يجعل هذا المشروع أداة فعالة لضمان استقرار العلاقات التعاقدية وتحقيق الأمن القانوني للمتعاملين في بيئة متغيرة[181].

ثانيا: التحديات التي تواجهها شركة "فاريا" للمرافقة القانونية

تُعتبر حاضنة أعمال جامعة بجاية فضاءً مهمًا لدعم روح المبادرة والابتكار داخل الوسط الجامعي، غير أن أداءها لا يخلو من صعوبات تعيق تحقيق أهدافها التنموية، وتُعزى هذه التحديات إلى عوامل تنظيمية، مادية، وبشرية تؤثر على جودة خدمات المرافقة والاحتضان. وتتمثل أبرز التحديات التي تواجهها الحاضنة فيما يلي[182]:

- ضعف التنسيق، فبالرغم من أن الحاضنة تعتبر جزءا من البيئة الجامعية، إلّا أنّها تفتقر إلى التنسيق المباشر.
- كما أن عدم الإعلان الرسمي عن حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، يعد من التحديات الجوهرية التي تعرقل فعاليتها ودورها في تحفيز زيادة الأعمال بالجامعة، وهذا التحدي يعيق ويقص مباشرة من الترويج والتسويق، سواء داخل الجامعة أو على مستوى المجتمع المحلي والاقتصادي.
- نقص التدريب والدعم الفني، إذ أن غياب الخبرة يؤثر سلبا على قدرة المبادرين في إدارة مشاريعهم.
- كما تواجه حاضنة جامعة بجاية، تحديات فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين المتعلقة بتأسيس وإدارة الشركات.

ولتعزيز دور حاضنة أعمال جامعة بجاية، يجب تفعيل الإعلام الجامعي، ووضع خطة إستيراتيجية واضحة لدعم المشاريع الناشئة، مع تعزيز الشراكات مع المؤسسات والجامعات.

[181]- عيسو نسرين، عيساوي صبرينة، مرجع سابق، ص**21**.

[182]- رابحي كنزة، طراون سعيد كنزة، إنقضاء الشركات التجارية وتصفيتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، **2017**، ص.ص**8-9**.

خلاصة الفصل

تُساهِم حاضنات الأعمال بشكل فعّال في تقليص المخاطر التي تواجه أصحاب المشاريع في بداياتهم، من خلال تقديم خدمات متخصصة تشمل التكوين، المرافقة، الاستشارة، وتوفير فضاءات عمل مجهزة، مما يُخفّف الأعباء المالية والتنظيمية ويُعزّز من فرص نجاح المشاريع الناشئة.

تُشَجِّع الدولة إنشاء وتوسيع شبكة الحاضنات عبر إصدار نصوص قانونية تُنظم شروط اعتمادها وتُحدّد مجالات تدخلها، كما تُخصّص امتيازات جبائية وتحفيزات إدارية لتشجيع انخراط القطاعين العام والخاص، مما يُمكّن الحاضنات من لعب دورها في تحويل الأفكار الابتكارية إلى نماذج أعمال قابلة للتطبيق والتمويل.

تُعَدّ الحاضنات إطارًا قانونيًا لحماية الابتكار والملكية الفكرية، من خلال تأطير المشاريع وتمكين أصحابها من تسجيل ابتكاراتهم، وتُسهم في ربط الجامعة بالمؤسسة الاقتصادية، خاصة من خلال احتضان مشاريع الطلبة والباحثين، وهو ما يدعم بناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار.

تُتيح الحاضنات للمشاريع إمكانية التسويق الأولي واختبار جدوى الأفكار في أسواق مصغرة، مع توجيه أصحاب المشاريع نحو مصادر التمويل المناسبة، سواء كانت عمومية أو خاصة، من خلال المرافقة في إعداد دراسات الجدوى والملفات القانونية والإدارية اللازمة.

تُبرهِن التجارب على أن المؤسسات المحتضنة داخل الحاضنات تحقق نسب بقاء أعلى ومردودية أفضل مقارنة بالمؤسسات الأخرى، مما يُظهر الدور الحيوي لهذه الهياكل في ترسيخ ثقافة المقاولاتية لدى الشباب، وتحويلهم من طالبي شغل إلى صانعي فرص عمل.

تُجَسِّد حاضنات الأعمال أدوات استراتيجية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، عبر دعم ريادة الأعمال، خلق مناصب شغل، وتحفيز الاستثمار المحلي، خاصة في المناطق النائية أو غير المستفيدة من الديناميكية الاقتصادية.

خاتمة

خاتمة

تعد حاضنات الأعمال الركيزة الأساسية في دعم وتطوير المشاريع المقاولاتية، ليس فقط من الناحية الاقتصادية والتقنية، وإنما أيضا من الناحية القانونية، التي تعد إحدى الدعائم الحاسمة ضمانا لإستدامة ونمو المبادرات الريادية. كما تمثل النواة لترجمة الإنتاج العلمي والإبداع والإبتكار إلى مشاريع واقعية.

لقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة أساسا في:

- فعلى الوغم من إختلال التعاريف المقدمة لحاضنات الأعمال، إلا أن هناك إجماع على الأهمية الحاسمة، بناءا على دورها في تحقيق التطور الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، عن طريق الحد من البطالة وتوفير فرص العمل.
- كما تساعد حاضنات الأعمال المؤسسات الناشئة في التغلب والقضاء على الصعوبات التي تواجهها، خاصة في بداية المشروع، كما تقدم لها التسهيلات والخدمات الإدارية، مما يساعدهم على تحقيق معدلات نمو عالية.
- تشجيع حاضنات الأعمال لحاملي المشاريع، بتوفير البنية التحتية والخدمات الفنية، وتوفير مصادر التمويل وكل الخدمات الضرورية، وبناء قاعدة تكنولوجية حديثة، ومساعدة المؤسسات الناشئة على تطوير الأفكار القائمة والجديدة.
- كما عملت الجزائر على تشجيع روح المبادرة على الإبتكار والإبداع، وذلك بإصدارها لمجموعة من القواعد القانونية خاصة التنظيمية لتنظيم حاضنات الأعمال، بالرغم من أنها كانت متأخرة عن باقي الدول إلّا أنّها قامت بإجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية لإنتشار حاضنات الأعمال على المستوى الوطني.
- توفير حاضنات الأعمال الجامعية التمويل الكافي لتشجيع الطلاب على الإبداع والإبتكار والقضاء على البطالة.

التوصيات و الاقتراحات :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع ونتائج المتوصل إليها، كان لابد من تقديم إقتراحات وتوصيات، والتي من شأنها أن تساعد في ترقية حاضنات الأعمال والمشاريع المقاولاتية في الجزائر مع ترقية نشاطها، والتي تتمثل في:

خاتمة

- يجب تواجد التفاعل بين المجتمع والقدرات الذاتية للفرد، من أجل توفير القدرة على التخيل والإبداع والإبتكار، خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة.
- ضعف الإطار القانوني لحاضنات الأعمال يحد من فعاليتها، ويجعلها تمارس نشاطها في بيئة غير قانونية، لذا يجب وضع إطار قانوني موحد لحاضنات الأعمال، مع تفاعل والتداخل القانوني بالدور التقني والإداري والمالي لحاضنات الأعمال، يعزز من شمولية الدعم المقدم للمقاولين الشباب.
- فعدم إنشاء وحدات قانونية داخل الحاضنات، يؤدي إلى القضاء على هذه الحاضنات وعدم توفر مشاريع ناشئة، لذا يجب إنشاء وحدات قانونية داخل حاضنات الأعمال، تكون مسؤولة عن تقديم الدعم القانوني المنتظم والمتجدد، مع تعميم الوعي القانوني لرواد الأعمال.
- يجب على الحكومة تقديم الدعم لمراكز البحث العلمي بدافع التوجه نحو الاقتصاد والأعمال والتفاعل مع الحاضنات ووضع أفكار جديدة، وإجراء دورات تكوينية لتدريب المقاولين وتنمية الفكر المقاولاتي.
- كما يمكن تجسيد مقياس خاص بحاضنات الأعمال للطلبة الجامعيين على مستوى كل التخصصات.

أخيرا يمكن القول أنّ حاضنات الأعمال الناجحة لا تكتفي فقط بتقديم مختلف الخدمات التقنية والفنية والمالية بتوفير التمويل، بل يجب أن تسعى إلى بناء إطار قانوني واضح وفعال، يساعد في زيادة فرص نجاح المشروع وإستمراره.

.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الم ارجع باللغة العربية

I. الكتب

1. بلقاسم محمد، دور مؤسسات الدعم والمرافقة في ترقية المقاولاتية في الجزائر، ط**.2**، دار الهدى، الجزائر، **2019.**

2. زغبي علي فلاح، عبد الله العنزي عادل، الأسس والأصول العلمية في إدارة الأعمال، د.ط، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، **2017.**

3. زيمت الخير، حاضنات الأعمال أداة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للنشر، الجزائر، **2022.**

4. سالمي عبد الحكيم، شهري مراد، النظام القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر، دار الموج الأخضر للنشر، تلمسان، د.س.ن.

5. صافر مصطفاي فاطمة، دور نظام المقاولاتية في الحد من البطالة (بين النظرية والتطبيق)، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، **2019.**

6. طلحي فطمة الزهراء، بسام سمير الرمدي، حاضنات الأعمال إطار مفاهيمي –كتاب جماعي دولي بعنوان حاضنات الأعمال سبيل للتطوير المؤسسات الناشئة، منشورات مخبر إقتصاد مالية وإدارة أعمال (ECOFIMA)، سكيكدة، **2020.**

7. علاء عباس، محمد السلامة، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة (إستراتيجيات المبادرة- العناقيد الصناعية- حاضنات الأعمال- خطة الأعمال-تحليل الفرص المحلية والدولية)، د.ط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، **2015.**

8. علي السيد إسماعيل، الوجيز في المشروعات الصغيرة (من الفكرة ... حتى التنفيذ)، ط**.2**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، **2020.**

9. علي سيد إسماعيل، الوجيز في المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ، د.ط، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، **2020.**

10. علي فلاح الزغبي عادل عبد الله العنتري، الأسس والأصول العلمية في إدارة الاعمال، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، **2017.**

قائمة المراجع

11. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية -دراسة تحليلية تقييمية-، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2003.**

12. كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، الصناعات الصغيرة ودور حاضنا الأعمال لدعمها وتطويرها، د.ط، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، **2016.**

II. الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ. أطروحات الدكتو اره

1. أمال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وآفاق: دراسة حالة (Canc, Angem, Ansej) لولاية باتنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، **2017.**

2. بن قطاف أحمد، مدى فعالية حاضنات الأعمال في الدول النامية "حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إستراتيجية السوق في ظل إقتصاد تنافسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، **2016.**

3. ساسب الزيتوني، دور حاضنات الأعمال في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، **2017.**

4. محمد علي الجودي ، نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015 .

قائمة المراجع

ب. المذكرات الجامعية

ب.1. مذكرات الماجستير

1. بوخيرة حسين، التموين الإستثماري البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، **2007.**

2. فتحي بسمة، عوض برهوم، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في حل مشكلة البطالة لرواد الأعمال في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية الاقتصاد، جامعة فلسطين، **2014.**

3. لميسي سامي، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، بوضياف، جامعة محمد المسيلة، **2015.**

ب.2. مذكرات الماستر

1. أراشيش سارة، حاضنات الأعمال في القانون الجزائري ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، **2021.**

2. أيمن سعيد، لحلو خليل، دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لولاية تيسمسيلت"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تسمسيلت، **2018.**

3. بعوش سعيد، النظام القانوني لحاضنات الأعمال، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون العام الاقتصادي، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، **2023.**

قائمة المراجع

4. بوعافية حكيم، صالحي عبد الرقيب، لحيو عبد الكريم، النظام القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر (دراسة حالة الحاضنات الجامعية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، **2024.**

5. تواتي حسام، أراميس محمد، دور حاضنات الاعمال في مرافقة المؤسسات (دراسة حالة حاضنة جامعة بومرداس)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، **2022.**

6. جبلي مفيد، عزوز شهيناز، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي **1945**، قالمة، **2024.**

7. رابحي كنزة، طراون سعيد كنزة، إنقضاء الشركات التجارية وتصفيتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، **2017.**

8. زيغم عبد الجليل، دور حاضنات الأعمال في مرافقة المشاريع المقاولاتية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي **1945**، قالمة، **2023.**

9. سعيدة أيمن، لعلو خليل، دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية تيسمسيلت)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت، **2018.**

10. عبيد لعرج عماد الدين، بن جواد عادل، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، **2023.**

قائمة المراجع

11. عيسو نسرين، عيساوي صبرينة، إنشاء شركة للمرافقة القانونية، مذكرة في إطار القرار الوزاري **1275**، مؤرخ في **27**سبتمبر **2022**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مهن قانونية وقضائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، **2024.**

12. كحيلي رحمة، خداش كاتية، حاضنات الأعمال كآلية لدعم الإبتكار في الجزائر، دراسة حالة حاضنة أعمال سيدي عبد الله ولاية الجزائر ما بين **2010-2019**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، **2023.**

13. لعقون صافية، سعودي خديجة، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، **2024.**

14. نور الهدى بوزنادة، نعماء عجال، دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم مشاريع المؤسسات الناشئة للطلبة الجامعين "دراسة ميدانية بحاضنة جامعة تبسة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشهيد العربي التبسي، تبسة، **2024.**

15. يحياوي أحمد فوزي، آليات دعم المقاولاتية: العطلة الاستثنائية لإنشاء مؤسسة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون المؤسسات المالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، **2024.**

16. يحياوي شهيرة، يحياوي أمال، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، **2023.**

قائمة المراجع

III. المقالات الجامعية

1. الأغا تغريد، حشماوي محمد، "أهمية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة-دراسة حالة الجزائر"، **مجلة المدير**، مجلد **3**، عدد **1**، المدرسة العليا للتسيير والإقتصاد الرقمي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، **2016**، ص.ص**7-16**.

2. أقناروس محمد لمين، أحمدوش بيلال، "دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اندماج الشباب اجتماعيا"، **مجلة دولية للأداء الاقتصادي**، مجلد **4**، عدد **2**، كلية الاقتصاد، جامعة علي لونيسي، البليدة، **2021**، ص.ص**251-267**.

3. أمرار نصر الدين، فكة سفيان، " حاضنات الأعمال الجامعية في تعزيز إقتصاد المعرفة في الجزائر –دراسة على ضوء القرار الوزاري **1275**-"، **مجلة السياسة العالمية**، مجلد **07**، عدد **02**، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، **2023**، ص.ص**782-798**.

4. بعوش دليلة، "دراسة تحليلية لأحكام المرسوم التنفيذي رقم **20-254** المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال"، **مجلة ميلاف للبحوث والد ارسات**، المجلد **09**، العدد **01**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بولصوف، ميلة، **2022**، ص.ص.**228-243**.

5. بن عطية حورية، مياح عادل، ""دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة حاضنة أعمال جامعة المسيلة"، **مجلة السلام للعلوم الإنسانية والإجتماعية**، مجلد **06**، عدد **05**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2022**، ص.ص.**59-78**.

6. بن عيسى خضرة، "أثر المرافقة المقاولاتية لحاضنات الأعمال على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، **مجلة التكامل**، مجلد **3**، عدد **6**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، **2019**، ص.ص.**141-158**.

7. بوريش أحمد، شهيب سلمى، "دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الإبداعية والإبتكارية لمنظمات الأعمال وإنعكاساتها على التنمية المستدامة –تجارب ومقاربات "، **مجلة إقتصاد المال والأعمال**، مجلد**04**، عدد**05**، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، **2016**، ص.ص**94-114**.

قائمة المراجع

8. بوضياف علاء الدين، زبير محمد، "حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر"، **مجلة شعاع للد ارسات الاقتصادية،** مجلد **4**، عدد **1**، كلية الحقوق، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، **2020**، ص.ص**8-99.**

9. بيرابح السعيد، "دور حاضنات الأعمال في تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، **مجلة التراث**، مجلد **13**، عدد **2**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، **2023**، ص.ص**53-51.**

10. تلوخ سعيدة، خدير نسيمة، ""تفعيل حاضنات الاعمال في الجزائر (الأطر والتحديات)، **مجلة الإدارة والتنظيمات والإستيراتيجية**، مجلد **4**، عدد **1**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، **2022**، ص.ص**117-130.**

11. حسين يوسف، صديقي إسماعيل، "دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، **حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية،** مجلد **8**، عدد **1**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، **2021**، ص.ص**68-89.**

12. رحالية بلال، جابر مهدي، "حاضنات الأعمال كإستراتيجية إقتصادية للدعم المشاريع المقاولاتية –دراسة حالة سوق أهراس"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، مجلد **11**، عدد **3**، كلية الإقتصاد، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، **2023**، ص.ص**403-416.**

13. زايدي صفاء، قوفي سعاد، "الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة -دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية-"، **مجلة الأصلية للبحوث الاقتصادية والإدارية،** مجلد **06**، عدد **02**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، **2022**، ص.ص**168-184.**

14. زنادي إبتسام، قتالة عيسى، قويني شاوي، "خطوات إنشاء إستراتيجية مالية ناجحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، مجلد **16**، عدد **2**،

قائمة المراجع

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، **2023**، **ص.ص1-19.**

15. زهواني عبد الرزاق، الأزهاري حاقة، شيبرو نذير، "واقع وتحديات التمويل المصغر في الجزائر، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نموذجا"، **مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة،** مجلد **4**، عدد **1**، كلية الإقتصاد، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، **2021**، ص.ص**255-266.**

16. سامي شناتين "التحفيزات الجبائية للمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة في الجزائر -دراسة مقارنة-"، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة،** مجلد **9**، عدد **2**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، **2024**، ص**51. ص.ص-58. 44**

17. سعودي عبد الصمد، حجاب عيسى، "تقييم دور حاضنات الأعمال في انشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر، باتنة المؤسسات محضنة مشكلة دراسة حالة"، **مجلة اقتصادي المال والأعمال (JFBE)**، مجلد، عدد **03**، جامعة المسيلة، **2017**، ص.ص**100-119.**

18. سعيدي وفاء، بن منصور ليليا، "حاضنات الأعمال كآلية لإستدامة المشاريع المقاولاتية، دراسة حالة مشتلة المؤسسات "محضنة خنشلة"، **مجلة العلوم الإنسانية،** المجلد **3**، العدد **46**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2017**، ص.ص**510-522.**

19. سعيود محمد الطاهر، "المركز القانوني لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار"، **مركز قانوني لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار،** مجلد**08**، عدد**03**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، **2020**، ص.ص**353-375.**

20. شهرزاد أمال، " رهانات التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر"، **مجلة أبعاد الاقتصاد،** مجلد **7**، عدد **1**، كلية الإقتصاد، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، **2017**، ص.ص**173-193.**

قائمة المراجع

21. طبيعة محمد سمير، " تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتثمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار الوزاري رقم **1275**"، **مجلة إدارة الأعمال والد ارسات الاقتصادية،** مجلد **09**، عدد **02**، كلية الاقتصاد، جامعة زيان عاشور، الجلفة، **2024**، ص.ص11-44.

22. عفاف بوعزة، أمال بوسمينة، " التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال كآلية من آليات دعم المؤسسات الناشئة، دراسة حاضنة (INNOEST COMPANY) نموذج"، **مجلة جديد الاقتصاد،** مجلد **18**، عدد **01**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، **2023**، ص.ص**189-217.**

23. علام ليلة، شكلاط رحمة، "أثر نقص فعالية سياسة الإعفاءات الضريبية في تحقيق التنمية على الاقتصاد الوطني"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،** مجلد **15**، عدد **01**، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، **2022**، ص.ص**92-118.**

24. قرود علي، كزيز نسرين، "دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية المحلية محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة نموذجا"، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة،** مجلد **3**، عدد **05**، جامعة أكلي أولحاج البويرة، **2018**، ص.ص**66-87**

25. كرماني هدى، " حاضنات الأعمال كآلية لدعم المقاولاتية تجارب إفيريقية رائدة"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والد ارسات،** مجلد **12**، عدد **02**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص.ص**166-183.**

26. كروشة ايمان، صباغ رفيقة، "حاضنات الأعمال تجارب عالمية رائدة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، **مجلة المالية والأسواق،** مجلد **9**، عدد **2**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، **2022**، ص.ص**349-368.**

27. كوسام أمينة، "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في قانون الاستثمار الجديد **22-18**"، **مجلة وطنية للدراسات العلمية الأزاديمية،** مجلد **05**، عدد **02**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، سطيف، **2022**، ص.ص**97-121.**

قائمة المراجع

28. وكيل نعمة، "حاضنات الأعمال لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعوقات والحلول"، **مجلة علمية للحوار الاقتصادي**، مجلد **02**، عدد **01**، معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات وتنظيم المعلومات، مصر، **2023**، ص.ص**1-14.**

29. ولدقادة مختار، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر- بين الواقع والمأمول-، **مجلة قضايا معرفية**، مجلد **2**، عدد **2**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، **2022**، ص.ص**175-187.**

IV. النصوص القانونية

أ. النصوص التشريعية

1. أمر رقم **66-156**، مؤرخ في **8** جويلية **1966**، الذي يتضمن قانون العقوبات، ج.ر.ج.ج، عدد (معدل ومتمم.)

2. أمر رقم **01-03**، مؤرخ في **20** أوت **2001**، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد **47**، صادر في **3** سبتمبر **2001** (ملغى).

3. قانون رقم **01-18**، مؤرخ في **12** ديسمبر **2001**، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج عدد **77**، صادر في **12** ديسمبر **2001**، المعدل والمتمم بالقانون رقم **17-02**، مؤرخ في **10** جانفي **2017**، ج.ر.ج.ج عدد **02**، صادر في **10** جانفي **2017.**

4. أمر رقم **03-03**، مؤرخ في **10** جويلية **2003**، يتضمن قانون المنافسة، ج.ر.ج.ج، عدد**03**، صادر**19** جويلية **2003.** (معدل ومتمم).

5. قانون رقم **04-08**، مؤرخ في **14** أوت **2014**، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، ج.ر.ج.ج، عدد **52**، صادر في **14** أوت **2014.**

6. قانون رقم **14-10**، مؤرخ في **11** ديسمبر **2014**، يتضمن قانون المالية لسنة **2015**، ج.ر.ج.ج، عدد **78**، صادر في **30** ديسمبر **2014.**

قائمة المراجع

7. قانون رقم **19-14**، مؤرخ في **11** ديسمبر **2019**، يتضمن قانون المالية لسنة **2020**، ج.ر.ج.ج، عدد **81**، في **11** ديسمبر **2019**.

8. قانون رقم **22-18**، مؤرخ في **24** جويلية **2022** يتعلق بالاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد **50**، صادر في **28** جويلية **2022**.

9. قانون رقم **23-22**، مؤرخ في **24** نوفمبر **2023**، يتضمن قانون المالية لسنة **2024**، ج.ر.ج.ج، عدد **86**، صادر في **31** ديسمبر **2023**.

10. قانون رقم **24-08**، مؤرخ في **24** نوفمبر **2024**، يتضمن قانون المالية لسنة **2025**، ج.ر.ج.ج، عدد **84**، صادر في**26** ديسمبر **2024**.

ب. النصوص التنظيمية

1. مرسوم تنفيذي رقم **96-296**، مؤرخ في **11** سبتمبر **1996**، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ج.ر.ج.ج، عدد **52**، صادر في **28** سبتمبر **1996**، معدل ومتمم، بموجب المرسوم التنفيذي رقم **20-329**، مؤرخ في **22** نوفمبر **2020**، ج.ر.ج.ج، عدد **70**، صادر في **25** نوفمبر **2020**.

2. مرسوم تنفيذي رقم **03-78**، مؤرخ في **25** فيفري **2003**، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، ج.ر.ج.ج عدد **13**، صادر في **26** فيفري **2002 (ملغى)**.

3. مرسوم تنفيذي رقم **04-19**، مؤرخ في **22** جانفي **2004**، يحدد شروط الاعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر، ج.ر.ج.ج، عدد **06**، صادر في **25** جانفي **2004**.

4. مرسوم تنفيذي رقم **05-165**، مؤرخ في **3** ماي **2005**، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، وتحديد تنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد **33**، صادرة في **3** ماي **2005** (ملغى).

قائمة المراجع

5. مرسوم تنفيذي رقم **12-293**، مؤرخ في **21** جويلية **2012**، مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجيا وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد **44**، صادر في **29** جويلية **2012.**

6. مرسوم تنفيذي رقم **18-170**، مؤرخ في **4** جويلية **2018**، يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد **39**، صادر في **26** جوان **2018** المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم **25-331**، مؤرخ في **22** نوفمبر **2020**، ج.ر.ج.ج، عدد **70**، صادر في **25** نوفمبر **2020.**

7. مرسوم تنفيذي رقم **20-254**، مؤرخ في **15** سبتمبر **2020**، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح عالمة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد **55**، صادر في **21** سبتمبر **2020.**

ج . القرارات الوزارية

1. قرار رقم **1244**، مؤرخ في **25** سبتمبر **2022**، يتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال، المتوفر على الموقع : https://www.mesrs.dz، تم الإطلاع عليه يوم **10** ماي **2025.**

2. قرار وزاري رقم **1275**، مؤرخ في **27** سبتمبر **2022**، يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .

.3 قرار وزاري رقم **1438**، مؤرخ **01** أكتوبر **2022**، يتضمن تسهيل إنشاء الحاضنات الجامعية وعملها، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المتوفر على الموقع: https://www.mesrs.dz، تم الإطلاع عليه يوم **18** ماي **2025.**

قائمة المراجع

ثانيا: الم ارجع باللغة الأجنبية

I. Ouvrages

1. BENAMARA Rachid, Le rôle des agences nationales dans le développement de l'entrepreneuriat, **2**eme édition, Éditions El Maarifa, Alger, **2022.**

2. BENYACOUB, Ahmed. Le rôle des agences nationales dans le développement de l'entrepreneuriat en Algérie, **2**eme éd., Éditions El Maarifa, Alger, **2021.**

3. DJEFFAL, Samir. L'accompagnement entrepreneurial et le rôle des incubateurs dans le développement des startups, Éditions Universitaires Européennes, Paris, **2020.**

II. Thèses de doctorat

1. AIT DAOUD El Djida, AMALOU Thafrara, Le rôle de l'incubateur dans le développement des startups, Cas de l'incubateur ABP SPACE Bejaïa, Mémoire en vue de l'obtention de diplôme master en sciences de gestion, Option Entrepreneuriat, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion Département des Sciences de Gestion, université de Béjaïa, **2022**.

III. Articles et Communications

A. Articles

1. Alberti, F. G., & Pizzurno, E. L'évolution des incubateurs d'entreprises : de l'hébergement à l'accompagnement stratégique. Revue Française de Gestion, n° **234**(**6**), Paris, **2013**, pp. **109-126**

2. AMGHAR Malek, Emergence of university incubators in Algeria and their role in promoting university entrepreneurship: case of the incubator at

the university of Bejaia,Journal of Economic Integration, Vol: **11**, N°: **5**, September **2023**.

3. JAAFARI Abdelmoumen & BELAÏBA Ahmed, Le régime juridique des incubateurs d'entreprises en Algérie, Mémoire de Master, Université de Bordj Bou Arréridj, **2023**, pp**34-35**.

4. Trif yamina,Ataouat Selma, The Role of Support and Escort bodies in Etablishing and Developing Small and Medium enterprises: The Algerian Experience as a Model , Journal of management , Organisations and Strategy, University of Kasdi Merbah, Vol.**4** No.**1**, Ouargla, **2022**.

B. Communication

1. LAIFAOUI Abdelkrim, directeur de l'incubateur de l'université de Béjaïa, L'incubateur et le CDE (Centre de Développement de l'Entrepreneuriat) organisent une journée de sensibilisation le**28** février **2024** sur l'entrepreneuriat étudiant, Université Abderrahmne MIRA de béjaia, campus Aboudaou.Voir Web TV de l'université de Béjaïa.

IV. Sites web

1. elerning.univ-bejaia.dz. Consulter le **8** juin **2025**, a **21 :00**.

2. https// inst-va, univ-batma-dz/images/**1275** pdf. Consultè le **16** AVRIL**2025** a **22** /**12**pm.

3. https://business-seed.mesrs.dz. Consulter le **8** juin **2025,** a **12**:**20**.

4. Webmaster.bejaia-univ-bejaia.dz. Consulter le **8** juin **2025**. a **11:00.**

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة المختص ارت

مقدمة..... 1

الفصل الأول

الإطار القانوني لحاضنات الأعمال كآلية في تطوير المقاولاتية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال..... 8

المطلب الأول: نشأة حاضنات الأعمال 8

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن حاضنات الأعمال..... 9

أولا: حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 1970-1985 9

ثانيا: توسع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية بعد 1985 10

ثالثا: الحاضنات الافتراضية ونموذج الدعم الدولي في الدول النامية..... 10

الفرع الثاني: ظهور فكرة حاضنات الأعمال في القانون الجزائري 11

أولا: الفترة ما قبل 2020..... 11

ثانيا: الفترة ما بعد 2020 14

المطلب الثاني: مفهوم حاضنات الأعمال..... 15

الفرع الأول: المقصود بحاضنات الأعمال 16

أولا: تعريف حاضنات الأعمال 16

ثانيا: خصائص حاضنات الأعمال..... 20

الفرع الثاني: أنواع حاضنات الأعمال..... 21

أولا: حاضنات الأعمال من حيث ملكيتها..... 21

ثانيا: حاضنات الأعمال من حيث طبيعتها 23

ثالثا: حاضنات الأعمال من حيث المشاريع المحتضنة 24

الفرع الثالث: مهام حاضنات الأعمال 26

أولا: الخدمات الإستشارية..... 26

الفهرس

ثانيا: الخدمات المعلوماتية والسكرتارية 27

ثالثا: الخدمات التنموية 28

رابعا: الخدمات العامة 29

المبحث الثاني: تنظيم حاضنات الأعمال وفقا للقانون الجزائري 30

المطلب الأول: تنظيم قانون المالية لحاضنات الأعمال..... 30

الفرع الأول: تمويل المشاريع الناشئة 31

أولا: التكامل التمويلي لدعم المشاريع 31

ثانيا: المراكز والحاضنات الحكومية 36

الفرع الثاني: الإعفاءات الضريبية 38

أولا: الإعفاءات الضريبية لحاضنات الأعمال في القانون المالي الجزائري 38

ثانيا: تحديات تفعيل الإعفاءات الضريبية لحاضنات الأعمال..... 40

ثالثا: الانعكاسات السلبية المترتبة عن نقص فعالية سياسة الإعفاءات الضريبية في تحقيق استدامة حاضنات الأعمال..... 41

المطلب الثاني: حاضنات الأعمال وفقا للنصوص التنظيمية..... 42

الفرع الأول: حاضنات الأعمال وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 20-254 43

أولا: تنظيم اللجنة الوطنية المستحدثة..... 43

ثانيا: دور اللجنة الوطنية في ترقية حاضنات الأعمال..... 47

الفرع الثاني: حاضنات الأعمال وفق للقرارات الوزارية 50

أولا: إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجامعية 50

ثانيا: القرار رقم 1275 المتعلق بشهادة جامعية مؤسسة ناشئة..... 52

ثالثا: القرار رقم 1438 المتعلق بتسهيل إنشاء الحاضنات الجامعية وعملها 55

خلاصة الفصل..... 58

الفهرس

الفصل الثاني

حاضنة الأعمال كآلية لتنمية مشاريع المقاولاتية

المبحث الأول: تجسيد حاضنات الأعمال للمشاريع المقاولاتية 61

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في نشاط حاضنات الأعمال..... 61

الفرع الأول: عوامل نجاح حاضنات الأعمال 62

أولًا: دراسة مناخ ابتكار الأعمال في المجتمع..... 62

ثانياً: الانتقاء الجيد للمؤسسة الناشئة 63

ثالثًا: وجود خطة مالية سليمة..... 63

رابعاً: السعي نحو تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي 64

خامسا: خلق بيئة أعمال مناسبة داخل الحاضنة 64

الفرع الثاني: الصعوبات المؤثرة في نجاح حاضنات الأعمال 65

أولًا: العوامل الداخلية المعيقة لإنشاء وتطوير حاضنات الأعمال..... 66

ثانيا: العوامل الخارجية المعيقة لإنشاء وتطوير حاضنات الأعمال 67

المطلب الثاني: فعالية أداء حاضنات الأعمال 68

الفرع الأول: مراحل نمو حاضنات الأعمال 69

أولًا: مرحلة التأسيس والبناء..... 69

ثانياً: مرحلة التطور والنمو 71

ثالثاً: مرحلة الحاضنة الناضجة 73

الفرع الثاني: أماكن تواجد حاضنات الأعمال 74

أولًا: مدن العلوم والتكنولوجيا..... 74

ثانياً: حدائق العلوم والتكنولوجيا 75

ثالثاً: مراكز الإيداع والتجديد 75

رابعًا: مراكز الأعمال داخل الجامعات..... 76

المبحث الثاني: تجارب الدولة الجزائرية..... 77

المطلب الأول: الاستراتيجية المتبعة لمرافقة عمل المؤسسات الناشئة 77

الفهرس

الفرع الأول: الوكالات الوطنية الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر..... 78

أولا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 78

ثانيا: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار..... 80

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية..... 82

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار 84

الفرع الثاني: دور الوكالات الوطنية في دفع عجلة التنمية لحاضنات الأعمال 85

أولا: الأثار المباشرة لتدخل الوكالات الوطنية على حاضنات الأعمال..... 85

ثانيا: الآثار غير المباشرة لتدخل الوكالات الوطنية على حاضنات الأعمال 87

المطلب الثاني: دراسة حالة لحاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 89

الفرع الأول: التعرف على حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 89

أولا: نشأة حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية..... 90

ثانيا: الهيكل التنظيمي لحاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية..... 91

ثالثا: نشاط حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 91

رابعا: أهداف حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية..... 92

الفرع الثاني: تقييم مدى فعالية أداء حاضنة أعمال جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 93

أولا: مشروع شركة "فاريا" للدراسات المتخصصة في تقديم المرافقة القانونية..... 93

ثانيا: التحديات التي تواجهها شركة "فاريا" للمرافقة القانونية..... 94

خلاصة الفصل..... 95

خاتمة 96

قائمة الم ارجع..... 99

الفهرس 114

ملخص

تعد حاضنات الاعمال من الآليات الفعالة في دعم و تطوير المقاولاتية في الجزائر ، حيث توفر بيئة ملائمة لإحتضان المشاريع الناشئة و مرافقتها من الفكرة إلى غاية التأسيس ، و كما تستند إلى إطار قانوني و تنظيمي كتقديم الدعم الفني ن التقني و المالي من مختلف الهيئات الوطنية .

كما تلعب حاضنات الأعمال دورا هاما في مختلف مراحل نموها و تربعها على المستوى الوطني بتنمية المشاريع و توسيعها ، خاصة في الوسط الجامعي إذ يعزز هذا التوجه الجديد لجامعات الجزائر من خلال عدد من التدابير التي تشجعها على إنشاء مراكز رياد الأعمال و مساحات حاضنات لتحفيز روح المبادرة و دعم الشركات الناشئة مثل حاضنة أعمال جامعة بجاية ، إذ تساهم في احتضان عدد معتبر من المشاريع ، و بينت من خلال نشاطها و ميزاتها الأثر الإيجابي لهذه الهياكل على التنمية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: حاضنات ، شركة ناشئة ، مشروع ، تمويل ، رياد أعمال .

Résume

Les incubateurs d entreprises constituent un mécanisme efficace de soutien et de développement de l entrepreneuriat en algérie . ils offrent un environnement propice à l incubation de projet émergents et les accompagnent de leur conception à leur mis en place . il s s appuient également sur un cadre juridique et réqlementaire , incluant le soutien technique ,technolgique et financier de divers organismes nationaux .

Les incubateurs d entreprises jouent egalment un role important dans les différentes etapes de leur croissance et de leur dominationt au niveau national dans le développement et l expansion de projets , notamment dans le milieu universitaire , car cette nouvelle tendance des universités algériennes est renforcée par un certain nombre de mesures qui les encoragent a créer des certres d entres d entrepreneuriat et des espaces d incubateurs d entreprises de l universite de bejaia , qui ont contribué à incuber important de projets , par ses activités et son budget , elle a prouvé l impact positif de ces structures sur le devloppement économique .

Mots clés: incubateurs , startup , financement , entrepreneuriat .

Abstract